الإثنين 24 أيار 2021
العدد 4347 السنة الخامسة عشرة
Lundi 24 Mai 2021 nº 4347 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

لمن أهدى الحاكم 3,6 مليارات دولار؟

● **محمد وهبة**
كهرباء لبنان:
لا استثمار ولا تمويل

● **ماهر سلامة**
العملات المشفّرة
تهتز ولا تسقط

مشروع بطاقة الدعم إلى «المالية»: لا مصادر تمويل

هل يستقيل التيار من مجلس النواب؟ [2]

غزة... المعركة تبدأ الآن

[8 ـ 11]

يبدو الميدان مرشّحاً للمزيد من الجولات القتالية إذا باتّجاه تثبيت معادلة «غزة ـ القدس» او باتّجاه كسرها (أ ف ب)

قضية

مركز اتصالات «تاتش»
صراع متجدّد على العقود

4

قضية

المركز التربوي
تفصيل وظائف على قياس محظيين

7

تقرير

توظيفات سياسية ومحسوبيات
«الحريري» على خطى «أوجيرو»

6

المشهد السياسي

هل يستقيل التيار الوطني الحر من مجلس النواب؟

مشروع بطاقة الدعم إلى «المالية»: لا مصادر تمويل

أسبوع جديد يمر من دون تقدم في أي من الملفات المُلحة. لا الجلسة النيابية التي خصصت لمناقشة رسالة رئيس الجمهورية أسهمت في تفعيل مساعي تأليف الحكومة، ولا ملف الدعم وجد له سبيلاً إلى الحلول. وحده البطريرك بشارة الراعي حمل دعوة جديدة للرئيس سعد الحريري للتقدم بتشكيلة جديدة، وإلا فليتخذ موقفاً شجاعاً يتيح تأليف حكومة. لكن الراعي نفسه لم يستطع إلا أن يؤكد أنه ليس على مسافة واحدة من الجميع. هاله مشهد ما سمّاه «الاشتباك» بين القوات والنازحين السوريين. فحسم الموقف بتحميل النازحين العزّل مسؤولية ما تعرّضوا له من اعتداءات. حجته في ذلك أنهم مزوا على طريق نهر الكلب!

لم يستطع مجلس النواب أن يعطي أكثر مما يملكه. وهو لذلك، اكتفى في جلسة السبت التي خصصت لمناقشة رسالة رئيس الجمهورية بشأن تأخر تأليف الحكومة بالحثّ على التأليف بأسرع وقت ممكن. بعد ذلك عاد النواب إلى منازلهم، كما عاد الناس إلى همومهم المعيشية اليومية، التي لم تستطع الانتخابات الرئاسية، ولم يخجل الراعي من تحميل المسؤولية للسوريين لمجرد أنهم مرّوا على طريق نهر الكلب، معتبراً أن «سبب الإشكال هو الاستفزاز لمشاعر اللبنانيين في منطقة تعج بشهداء سقطوا في المعارك مع الجيش السوري، وفيما لا يزال ملف المعتقلين في السجون السورية عالقاً».

أما في الملف الحكومي، فلمّح الراعي إلى وجوب اعتذار الرئيس سعد الحريري في حال لم يتمكن من التأليف. فقد دعا الرئيس المكلف «إلى المبادرة، نعم إلى المبادرة، وتقديم تشكيلة محدّثة إلى فخامة رئيس الجمهورية في أسرع وقت، والاتفاق معه على الهيكلية والحقائب والأسماء على أساس من معايير حكومة من اختصاصيين غير حزبيين لا يهيمن أي فريق عليها. وإذا لم يتفقا في ما بينهما، فليستخلصا العبر ويتّخذا الموقف الشجاع الذي ينتج عملية تأليف جديدة».

وفي السياق نفسه، طرحت الجلسة النيابية التي عقدت السبت مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخطوة المقبلة التي يمكن أن يقدم عليها التيار الوطني الحر بعدما لم تحقق الرسالة الرئاسية هدف تحريك المياه الراكدة حكومياً.

وفي التفاصيل، منذُ تلاوة رسالة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى مجلس النواب يومَ الجمعة الماضي، والتي حملت طلباً ضمنياً بسحب التكليف من الرئيس سعد الحريري، تكثّفت الاتصالات بينَ القوى السياسية بإدارة من الرئيس نبيه برّي. اتصالات هدفت - في الظاهر - إلى تبريد الجبهات وقطع الطريق على أي مشاحنة طائفية - سياسية تؤدي بالبلاد إلى مرحلة أكثر تشرذماً. غيرَ أن ما حصل في اليوم التالي (جلسة يوم السبت) جعل رئيس الجمهورية والتيار الوطنيّ الحرّ يشعران بأنهما «خُدعا»، خاصة أن النائب جبران باسيل ألقى «خطاباً هادئاً»، بينما «فلت» الحريري في وجههما على عكس ما كانَ متفقاً عليه. وهذا ما سيدفع بهما، على ما تقول مصادر مطلعة «إلى المضيّ قدماً واتخاذ خطوات أخرى قد تفاجئ الجميع».

قبل انعقاد الجلسة الأولى، تحرّك الرئيس برّي لضمان عدم تدهور الأمور لغير صالح الحريري، حتى إنه استمر في محاولاته جمع الأخير مع باسيل معاً لحثّهما على تسريع التأليف، لكن الرئيس المكلف تهرّب من الأمر. وبينما تداولت معلومات عن أن حزب الله «تولّى الأمور مع رئيس تكتل لبنان القوي»، أوفد بري رئيس الحزب الاشتراكي النائب وليد جنبلاط، النائب علي حسن خليل للتنسيق معه حول الموقف، ولا سيما مع وجود شعور بأن جنبلاط يميل الى سحب التكليف من الرئيس الحريري في وجههما على «وهو ما لم يكن وارد عنده» بحسب مصادره. حتى إن برّي طلب من الحريري الاتصال بجنبلاط بعدَ ذلك، وقد فعل ذلك «لتقديم الشكر له على موقف كتلته في الجلسة».

إلا أن الموقف الذي تبنّاه المجلس في ختام جلسة المناقشة وجدد فيه الثّقة بتكليف الحريري، إذ ربطَ «أي موقف يطال التكليف وحدوده بأنه يتطلب تعديلاً دستورياً لسنا الآن في صدده»، إضافة إلى كلمة الحريري التي شنّ فيها هجوماً على عون وباسيل، حاسماً أنه لن يؤلف حكومة كما يريدها رئيس الجمهورية أو أي طرف آخر، فاجأ التيار الوطني الحر الذي قالت مصادره النيابية إن «ما حصل في الجلسة جاءَ مخالفاً للاتصالات التي جرت»، وهناك «من تقصّد أن يظهر الحريري هو الرابح في هذه الجولة، أولاً من خلال رفع سقف موقفه، وثانياً تكتل الجميع معه في مجلس النواب وإسقاط محاولة رئيس الجمهورية حثّه على التأليف، وهو ما عكسته كلمة باسيل في الجلسة».

وفي هذا السياق، قالت مصادر مطلعة إن علامات الاستفهام التي تركتها الجلسة تتمحور حول الخطوة المقبلة التي سيقوم بها عون أو باسيل، خصوصاً أن الاثنين معاً لم يستسيغا أبداً ما حصل، ويعتبران أنهما «تعرّضا لخديعة».

وأشارت المصادر إلى أن «عون كانَ يعلم بأن رسالته غير دستورية وأنها لم تكُن لتؤدي الى مكان»، وبالتالي فإنها «تأتي كخطوة من ضمن خطوات لاحقة يجري البحث فيها». ولفتت المصادر إلى أن «عون وباسيل قد يذهبان الى خطوات قد تفاجئ الجميع، إذ تاكد أن الحريري فعلاً لا يريد أن يؤلف حكومة وهو محكوم بضوابط خارجية لا تسمح له باتخاذ أي خطوة». وفيما لم تفصح المصادر عن نوع الخطوات التي ستتخذ لاحقاً، لفتت الى أن «كل شيء وارد، حتى الاستقالة من مجلس النواب رداً على التعطيل وعدم تحمّل أي من الأطراف مسؤوليته». غير أن أوساط سياسية استبعدت مثل هذا الإجراء، ولا سيما أن هذا المطلب يمكن أن يدفع آخرين الى استغلال الفرصة للاستقالة من مجلس النواب، كالقوات اللبنانية التي تطالب بانتخابات نيابية مبكرة، وخاصة أن استقالة أكبر كتلتين مسيحيتين من المجلس ستفقده ميثاقيته».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

الراعي يبرّر الاعتداء على السوريين: مزوا في المنطقة الخطأ!

رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحرّ يشعران بانهما «خُدعا» في مجلس النواب

حكومة تصريف الأعمال تخفيفها أو تقديم ما يطمئن بشأنها. حتى ملف الدعم لم تتخذ قراراً بشأنه بالرغم من عشرات الاجتماعات. وبعدما أقفل الملف منذ أسابيع وتوقف اللجنة الوزارية المعنية عن الاجتماع، بسبب رفض كتل سياسية المس بالاحتياطي الإلزامي، عمدت رئاسة الحكومة أمس إلى رمي الكرة في ملعب وزارة المالية. فقد علمت «الأخبار» أن رئيس الحكومة حوّل مشروع القانون المتعلّق بالبطاقة التمويلية إلى وزير المالية غازي وزني، ليقترح مصادر تمويل البطاقة بعدما حسم أمر عدم تمويلها من الاحتياطي، علماً بأن وزني هو عضو في اللجنة الوزارية المخصصة لمناقشة ملف الدعم، ويفترض أنه كان حاضراً أثناء مناقشات الملف.

إلى ذلك، كان لافتاً أن كل ما يتعلق بترشيد الدعم قد سحب من المشروع على اعتبار أن ذلك لا يحتاج إلى قانون لإقراره، بل يتطلب إجراءات من مصرف لبنان، يتوقع أن يلجأ إليها بعد إقرار البطاقة.

في جهة أخرى، استكمل البطريرك الماروني بشارة الراعي، في عظة الأحد أمس، مفاجاته التي تثبت يوماً بعد يوم أنه طرف منحاز إلى التفرقة بين الناس بدلاً من التقريب بينهم؛ إذ لم يتردد في تبرير الاعتداء على النازحين السوريين أثناء انتقالهم إلى السفارة السورية للمشاركة في

ابراهيم الأمين

تحديات ما بعد الحرب: العدو أمام برنامج محاصرة المقاومة

لا داعي لمناقشة كثيرين حول قراءتهم لما حصل في فلسطين، خصوصاً أولئك الذين لا يراهنون على تعديل مزاج العالم من أجل منح الناس حقوقهم. أولئك الذين أسقط في يدهم عندما شاهدوا بطولات المقاومة، لكنهم مثل محمود عباس الذي قال علناً إنه ضد المقاومة وضد استخدام السلاح، وإنه يؤيد المفاوضات السلمية. وهم سيقتربون من لحظة يعودون فيها الى قلة الحياء، والى شتم المقاومة باعتبارها فوّتت فرصة التحرير على طريقة التظاهرات الملونة.

لا داعي لمناقشة هؤلاء، لأنهم استهلكوا ثلاثة عقود من عمرنا في برنامج أدى الى إنهاكنا أكثر، وسمح للعدو بالتوسع والتغول في كل مكان. ولولا تجربة المقاومة الفريدة في لبنان، لما كان هناك من يعيد النظر في أصل فكرة التحرير. وحسناً أن الشعوب تلحق بحسها السليم، وتذهب حيث المكان الصحيح، حتى ولو وقفت جميع النخب على التل.

اليوم، نقف جميعاً أمام مرحلة جديدة. ها نحن نتذكر بفرح أيام التحرير المجيدة في أيار العام 2000 في لبنان، ونتذكر بفرح أكبر تحرّر غزة العام 2005، ونشعر بالزهو ونحن نستعيد صمود المقاومة في لبنان العام 2006، وصمود مقاومة فلسطين في الأعوام 2008 و2012 و2014، وصولاً إلى الملحمة الأخيرة. مرة جديدة، سيعي العدو حجم انتصارنا أكثر من شعوبنا ونخبها المهترئة حدّ الملل. ومرة جديدة، ستكون وجهتنا مراقبة العدو في فلسطين وفي المنطقة وفي العالم، وكيف سيكون فعله وجهده في ضوء ما حصل.

في العام 2006، لم يكن العدو وحده من فوجئ ببطولات المقاومة في لبنان. بل نحن أهلها وجمهورها، وحتى الداعمون لها من قوى وحكومات، هم أيضاً فوجئوا بالمعجزات تتحقق. ومن يُجِد القراءة، يدرك أن المقاومة في لبنان تحولت إلى شيء مختلف

> **تواجه حماس تحدّي الثبات في محور المقاومة ويواجه المحور تحدّي تعزيز حماس والمقاومة في فلسطين بكل شيء، بما في ذلك الاستعداد للحرب**

جذرياً عما كانت عليه قبل تلك الحرب. وكان التغيير الأهم، في عقل العدو نفسه، الذي تصرف أمام استحقاق كبير اسمه حزب الله، اسمه المقاومة المحلية التي تحولت قوة إقليمية في غضون أقل من عقد، وصار بمقدورها ردعه عن غالبية ما كان يقوم به. اليوم، نحن أمام شيء شبيه. العدو خرج من الحرب الأخيرة بمفاجأة لم تكن أبداً في حساباته. صار اليوم أمام مقاومة مختلفة عن تلك التي يعرفها. وهو إذ يتصرف مع حركة حماس بخصوصية، فهذا لا يعني أنه سيترك بقية الفصائل تغيب عن ناظريه. لكنه سيكون أمام مهمة مركزية: تحطيم حماس!

كان العدو يقول الكثير عن مجريات الصراع مع غزة. في السنتين الأخيرتين، تصرف على أساس أن المقاومة هناك هدفها واحد، يقتصر على تحصيل بعض الدعم للقطاع وأهله. وهو لم يكن يتوقع أن برنامج تطوير القدرات العسكرية سيلامس حدود ما يسميه دائماً «الخط الكاسر للتوازن». وعندما اندلعت المعركة، لم يكن العدو يعتقد أن بنك أهدافه سيكون خالياً من النقاط الأساسية. وما واجهته القبة الحديدية، لا يتعلق بقدرتها على ملاحقة جميع الصواريخ، بل في كون البناء الصاروخي للمقاومة في فلسطين قام على أساس عمل هذه القبة، ولذلك، سنكون أمام أحجية دائمة حول حقيقة ما قامت به هذه القبة. كم أطلقت من الصواريخ، وكم أسقطت من الصواريخ، وكم تحتاج الى تطوير لمواجهة أنواع أخرى من الصواريخ، وهل من إمكانية لتحويل القبة الى «سلاح فردي» يُزرع أمام كل مبنى ومركز وبيت حتى يوفر مظلة الأمان المستحيلة؟

كل نشاط العدو اللاحق سيتركز على الآتي:

- سيرفع العدو شعاراً يقول إن ما حققه حزب الله في لبنان، بعد العام 2006، يجب ألا يكون متاحاً أمام حماس وبقية فصائل المقاومة في غزة. يعني أنه سيكون أمام مواجهة حقيقية مع المصريين حول جدية ونوعية الإجراءات القائمة على الحدود البرية بما خص وصول حاجات عسكرية وتقنية للمقاومة من خارج القطاع. كما سيعمل العدو على تعزيز موازنته الاستخبارية في القطاع وحوله، وسيفعّل خطة الضرب الأمني: اغتيالات لقادة وكوادر وناشطين، والقيام بعمليات أمنية أو حتى عسكرية هجومية ضد كل ما يفترض أنه يعزز من قدرات المقاومة.

- سيرفع العدو من صوته مع العالم القريب والبعيد، لأجل إخضاع القطاع لحصار من نوع مختلف، ولربط أيّ مساعدة له ببرنامج عمل لا يتيح مشاركة المقاومة في إدارة شؤون القطاع. وسيسعى العدو مع الأميركيين والمصريين والإماراتيين والسعوديين الى محاولة وضع شروط تفرض وجود رقابة على الأرض لكل عمليات الإعمار. يريد العدو، كما هذه العواصم، أن يكونوا موجودين في قلب القطاع، وأن يعززوا حضورهم المباشر باسم الدعم والمساعدة والإعمار، لكن هدفهم الفعلي سيكون تحقيق اختراقات تهدف فقط الى إضعاف المقاومة.

- سنكون أمام حملة تهويل قائمة على الترغيب والترهيب في ما خص موقع حماس السياسي. لقد التقطت إسرائيل، كما حلفاؤها العرب والعالم، أن موقع حماس في قلب محور المقاومة بقيادة إيران أخذ يُعاد مختلفاً منذ سنوات، لكنه يتجه ليأخذ شكلاً مختلفاً بعد الحرب الأخيرة. وما سيحصل من تطورات على صعيد علاقات إيران وسوريا وحزب الله والفصائل العراقية واليمن مع المقاومة في فلسطين، سيجعل العدو ساعياً بكل قوة، مع كل حلفائه العرب والغربيين، إلى تطويق حماس، من خلال تهديدها بعزلة جديدة وأكبر إن اقتربت أكثر من محور المقاومة، مقابل إغراءات على طريقة ما أعلنته ألمانيا من استعداد لمحاورتها إن هي ابتعدت عن محور المقاومة. وإذا كان هذا التحدي يقوم أساساً بوجه حماس، فهو يقوم أيضاً في وجه محور المقاومة نفسه، الذي يُفترض به اللجوء الى إجراءات متنوعة تهدف الى تحصين المقاومة ودعمها ودعم مناطقها وجمهورها بكل ما أمكن لأجل حمايتها وتثبيت موقعها.

- سيعمد العدو الى برنامج عمل هدفه التفلت التدريجي من «ضوابط» اتفاق وقف إطلاق النار. صحيح أن العدو لم يوقّع على ورقة تقول بوقف اعتداءاته على المقدسيين ورموزهم، إلا أن الجميع يعرف أن وقف إطلاق النار لم يكن ليحصل لولا التزام العدو بهذا الأمر. وعملية التفلت ستتخذ أشكالاً مختلفة، ورهان العدو هنا، ليس على قدرته على التنصل من الاتفاق، بل على أن المقاومة لن تكون قادرة على إعادة فتح الجبهة من جديد. وهذا هو مركز المساعي المصرية والأميركية اليوم. وهو مركز العمل الجاري مع السلطة الفلسطينية التي يطالبها العدو بمضاعفة الجهود ليس لمنع خروج أبناء الضفة الغربية في تظاهرات فحسب، بل أيضاً العمل على وأد أي حركة مقاومة مدنية أو عسكرية في كل مناطق انتشارها.

قد تكون المقاومة في فلسطين، وخصوصاً حركة حماس، أمام تحديات أشد وأقسى من تحدي الحرب نفسها. لكن الواقع يقول إن فرصة المواجهة ممكنة وكبيرة جداً. وكما أظهرت مجريات الحرب - المعلن منها وتلك غير المعلنة - أن المقاومة لا تزال قادرة على خوض نزال جديد، فإنها معنية بأمرين رئيسيين:

الاول، حسم الالتصاق الكامل بمحور المقاومة، والعمل على تعزيز قدراتها على مختلف الصعد، وبناء المزيد من القدرات، وخلق آليات تنسيق تتيح تثبيت معادلة القوة في مواجهة الصلف الاسرائيلي.

الثاني، الذهاب نحو إطار تشاركي على الصعيد الفلسطيني، من دون الغرق في المحاولات اليائسة لإعادة إنعاش منظمة التحرير. وفي هذا المجال، تقع على عاتق المقاومة وحماس، مسؤولية البحث عن الإطار الأكثر مرونة لأجل قيادة معركة في بقية المناطق الفلسطينية بغية تثبيت معادلة الربط بين غزة والقدس. فالمعركة تتطلب حضوراً شعبياً في الاراضي المحتلة كما تتطلب سيلاً لا يتوقف من الصواريخ على مراكز العدو الحيوية...

لم تكن فلسطين وحدها، وهي لن تكون كذلك. ومثلما استفاق العدو على مقاومة من نوع جديد، فإن محور المقاومة استفاق أيضاً على مقاومة من نوع جديد. وأمام المحور مهمة مركزية في تعزيز هذه المقاومة وحمايتها، والشروع في خطة حفظها ومنع سقوطها، ولو تطلب ذلك الاستعداد لمواجهة شاملة.

تقرير

نقل سمير صفير إلى سجن جديد... فهل يُرحّل فعلاً؟

نقل الأمن السعودي الملحق اللبناني سمير صفير من سجن الذهبان إلى سجن الشميسي المشهور بأنّه سجنٌ مؤقت للأجانب، وعادة ما يُنقل إليه السجناء تمهيداً لترحيلهم إلى بلادهم. وعلمت «الأخبار» أنّه سُمح لصفير بأن يُجري اتصالاً بزوجته، إلا أنه بعد وضعه في السجن الجديد لم يُسمح له بإدخال أدويته معه. كما أنّه وُضع في زنزانة مكتظة بعشرات السجناء في ظل ظروف سجن مزرية. وذكرت مصادر معنية أنّ صفير وقّع على أوراق ترحيله أمس، إلا أنه لم يُعرَف إذا ما كان سيُرحّل فعلاً أو لا.

تجدر الإشارة إلى أنّ صفير اعتقل من أمام منزله في السعودية منذ أكثر من شهر من دون أن يُسمح له برؤية عائلته أو توكيل محام حتى، علماً بأنّ «تهمته» هي إطلاق مواقف سياسية قبل سنوات لا تعجب السلطات السعودية.

(الأخبار)

قضية اليوم

مركز اتصالات «تاتش»: صراع متجدد على العقود

منذ شهرين فُضّت العروض التقنية الخاصة بالمناقصة التي أطلقتها «تاتش» للتعاقد مع شركة خدمات خارجية لتأمين 70 موظفاً لمركز الاتصالات (Call Center)، لكن حتى اليوم، لم يتم الانتقال إلى مرحلة فض العروض المالية. الخلاف بشأن نتيجة المرحلة الأولى أدّت إلى تشكيل ثلاث لجان كان تقييمها مختلفاً. مجموعة من المديرين تدفع باتجاه السير بالنتيجة الأولى، والمديرة العامة تحمل في يدها تقييمين يخالفان رغبة هؤلاء. لكن بين هذا وذاك، ثمة من يسأل لماذا اللجوء إلى الخدمات الخارجية أصلاً، في حين أن الشركة قادرة على تشغيل المركز بقدراتها الذاتية، وبما يؤدّي إلى توفير ما يزيد على مليون دولار سنوياً؟

إيلي الفرزلي

منذ تشرين الأول 2020 صارت الدولة تدّير قطاع الخلوي بشكل مباشر. ذلك كان مطلباً أهلياً، سعى إليه وناضل من أجله كثر. الهدف كان ببساطة وقف الهدر في قطاع وُصف يوماً بأنه نفط لبنان. الهدر أسبابه عديدة، أبرزها أن الطبيعة القانونية للشركتين (شركتان خاصتان تملكهما الدولة لكن تخضعان للقانون التجاري)، سمحت بفتح صناديق الشركتين للتنفيعات السياسية والمالية، من دون رقيب أو حسيب. فلا هما تخضعان لآلية الرقابة التي تخضع لها الإدارات والمؤسسات العامة، ولا هما، بالممارسة، شركتان مستقلتان عن القرار السياسي. ببساطة، الشركتان تشبهان البلد، كل فريق سياسي له فيهما من يدير مصالحه، إن كان توظيفاً أو عقوداً. همزة الوصل في هذه العملية هو وزير الاتصالات. مفتاح سلطته هو توقيعه. إذا لم يكن «راضياً» يستطيع أن يُعرقل عمل الشركتين، وهذا يجعله متحكماً في القرار بشكل كبير، حتى قبل تسلم الدولة للقطاع.

اجتماعات لجنة الإعلام والاتصالات النيابية كشفت أنه على مدى أشهر وسنوات كانت صناديق الشركتين مفتوحة على هدر وسمسرات بعشرات ملايين الدولارات. وبعد تسلّم الدولة للقطاع، كل ذلك اختلف، لكنه لم يتوقف. لا إحصاءات دقيقة عن مقدار التوفير. لكن ذلك لا يعني أن العقلية التي تدير الشركتين قد تغيّرت. ما تغيّر فعلاً هو تداعيات الأزمة المالية، التي فرضت نفسها على أداء الشركتين. العقود الجديدة خفّت وتيرتها، والمتعهدون الحاليون صاروا يصارعون للحصول على أموالهم بالدولار، فيما كل طرف في الإدارة يسعى إلى تمييز من يخصّه بهذه الدفعات.

هذه المشكلة تبدو جلية أكثر في «تاتش»، فشركة «زين» التي كانت تديرها، رفضت الدفع للمتعهدين في الأشهر الأخيرة، بحجة عدم توقيع العقد معها، بعكس شركة «أوراسكوم» التي كانت تدير «ألفا». ذلك خلق عند «تاتش» مشكلة لم تعالج حتى اليوم. لو دفعت للمتعهدين في الوقت المناسب، لما وجدت مشكلة الدفع بالدولار أو بالليرة، فبعض المتأخرات تعود إلى بداية 2019. التأخير فاقم قيمة المبالغ المستحقة على الشركة، التي صارت أغلب مداخيلها بالليرة. ولذلك، بدأت مرحلة المفاضلة بين المتعهدين. من يقبض بالدولار النقدي ومن يقبض بالدولار ومن يقبض بالليرة. المشكلة أن في الإدارة من يصرّ على الدفع للمحظيّين بالدولار، حتى لو لم يكونوا مستحقين. لكن في الأغلب، فإن المدفوعات تتم إما بالليرة أو بالدولار. وهذا يؤدي إلى اعتراض شركات عديدة، وتعسّر أخرى. على سبيل المثال، فإن «تاتش» تواجه حالياً احتمال توقف مركز الاتصالات عن العمل (Call Center) أو تراجع جودة خدماته. فشركة TelePerformance (تابعة لـ«فتّال» غروب) التي كانت تقدم الخدمات الخارجية للمركز (مسؤولة عن تأمين حاجته من الموظفين) توقفت عن العمل. وبحسب المعلومات، فإن المشكلة بدأت بعد أن صار العاملون في المركز من موظفي الشركة يتقاضون رواتبهم على سعر 1500 ليرة للدولار، فيما موظفو «تاتش» يحصلون على رواتبهم بالدولار. وعندما طلبت تعديل العقد تأميناً للمساواة بين العاملين في المركز نفسه، رفضت «تاتش»، مشيرة إلى أنه لا يمكن تعديل العقد إلا في حال إجراء مناقصة جديدة. عندها أعلنت الشركة أنه في حال إطلاق مناقصة ستنسحب، وهو ما حصل.

هنا لم تلجأ إدارة «تاتش» إلى قدراتها الذاتية لتأمين حاجتها من الموظفين لإدارة المركز، بالرغم من أن القاصي والداني يدرك أن لديها فائضاً من الموظفين الذين يقبضون ولا يعملون. وهذا سمعه كل أعضاء لجنة الاتصالات، بشكل رسمي، من وزير الاتصالات السابق محمد شقير، الذي أشار إلى وجود 500 موظف في الشركتين لا يعملون. لكن مع ذلك، فضّلت إدارة «تاتش» إجراء مناقصة للحصول على خدمات 70 موظفاً متعاقداً يضافون إلى موظفي الشركة المسؤولين عن إدارة المركز. حجة البعض كانت أن التوظيف الانتخابي أسهم في إدخال عدد كبير ممن لا يحملون أي مؤهلات، وبالتالي لا يمكن ضمان تأمين خدمة ذات جودة عالية إذا ما استعين بهؤلاء، علماً بأن ذلك ينفيه عاملون في الشركة، يعتبرون أنه بالرغم من توظيف بعض غير المؤهلين، إلا أن الأغلبية كانت من حملة الشهادات، وبالتالي فإن جل ما يحتاجون إليه للعمل في مركز الاتصالات هو دورة تدريبية لـ15 يوماً. وللتذكير، فإن العاملين في مركز الاتصالات كانوا تاريخياً من موظفي الشركة. وهو الأمر المعمول

> **1,4 مليون دولار يمكن توفيرها إذا استعانت «تاتش» بقدراتها الذاتية**

به حالياً في شركة «ألفا»، فـ«ميك 1» تعتمد على قدراتها الذاتية لتشغيل مركز الاتصالات، من دون أن يؤدي ذلك إلى تقديم خدمة أقل جودة عن الخدمة المقدمة في «تاتش».

بالنتيجة، شاركت في المناقصة أربع شركات، هي: Telesupport وAkorn وCplus وVoccity. الشركة الأخيرة أنشئت قبل أشهر قليلة من المناقصة. أما شركة Cplus، وهي شركة التنظيفات المتعاقدة مع «تاتش»، فقد طلب منها التقدم إلى المناقصة، في ما بدا محاولة لزيادة عدد المتقدّمين وإضفاء شرعية على المناقصة.

عندما فتحت العروض التقنية في 16 آذار الماضي، سريعاً تم إقصاء Voccity، لأسباب تتعلق بعدم مطابقتها لشرط مرور سنتين على تاريخ الإنشاء، وبسبب ما تردد عن ارتباط أصحابها بموظفين في «تاتش». لكن مع ذلك كان السبب الرسمي لاستبعاد لجنة دراسة العروض التقنية للشركة هو إرفاق السعر بالعرض التقني.

بالنتيجة، كان العرضان الجديان هما عرضي الشركتين الأولين، أي TeleSupport وAkorn. وقد قررت لجنة التلزيم إعطاء الأولى العلامة الأكبر أي 96 في المئة، مقابل 52 في المئة لـ«أكرون»، من دون أن يكون هنالك أي أسس واضحة للتقييم.

اعترضت شركة «أكرون» أمام وزير الاتصالات، على اعتبار أن هذه النتيجة، تحدد سلفاً اسم الفائز بالمناقصة بصرف النظر عن قيمة العرض المالي. إلا أن الوزارة دعت إلى السير بالنتيجة لأنها لم تجد فيها أي عيب يستدعي إعادة النظر فيها. لكن بحسب المعلومات، أصرّت «أكرون» على تقديم اعتراض رسمي إلى كل من وزير الاتصالات وإدارة «تاتش»، معتبرة أنها تقدّمت من دائرة المناقصات بكامل المستندات المطلوبة، وبالرغم من ذلك لم يكن التقييم منصفاً، لأنه أعطى الأفضلية لشركات أخرى من دون أن تتضح آلية التقييم التي اعتمدت. وعليه، طالبت بإلغاء التقييم.

تلك الرسالة أربكت «تاتش». وبحسب المعلومات، فإن مديرتها العامة حياة يوسف لم تتردد، عندما وصلها الاعتراض، في تعيين لجنة جديدة لإعادة التقييم. وبالفعل، تبيّن للجنة التي ضمت المديرة السابقة لمركز الاتصالات باتريسيا انطون، أن شركة «أكرون» تستحق علامة أعلى، فأعطتها 100 في المئة. تلك النتيجة أدت إلى اعتراض كبير من قبل مديرة المشروع رولا أبو ضاهر، التي أصرّت على النتيجة الأولى، مدعومة من مديرين آخرين. وعلى الأثر، عمدت يوسف لتعيين لجنة جديدة ضمت بسام قبيسي ونجوى زيدان، فجاءت النتيجة مجدداً صالح Akorn.

لم يصدر أي جديد بعد. وبعد مرور شهرين على فض العروض التقنية، لم تُحسم نتيجتها. ثمة ثلاثة مواقف تتصارع؛ الأول يصرّ على النتيجة الأولى، لكنه لم يعد قادراً على الدفاع عن موقفه، بعد نتيجة التقييمين الجديدين، والثاني يطالب باعتماد النتيجة الجديدة، ثم فتح الملفات المالية لتحديد اسم الفائز، والثالث يطالب بإعادة المناقصة التي يتكفّل من يربحها بتأمين 70 موظفاً للمركز مع إجراء التدريب اللازم لهم، من دون أن يكون لها أي علاقة بإدارة المشروع.

وإلى أن يتضح مآل الأمور، ثمة من يسأل: هل تحتاج شركة «تاتش» إلى موارد خارجية لتشغيل مركز الاتصالات 111؟ الجواب عند عاملين في القطاع هو «حكماً لا، فالشركة إذا كانت حريصة على ضبط الإنفاق فلديها ثلاث طبقات من التوفير، بالتعاون مع وزارة الاتصالات: إما العمل على توحيد هذه الخدمة بين شركتي الخلوي، وهو أمر لا يحتاج إلى جهد كبير ويوفر نصف الكلفة على الأقل. وإما الاعتماد على القدرات الذاتية للشركة، وهو أمر ممكن نظراً إلى الفائض الكبير ويوفر نحو مليون و400 ألف دولار مصرفي سنوياً (علماً بأن المركز يدار حالياً من قبل موظفي «تاتش») ستحصل عليها الشركة التي تفوز بتقديم هذه الخدمة. وفي الحد الأدنى، ومع افتراض صحة عدم قدرة موظفي الشركة على القيام بالمهمة، يمكن للشركة أن تقوم بنفسها بتوقيع عقود مع الكادر الوظيفي لشركة Teleperformance أو تتعاقد مع آخرين، بشكل أدق، يمكنها أن توقع مع هؤلاء العقود نفسها التي ستوقعها معهم أي شركة تفوز بالمناقصة، بما يسمح بتوفير نحو 10 في المئة من قيمة العقد هي أرباح الشركة الوسيطة.

فائض الموظفين يفوق المئتين لكن «تاتش» تبحث عن 70 متعاقداً! (مروان بو حيدر)

تقرير

احتفال حاشد للقومي... والقوات تطالب بحله!

أحيا الحزب السوري القومي الاجتماعي، أمس، عيد المقاومة والتحرير باحتفال حاشد شهده شارع الحمرا. فالاحتفال الذي يُعدّ الأكبر منذ عقدين من الزمن، بدا إشارة إلى التفاف القوميين حول القيادة الجديدة للحزب، بعد أشهر من الصراعات الداخلية والخلافات. لكن المشهد لم يكتمل إلا بحرب بيانات، تصدّرها حزب القوات اللبنانية الذي دعا إلى حل الحزب القومي.

القوات اعتبرت أن ما ردّدته مجموعة من القوميين أثناء مغادرتها لمكان الاحتفال، ومنها عبارة «طار راسك يا بشير، وجاي دورك يا سمير» هو «اعتراف معلن بالقتل، ودعوة صريحة إلى القتل».

ورأت أنه «بدلاً من أن يتعظ هذا الحزب من جريمته وإجرامه، يواصل التباهي بإرهابه الذي يؤكد طبيعته الإجرامية، الأمر الذي يدفعنا الى الطلب من السلطات المعنية إلى سحب الترخيص من الحزب السوري القومي الاجتماعي ووقف الاعتراف بوجوده، انطلاقاً من العديد من العوامل، أهمها عدم اعترافه بلبنان ككيان مستقل، وإجرامه المعلن والصريح والثابت في الصوت والصورة».

أما في ما يتعلق بـ«جاي دورك يا سمير»، فجاء في بيان القوات: «طويلة على رقبتكم ورقبة يلي أكبر منكن ورقبة يلي بشد عا مشدكن بالداخل والخارج، ولقد حاولتم أساساً مرات ومرات أنتم وأسيادكم ومشغليكم وبعض أجهزة المخابرات العربية التي تعملون لديها، وآخرها في 4 نيسان 2012، اغتيال الدكتور سمير جعجع وباءت هذه المحاولة كما كل المحاولات التي سبقتها بالفشل، مع فشل كل محاولات الإلغاء والاعتقال والتغييب والاضطهاد».

كما أكدت القوات أنها ستتقدم بدعوى أمام المراجع المعنية المختصة على المسؤولين عن الاحتفال وكل من تثبت مشاركته «ونبح وشنهق بالمجاهرة بالقتل».

من جهته، ردّ الحزب القومي ببيان قال فيه: «طالعتنا ميليشيا القوات اللبنانية ببيان تنم عباراته السوقية عن أخلاق ومناقب تلك الجهة، التي لطالما اشتهر رئيسها سمير جعجع (حوكم وصدر عنه عفو عام بتسوية سياسية)، بقتل الأبرياء على الهوية، وتفجير الكنائس واغتيال الشخصيات الوطنية والتعامل مع العدو الإسرائيلي، على خلفية مقطع فيديو صدر فيه هتاف ضد رئيس القوات، من قبل مجموعة من القوميين أثناء مغادرتها احتفال الحزب، إحياءً لذكرى عيد المقاومة والتحرير، وانتصاراً لشعبنا في فلسطين».

وأوضح الحزب أن «هذا الهتاف لم يطلق في أي فقرة من فقرات العرض الرسمي، ولم تصوره أو تنشره عمدة الإعلام، الجهة الوحيدة التي تعبّر عن موقف الحزب، بل تم تصويره بهاتف أحد الموجودين أثناء إطلاقه بشكل عفوي في طريق الخروج من الاحتفال».

وجاء في البيان: «يبدو أن «القوات اللبنانية» هالها أن ترى قوة الحزب السوري القومي الاجتماعي الحقيقية وقدرته على جمع آلاف مؤلفة من كل المناطق والشرائح الاجتماعية والهتاف لأجل فلسطين، من بيروت عاصمة المقاومة والتحرير، بعد أن عبّرت هذه القوات عن موقفها من فلسطين بحرق علمها. ويبدو أيضاً أن رئيس القوات وجد مادة تنقذه من ورطاته، بعد خسارة كل رهاناته السياسية والأمنية على انتصار القوى الإرهابية وانكسار محور المقاومة، أو أي من جهاته أو حلفائه في لبنان والمنطقة، وظهوره بصورة قاطع الطرق، وبعد الهزيمة المدوية التي تلقتها الدولة اليهودية، ملهمة كل القوى الطائفية المقيتة في المنطقة، وتصوير نفسه كضحية، كما حاول في العام 2012، عندما مثّل وأنتج فيلم الوردة المنقذة من الاغتيال».

(الأخبار)

(عباس سلمان)

قضية

الفوضى العارمة في إدارة مستشفى رفيق الحريري الحكومي مستمرّة. في وقت ينتظر صغار الموظفين في المستشفى إنصافهم بإعادة النظر في رواتبهم بعد المواجهة التي خاضوها مع «كورونا»، أنزلت الإدارة بـ«الباراشوت» موظفين جدداً من دون مباريات وبشكل مخالف للقانون

توظيفات سياسيّة ومحسوبيات
«الحريري» على خطى «أوجيرو»!

هديل فرفور

بحجة الظروف الاستثنائية التي فرضها وباء «كورونا»، تمكّن المدير العام لمستشفى رفيق الحريري فراس الأبيض من الحصول على «إذن» يجيز له فتح باب التوظيفات في مصلحة التمريض في المستشفى، رغم أن القانون الرقم 46 (قانون سلسلة الرتب والرواتب) الصادر عام 2017 نصّ، بشكل واضح لا لبس فيه، على منع التوظيف في المؤسسات والإدارات العامة «إلا بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تحقيق تُجريه إدارة الأبحاث والتوجيه».

وبحسب معلومات توافرت لـ«الأخبار»، لم تراع آلية «التوظيفات الاستثنائية» أدنى الشروط البديهية التي تلحظها القوانين، كالخضوع لامتحانات في مجلس الخدمة المدنية، «وهو إجراء لا تُعفى الإدارة منه بحجة الظروف الاستثنائية وفق ما تنص مقتضيات نظام المؤسسة الداخلي». وفق مصادر داخل المُستشفى. المصادر أكّدت أن إدارة المستشفى لجأت إلى «بدعة» إجراء مباريات داخلية لم تُعرف المعايير التي حكمتها، كما لم يُعلن عن التوظيفات ولا عن رواتب الموظفين الجدد، ما «يُعزز شبهة التنفيعات والمحسوبيات السياسية التي تتردّد على لسان غالبية الموظفين في المستشفى».

> **الموظفون الجدد الذين تمّت الاس تعانة بهم بحجة العمل في قسم التمريض نُقلوا إلى أقسام أخرى**

في 27 نيسان الماضي، طلبت رئيسة مصلحة الشؤون المالية والإدارية ندى الصبان من الأبيض الموافقة على شراء خدمات 14 «موظف كونتور» بناءً لطلب رئيس مصلحة التمريض لحاجة القسم إلى خدماتهم، قبل أن يتبيّن أن عدداً من هؤلاء الموظفين الذين باشروا عملهم في المستشفى في الخامس من الجاري نُقلوا إلى أقسام أخرى، منها «العلاقات العامة» والـ«غرافيك ديزاين» و«الخدمات الاجتماعية»!

وبحسب المعطيات، فإنّ من بين الموظفين ابن رئيس دائرة الصيانة المقرّب من الأبيض، وقد أُضيف اسمه الى «الناجحين» «من دون الخضوع حتى لامتحان شكلي» أصلاً وفق مصادر إدارية، كما «زُجّ في اللائحة اسم موظفة تربطها صلة قرابة بالأبيض».

«الأخبار» سألت المدير العام للمستشفى عن هذه التوظيفات العشوائية، فاكتفى بالإشارة إلى أن المستشفى «رفع قدرته الاستيعابية من 170 سريراً إلى 340، فضلاً عن إضافة مركزين للتلقيح يتطلب كل منهما تشغيل 10 موظفين». وأضاف: «كل شي عم نعملو لأن البلد بحاجة إلو»، لافتاً إلى أن كل شيء آخر «مُختلق».

المصادر الإدارية تساءلت حول مدى حاجة المستشفى، في هذه الظروف، إلى موظفين «ينزلون بالباراشوت» في قسم العلاقات العامة؟ كما سألت عن أولوية الالتفات إلى تنظيم شؤون الموظفين عبر حسم سلسلة الرتب والرواتب التي لم ينظر الأبيض فيها بعد. أما الأهم، فهو الشق المرتبط بالظروف التي تمنع أن تخضع تلك التوظيفات لرقابة داخلية مُسبقة أو لرقابة مباشرة من قبل سلطة الوصاية المتمثلة بوزارة الصحة. إذ تؤكد المعطيات أن التوظيفات الأخيرة لم تمر بدائرة مراقبة النفقات فيما «طنّشت» الوزارة عن القيام بواجباتها في هذا المجال. ووصفت المصادر ما يحصل حالياً بـ«فضيحة أشبه بما حدث في أوجيرو في ظل تغليب المحسوبيات وغياب الرقابة». فيما لم يشأ رئيس مصلحة المُستشفيات في وزارة الصحة الدكتور جهاد المكوك الرد على الاتصالات المتكررة للاستفسار عن الموضوع.

موظفون في المُستشفى أكدوا لـ«الأخبار» أن الموظفين الجدد ينتمون إلى تيار المستقبل الذي يُعَدّ الأبيض محسوباً عليه، علماً أن اسم الأخير مطروح لتولي حقيبة الصحة من حصة التيار في أي حكومة يشكلها الرئيس المكلف سعد الحريري.

يأتي ذلك كله في وقت يحيط الغموض بالحسابات المالية للمُستشفى في ظل عجز متراكم يفوق 100 مليار ليرة، وفي ظل فوضى تتحكم بآلية إدارة هذا المرفق العام. وفيما كان الرهان بأن تؤدي الأموال والتبرعات التي تدفقت على المُستشفى في زمن الوباء في تحسين أوضاع موظفيه وأوضاعه، تسبّبت الفوضى نفسها التي تغيّب العمل المؤسسي، في عدم ترجمة هذه المساعدات تحسناً على مستوى الإدارة والتنظيم. والمثال الأبرز على الفوضى التي تحكم عمل المُستشفى، استنسابية الإدارة في تطبيق سلسلة الرتب والرواتب على كبار موظفيها حصراً. إذ تؤكد أوساط داخل المستشفى أن كبار الموظفين المرضيّ عنهم يتقاضون رواتبهم على أساس 44 ساعة (نظام ما قبل السلسلة) ويعملون 35 ساعة (وفق ما ينص قانون السلسلة) في وقت ينتظر العشرات من صغار الموظفين إنصافهم عبر إعادة النظر في رواتبهم.

(مروان بو حيدر)

تقرير

مستشفى ميفوق باقٍ... «ع العضم»

فانيسا مرعي

ينتشر في لبنان كثير من «الأحجار الأساس». إلا أنها ليست دليل عافية في بلاد مفلسة، وإنما دليل قاطع على بقاء تلك المشاريع مجرّد أحجار لا إنجازات. واحياناً، قد تتحول تلك الأحجار هياكل بلا فائدة، وتبقى سنوات طويلة «ع العضم» من دون أن تُستكمل، تماماً كما هي حال المستشفى الحكومي في ميفوق الجبيلية. إذ وُضعت أساساته عام 2014، ولا تزال الأشغال فيه في مراحلها الأولى. بعد سبع سنوات، عاد البناء إلى الواجهة، مع انتشار فيروس كورونا ووصول المستشفيات في قضاء جبيل وغيرها إلى قدرتها الاستيعابية القصوى. خصوصية ذلك المكان أنه كان سيسهم في تخفيف بعض الثقل عن مستشفيات المنطقة، إذ أن المستشفى الذي يفترض أنه مؤلف من 72 غرفة «كان قادراً على استيعاب 100 مريض لو تم استكماله»، على ما يقول رئيس بلدية ميفوق، القطّارة، هادي الحشاش، ناهيك بـ «أكثر من 30 قرية وبلدة في جرود قضاءي جبيل والبترون كانت ستستفيد من خدماته».

كان من المفترض أن يُستكمل المستشفى الذي بني على أرض الرهبانية المارونية خلال عامين، بعدما تكفّل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية به، إلا أن سبع سنوات مرّت من دون الوصول إلى النهاية، وبقي مستشفى قرطبا الحكومي وحيداً في القضاء. ومنذ ذلك الوقت، بعد إنجاز المرحلة الأولى، لم تبدأ المرحلة الثانية لعدم الاستحصال على الأموال اللازمة لها، و«لكون الملف لم يُدرج على جدول أعمال جلسات مجلس الوزراء»، على ما يقول الحشاش، لافتاً إلى أن وزارة الصحة «أشرفت فقط على الإنشاء من دون أن تدفع أي مساهمات مادية».

ورغم المطالبات المتكررة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير أموال المرحلة الثانية، إلا أن شيئاً لم يحدث إلى الآن، إذ أن «عدم توفّر المال يبقى العائق الأساس وشبه الوحيد أمام إنهائه»، بحسب الحشاش، لافتاً إلى أن وزير الصحة حمد حسن «وعد منذ أشهر بمتابعة هذا الملف بغية تأمين الأموال اللازمة، إلا أنه حتى الآن لم يفِ بالوعد، رغم أنه يعتبر أن المستشفى مصنّفٌ ضمن المستشفيات الحكومية غير المنجزة».

أمام هذا الواقع، يحاول أبناء ميفوق تعويض غياب الجهات الرسمية، ولذلك وضعت لجنة الصحة في البلدية، والتي يرأسها البروفسور جورج الحاج بطرس، يدها على الملف، ومن مهامّها اليوم إعداد دراسة كاملة عن المستشفى لعرضها على الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية لتأمين مصادر تمويل له، خصوصاً أن المبالغ المقدّرة التي يحتاج إليها إنهاء أعمال البناء فقط تفوق ثلاثة ملايين دولار.

تقرير

المركز التربويّ:
تفصيل وظائف على قياس محظيّين

فاتن الحاج

بين 15 آذار و17 أيار، تغيّرت مرتين شروط اختيار مسؤول فني لمركز الموارد في دار المعلمين والمعلمات التابع للمركز التربوي للبحوث والإنماء. في المرة الأولى، اشترط الإعلان عن إجراء مباراة محصورة لاختيار مسؤول فني في مركز صيدا أن يكون المرشح من المدربين العاملين حالياً في إطار مشروع التدريب المستمر، ويملك خبرة لا تقلّ عن عشر سنوات. وفي المرة الثانية انخفضت المدة إلى سبع سنوات في كل من إعلانَي مركزَي بعلبك وزحلة للمنصب نفسه.

تعديل شرط الخبرة في فترة قصيرة لا تتجاوز شهرين ترك علامات استفهام حول المعايير التي تعتمدها مؤسسة بحجم المركز التربوي تهندس المناهج وشخصية المعلمين والطلاب ويفترض أنها تبحث عن الكفاءات الأكاديمية وتختار أفضلها، خصوصاً أن التربية هي أخر قطاع يمكن أن يراعي الخدمات أو يطوّع القوانين لمصلحة أفراد أو أحزاب سياسية، بحسب مصادر جهات رقابية.

وفي وقت يجري فيه التحضير لتعيين مسؤولين فنيين في المراكز الثلاثة الشاغرة، فإن المتوقع هو البحث عن أصحاب كفاءة وليس تسليم مهمات وظيفية حساسة لأشخاص غير كفوئين، ما يؤدي إلى تراجع في الأداء وانحدار في المستوى الأكاديمي.

رئيس المركز التربوي بالتكليف، جورج نهرا، عزا في اتصال مع «الأخبار» خفض شرط الخبرة من 10 إلى 7 سنوات إلى أنه «لم يتقدم أي من الأساتذة لهذه المسؤولية، لذا اضطررنا لتخفيف الشروط»، لافتاً إلى أنه «يُنتظر أن يصدر إعلان جديد خاص بمركز صيدا مشابه لمركزَي زحلة وبعلبك، لأن المعايير يجب أن تكون موحّدة للجميع». إلا أن معلومات «الأخبار» تشير إلى أن المسؤولة الفنية في مركز النبطية، مثلاً، قدّمت طلب نقل إلى مركز صيدا، لكنه رُفض لكون رئيسة لجنة التربية النيابية ونائبة صيدا بهية الحريري تسعى إلى تعيين أستاذ تعليم ثانوي من بلدة القرية - شرق صيدا منتسب إلى التيار الوطني الحر وملحق حالياً بمكتب وزير التربية، ولا يستوفي شرط السنوات العشر. أما مقدمة طلب النقل فرفضت التحدث لـ«الأخبار» عن حيثيات الموضوع، علماً أن هناك سابقة بنقل مسؤولة فنية من محافظة إلى أخرى.

هل فعلاً نفِدت كل الطاقات والإمكانات، وليس هناك من بين الأساتذة المدربين مرشحون يستوفون شرط السنوات العشر، أم أن ضغوطاً سياسية مورست وتُمارس على الأساتذة لعدم الترشّح، وأن الخفض «الفاقع» للشروط هدفه تفصيل المنصب على قياس أشخاص معيّنين تعدهم القوى السياسية لتسلّم المسؤوليات، وكأنّ هذه المراكز مُطوَّبة لهذه القوى كل الوقت، ما يؤدي إلى انعدام تكافؤ الفرص بين المرشحين. والملافت هنا أن الأحزاب التي تتناحر في السياسة تتفق في توزيع الحصص في ما بينها.

هذا الواقع ينسحب على مديريات وزارة التربية ومديري المدارس والثانويات الرسمية، فالتعيين لا يسلم من مرجعيات سياسية تزكّي من تريد، رغم وجود آلية واضحة وشروط محددة تنص عليها القوانين. ويحدث غالباً أن يُستجلب الدعم السياسي قبل أن يشغر المنصب.

هكذا، يغرق التعليم الرسمي في ضغوط تنعكس سلباً على إنتاجيته. فتزاحم المرجعيات السياسية على الاستيلاء على الإدارات عبر تولية أتباعها، من خارج نصوص المؤسسات، دليل واضح على أنّ من يتدخل لدعم تكليف أحد المرشحين دون الآخر لا يعني له ماذا يحل بمستوى التعليم الرسمي ومصالح التلامذة، إذ لا ينقص هذا التعليم الذي يمرّ في مرحلة حرجة إسقاط المحظيّين على إدارته، وبكفيه ما يعانيه بسبب تولية أصحاب المصالح المتضاربة مع مصلحته... عليه.

> **رئيس المركز: خفّفنا الشروط لأنه لم يتقدّم أحد للوظيفة**

تقرير

«الإسلامي الشرعي» يرفع سن زواج الفتيات إلى 18
خطوة «تقدمية»... ولكن!

برلا الراعي

في 22 نيسان الماضي، نُشر في الجريدة الرسمية التعديل الذي أدخلَه المجلس الإسلامي الشرعي، بموافقة أكثرية أعضائه، على نظام أحكام الأسرة (2011/46) المتعلّق بـ«زواج القُصّر»، وقضى برفع سن الزواج إلى الثامنة عشرة.

التعديل الذي يشترط في أهلية زواج كل من الخاطب والمخطوبة أن يَتمّا الثامنة عشرة من العمر، مرّ بـ«خجل» بين الأوساط المعنية بملف الأحوال الشخصية، خصوصاً الدينية منها، فيما يرى حقوقيون أن «تمريره بصمت» قد يكون على خلفية الخشية من انتقال هذه «العدوى» الى المجالس الدينية الأخرى، خصوصاً مع تعزز المخاوف من تزايد معدلات الزواج المبكر بسبب تفاقم الفقر.

ورغم أن هذا القرار يُمثّل خطوة مهمة في المسار الحقوقي الطويل المناهض للزواج المبكر ولآثاره النفسية والجسدية الخطيرة على الفتيات، إلا أنه لا يخلو، وفق بعض الحقوقيين، من ثغرات قد تؤثر على مفاعيله. ولعل أهمها سماحه للواتي يبلغن الخامسة عشرة من العمر بالزواج، في حالات محددة.

رئيسة الهيئة الإدارية في «المفكرة القانونية»، المحامية لمى كرامة، لفتت إلى أن التعديل رفع الاستثناء لدى الفتيات من سن تسع سنوات الى 15 سنة «وهو تطوّر إيجابي (...) وقد رُبط الاستثناء بالحالة الصحية الجسدية والعقلية للقاصر، وبوجود تقارير طبية». لكنها نبّهت إلى أنّ «الخطورة تكمن في الزيجات الحاصلة خارج المحكمة من خلال عقود لدى المشائخ تُسجّل لاحقاً لدى حصول حمل أو عندما تصبح الفتاة أكبر سناً. وقد أورد القانون هذه الحالات في أسبابه الموجبة، لكن بشكل غير واضح». كرامة قالت لـ«الأخبار» إن «العبرة تبقى في التشدد في تطبيق القانون والمعاقبة الجدية لكل من يقوم بعملية زواج مخالفة للقانون، كتزويج قاصر تحت سن الـ15 سنة في عقد خارج المحكمة».

وهنا تطرح تساؤلات عديدة حول مدى إمكان تطبيق «التشدد» على رجال الدين الذين يخالفون هذا النص، ما يعيد طرح النقاش حول «تعقيدات» آلية إدارة الأحوال الشخصية في لبنان في ظل سطوة الطوائف وتعدد قوانينها وغياب قانون موحد للأحوال الشخصية.

> **هل يُحال رجال الدين إلى القضاء في حال تزويجهم قاصرات بخلاف القانون؟**

كرامة سألت: «هل سيُحال رجال الدين المخالفون إلى القضاء الجزائي في حال تزويجهم قاصراً؟ وهل يتحمّل القضاء الجزائي مسؤولياته في هذا الإطار؟ وهل يكون القانون كافياً لوقف هذا النوع من الزيجات إن لم تكن هناك عقوبات تطال رجال الدين المخالفين له؟».

المستشارة في شؤون الجندر عبير شبارو عبّرت عن خشيتها من «إرساء الاستثناء»، وتقرّ بأن «الخطوة جريئة وتقدمية على مستوى إصلاح المنظومات القانونية الطائفية، رغم أنها غير كافية. لكنّ وجود غاية من الاستثناء، كحدوث حمل والاضطرار إلى الزواج قبل سن الـ 18 «يجعلنا نخاف من أن يصبح الاستثناء قاعدة».

وسألت شبارو: «إذا كان التعديل قد أنصف الفتاة السنية، فماذا عن الفتيات من الطوائف الأخرى؟». ودعت الجمعيات الى أن تركّز في حملاتها لتوعية الأهالي والقاصرات والقاصرين على وجود قانون حام والتعامل معه كحافز للطوائف الأخرى لتعدّل أنظمتها أيضاً».

بدورها، أشارت المديرة التنفيذية بالشراكة لمنظمة "FE-MALE" علياء عواضة الى أن «قوى دينية متزمتة في لبنان لا تزال ترفض إجراء أي تعديلات في نصوصها القانونية، لخشيتها من خسارة سلطتها على الطائفة، وتنظيم الأحوال الشخصية ضمنها». ورأت في القرار «خطوة إصلاحية جيدة»، مشددة على أن «أساس التغيير يكمن في قانون مدني للأحوال الشخصية، لعدم تكريس التمييز بين النساء من مختلف الطوائف، وتنظيم شؤونهنّ كمواطنات في هذه الدولة لا تابعات للطوائف».

أوجيرو
من عندنا
مناقصة عمومية
لتوريد وتركيب أجهزة تكييف هواء A/C في بعض المراكز الهاتفية لزوم هيئة أوجيرو
تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتلزيم أعمال توريد وتركيب أجهزة تكييف هواء A/C من أنواع مختلفة في بعض المراكز الهاتفية لزوم هيئة أوجيرو.
يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول - الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠٢١/٥/٢٤ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠٢١/٦/٧.
تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة تماماً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢١/٦/٨.
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩.

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

المقاومة في معركة الشدّ والجذب: لا عودة إلى الوراء

غزة ــ رجب المدهون

في الوقت الذي ارتفعت فيه حدّة تهديدات الاحتلال تجاه قطاع غزة، بما يشمل الاستمرار في سياسة الاغتيالات، تزامناً مع الجولات المكّوكية التي يقوم بها الوفد المصري بين القطاع وتل أبيب لتثبيت التهدئة، فاجأ قائد حركة «حماس» في غزة، يحيى السنوار، العدوّ، بجولة علنية على بيوت عزاء الشهداء، حملت رسائل تحدٍّ كبيرة. وللمرة الثالثة، وصل الوفد المصري، أمس، إلى القطاع للقاء فصائل المقاومة الفلسطينية، واستكمال مباحثات وقف إطلاق النار، في وقت هدّدت فيه الفصائل بالعودة إلى التصعيد، في ظلّ الاستفزازات التي يقوم بها الاحتلال، وخاصة في ما يتعلّق بالوضع في مدينة القدس، وسماحه باقتحام عدد من المستوطنين للحرم القدسي أمس، وفرض حصار على حيّ الشيخ جراح.

وحسبما علمت «الأخبار»، فقد نقلت فصائل المقاومة رسالة شديدة اللهجة إلى الوسيط المصري، محذّرة من أن المهلة التي أُعطيت لتثبيت وقف إطلاق النار شارفت على الانتهاء من دون أن يلتزم العدوّ بموجباتها، وهذا الأمر سيدفع المقاومة إلى التصعيد مجدّداً، مؤكدة أن محاولة فرض أيّ معادلات جديدة من قِبَل الاحتلال على غزة باتت وراء ظهور الفلسطينيين. كذلك، شملت الرسالة تهديداً واضحاً بأنّ أيّ اعتداء على القطاع سيتمّ الردّ عليه بالمستوى نفسه، وخاصة في ظلّ محاولة أطراف في الكيان فرض معادلة جديدة في ما يتعلّق بإطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة، وهو ما ردّ عليه المصريون بالقول إنهم وجّهوا تحذيراً إلى تل أبيب من الإقدام على عمليات اغتيال ضدّ قادة المقاومة، وخاصة خلال فترة المباحثات التي ترعاها القاهرة بدعم من الرئيس الأميركي، جو بايدن. وفي ما يتّصل باستمرار إغلاق معابر قطاع غزة والبحر، وتأخّر إصلاح خطوط الكهرباء المغذّية للقطاع، تعهّد المصريون للفصائل بأن يتمّ حلّ هذه المشكلة خلال أيام، فيما شددت المقاومة على أن تلك القضايا تقع خارج إطار مباحثات وقف إطلاق النار، وأن تعنّت الاحتلال فيها سيؤدي إلى إفشال الجهود التي تقوم بها القاهرة.

في المقابل، طرح الوفد المصري على حركة «حماس» تجديد مباحثات صفقة تبادل الأسرى، وهو ما رحّبت به الحركة، مبيّنة في الوقت نفسه أنه لا جديد في موقفها الداعي إلى إتمام الصفقة، وأن الاحتلال هو الذي يرفض دفع الثمن الذي تطلبه المقاومة للإفراج عن الجنود الأربعة، مؤكدةً أن ربط إعادة إعمار قطاع غزة بالتبادل قضية خاسرة «لا يمكن ابتزاز الحركة بها نهائياً». وبخصوص إعادة الإعمار، أبلغت «حماس»، الوسيط المصري، بتشكيل مجلس أعلى في القطاع سيشكّل مرجعية لإدارة الملفّ، بمشاركة أطراف حكومية والمجتمع المدني والمؤسّسات الدولية، مُرحّبة

> **المقاومة للوسطاء: محاولة فرض معادلات جديدة على غزة باتت وراء ظهور الفلسطينيين**

بالجهد المصري في هذا الإطار، ومُنبّهة في الوقت نفسه إلى أن إعمار ما تمّ تدميره من قِبَل الاحتلال ليس بحاجة إلى آليات خاصة أو معقدة.

وتزامناً مع تهديدات العدو بتنفيذ اغتيالات ضدّ قادة المقاومة على رغم وقف إطلاق النار، فاجأ قائد حركة «حماس» في غزة، يحيى السنوار، دولة الاحتلال، بجولة تفقدية داخل القطاع، شملت عائلات وأسر الشهداء، الأمر الذي اعتبره معلّقون إسرائيليون ترسيخاً للنصر الذي حقّقته المقاومة، على رغم تعالي التهديدات الإسرائيلية. وبعد ساعات من تهديد بيني غانتس، وزير جيش العدو، بأن الأخير لن يسمح بعودة تنقيط الصواريخ أو البالونات من غزة، وأن سياسة الردّ سيتمّ تشديدها بشكل أكبر، اندلعت حرائق عدّة في غلاف غزة نتيجة إطلاق بالونات حارقة من القطاع، بحسب أمير بحبوط، مراسل موقع «والا» العبري، الذي تساءل متعجّباً: «ردْع؟! ننتظر لنرى ماذا سيكون ردّ الجيش».

وتعقيباً على توصيات رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال، أفيف كوخافي، بتغيير آلية إدخال الأموال القطرية ومنْح الإعمار لغزة، لتكون عبر السلطة الفلسطينية من دون أن تصل إلى يد حركة «حماس»، وتنفيذ هجمات عنيفة ضدّ القطاع ردّاً على إطلاق الصواريخ أو البالونات أو فعاليات الإرباك الليلي، قال المصدر «الحمساوي»: «نفهم جيداً أن هذه محاولة تهرّب من حالة الفشل لدى جيش الاحتلال خلال المعركة الأخيرة، في ضوء اتهامات يسوقها بنيامين نتنياهو ضدّ الجيش، وهذه وصفة سريعة لنسف جهود الوسطاء والعودة إلى مربّع المواجهة الذي انتصرت فيه المقاومة».

من جهة أخرى، بعد أيام من ربط نقابة عمال شركة الكهرباء في دولة الاحتلال إصلاح خطوط الكهرباء التي تُغذّي قطاع غزة بعودة الجنود الأسرى من القطاع، نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أن عمال شركة الكهرباء شرعوا، منذ صباح أمس، بإصلاح الأعطال في الخطوط الواصلة إلى غزة، وذلك خشية أن يؤدّي استمرار تعطلها إلى تسرّب مياه الصرف الصحي إلى شواطئ «زيكيم» و«نيتسانيم» و«عسقلان» و«أسدود»، ما يؤدي إلى إغلاقها أمام الجمهور، عدا عن تأثيره السلبي على مشروع تحلية المياه وتسمّم الأسماك.

من «قوائم الإرهاب» الأميركية والأوروبية، مقابل انتزاع موافقتها على هدنة طويلة الأمد. يؤمل أن تمتدّ لعقدَين وفق الحديث السائد في الأروقة المصرية، التي بدأت تُروّج أيضاً لـ «خطة سلام» جديدة سيُحسم أمرها مع قدوم أنتوني بلينكن إلى المنطقة. يأتي هذا فيما يبدو الميدان مرشّحاً للمزيد من الجولات القتالية، إمّا باتّجاه تثبيت معادلة «غزة - القدس» وتكريس حدودها بشكل نهائي، أو باتّجاه كسرها وفق ما يطمح إليه الاحتلال، الذي بدا من الآن العمل على إيجاد الظروف التي تتيح له خرقها. إزاء كلّ ما تقدّم، تؤكّد المقاومة أن محاولات فرض معادلات جديدة على قطاع غزة باتت «وراء ظهور الفلسطينيين»، وأن الملفّات الإنسانية لا يمكن ربطها بأيّ حال من الأحوال بمباحثات وقف إطلاق النار، وأن التعنّت فيها سيؤدي إلى إفشال جهود التهدئة الجارية حالياً

طرح الوفد المصري على حركة «حماس» تجديد مباحثات صفقة تبادل الأسرى (أ ف ب)

تل أبيب تدرس خياراتها: معادلة «غزة - القدس» على حدّ السيف

يحيى دبوق

معادلة «غزة ــ القدس» باتت قائمة، وتُرجمت بإجراءات يحرص الطرفان عليها، ويمتنعان إلى الآن عن خرقها. التزام الفصائل، وفقاً للمعادلة الجديدة، هو في الامتناع عن استهداف إسرائيل، عسكرياً، إن التزمت الأخيرة بما يُفترض الجانب الغزّي أن عليها الالتزام به، وتحديداً كفّ اليد عن الحرم القدسي وعن حيّ الشيخ جراح، وقضايا أخرى تخصّ المقدّسيين يمكن إلحاقها بهما. أمّا إسرائيل، فتلتزم عملياً، من دون أن تقرّ بذلك، بالانكفاء عن الاعتداء على القدس والمقدسيين. التزامٌ عملي متأتٍّ ممّا يمكن وصفه بـ«اتفاق خضوع» جرى التوصّل إليه مع فصائل غزة، من دون أن يحمل صفة رضى الطرفين كليهما، ما يعني أنه فُرض فرضاً على إسرائيل، وتبلورت مفاعيله بإرادة طرف واحد، هو هنا الفصائل، وبالتالي فما على تل أبيب إلّا الانصياع لمحدّداته، وهذا أقلّ ما تتوقّعه المقاومة.

على أن الفارق بين الاتفاق الملزم بإرادة الطرفين، و«اتفاق الخضوع»، هو أن الطرف المذعن في الحالة الثانية لا يستمرّ في التزامه إن رُفعت عنه الضرورات التي دفعته إلى الالتزام بما لا يريد، وذلك ما حرصت إسرائيل على التشديد عليه عبر خطوة وقف إطلاق النار من جانب واحد. إلّا أنه ميدانياً، يُفترض أن تلتزم بما فُرض عليها، أي كفّ اليد عن القدس، وتحديداً في ما يتعلّق بتهجير المقدسيين ومصادرة دورهم السكنية، مع الإشارة إلى أن الانكفاء الإسرائيلي جاء نتيجة تجميد الاعتداءات لا إلغائها، والفروق كبيرة جداً بين الحالتين. هي إذاً معادلة غير ثابتة إلّا بناءً على ثبات عواملها وأسبابها، وتحديداً استمرار فصائل المقاومة في غزة في وضع يدها على الزناد والتوثّب للردّ على اعتداءات إسرائيل في القدس. وهذا المعطى، بمعنى العامل المُسبّب لنشوء المعادلة الجديدة، سيكون حاضراً دائماً على طاولة القرار في تل أبيب، مع بروز أيّ نية أو توجّه لاستئناف القرارات العدائية، في تحسّب من شأنه التحوّل إلى معادلة كاملة وراسخة، إن أحسن الجانب الغزّي استثماره.

بكلمات أخرى، هو نوع من الردع والارتداع، فُرض فرضاً على إسرائيل عبر القوة العسكرية والخشية من تسبّب سلّة إجراءات جديدة في القدس باستئناف استخدام الفلسطينيين القوة من جديد. وهنا مكمن ضعف تلك المعادلة في سياق قوّتها، كونها سيّالة جدّاً وصعبة القياس. فالانكفاء عمّا يتسبّب بنشوب جولة قتالية جديدة هو عامل رادع للطرفين؛ فلا إسرائيل معنيّة بهذه المواجهة أو التسبّب بها، ولا الفصائل في غزة معنيّة بذلك، أي أن الطرفين يدركان أن حدوداً ما تمنع كلّاً منهما وتردعه، ليس في ما يتعلّق بإسرائيل التي ستكون معنيّة بالإحجام عن أيّ اعتداءات صاخبة في القدس فقط، بل أيضاً بالنسبة إلى الفلسطينيين المعنيّين من جهتهم بأن تكون ردودهم مضبوطة.

من هنا، يمكن التقدير أن نتيجة الجولة القتالية الأخيرة قد لا تكون الأخيرة فعلاً، وأن الميدان قد يكون مرشّحاً للمزيد من الجولات، سواء باتجاه ترسيخ المعادلة الناشئة، أو باتجاه كسرها. وتلك ستكون مهمّة الجانبين. وبالنظر إلى أن حدود معادلة «غزة ــ القدس» مشوّشة وغير واضحة بشكل كامل، فسيكون كلّ طرف، وهنا الإسرائيلي أكثر، معنيّاً بفحص هذه الحدود، والبحث في الحدّ الذي يُعدّ من جانب الفلسطينيين خطّاً أحمر، يُلزمهم بالردّ عسكرياً، فيما على الفلسطينيين إيضاح هذا الخطّ مسبقاً، وتأكيد إرادة التحرّك، إن لزم، لمنع تجاوزه إسرائيلياً.

في السياق نفسه، وفي ما يُمثّل مكمناً آخر من مكامن خطورة التسبّب بنشوب مواجهة، تبرز إمكانية تقدير إسرائيل

> **ستعمل إسرائيل على استغلال أيّ فرصة تُتاح لها كي تُخرف المعادلة الناشئة**

اللاحق لأيّ ظرف مستجدّ ضاغط، من شأنه، وفق رؤيتها، أن يردع الجانب الفلسطيني عن الردّ، في حال قرّرت هي معاودة الاعتداء الصارخ في القدس. قد ترى تل أبيب، مثلاً، في متغيّر ما يطرأ على غزة، داخلي أو خارجي أو بيني، رادعاً لحركة «حماس» والفصائل الأخرى، وحائلاً دون تفعيل القوة، أو في حدّ أدنى دون تفعيلها بشكل كامل ومؤثّر، وهنا لن تتردّد تل أبيب في التملّص من إذعانها لالتزامها القسري في القدس. والجدير ذكره، هنا، أن الساحة اللبنانية شهدت عيّنات لسوء تقديرات إسرائيلية من هذا النوع، دفعت الكيان إلى المغامرة العملية لإمكانات خرق معادلة الردع مع «حزب الله»، وذلك عبر اعتداءات «مدروسة»، مبنيّة على قراءة مغلوطة بأن متغيّراً أو متغيّرات طرأت على الساحة اللبنانية أو ما يرتبط بها، من شأنها ردع «حزب الله» عن الردّ على اعتداءاتها. لكن الفهم العميق والالتزام الحاسم لدى قيادة «حزب الله» بالردّ، وفقاً لقناعة راسخة عنده بأن التبعات السلبية للردّ مهما عظمت، لا تقارَن بالتبعات السلبية لـ«اللاردّ» أو الردّ الشكلي، أوجبت عليه الردّ تناسبياً، وهو ما لجم إسرائيل عن مواصلة اعتداءاتها، وأحبط نيّتها كسر المعادلات.

بالنتيجة، معادلة «غزة ـ القدس» قائمة على حدّ السيف. إسرائيل معنيّة، من دون أدنى شكّ، بخرقها، وهي ستعمل على استغلال أيّ فرصة تُتاح لها كي تخرقها، بل وعلى إيجاد الظروف التي تتيح لها خرقها، فيما على الجانب الفلسطيني الغزّي التيقّظ والاستعداد العسكري، وقبلهما الإرادة الحاسمة في الردّ على الاعتداءات. لا يعني ما تقدّم أن الردّ ضروري وواجب على أيّ خرق في القدس، لكنه لا يعني أيضاً أن كلّ خرق يمكن التغاضي عنه. كذلك، وهنا تكمن صعوبة تقدير الآتي، فإن خرق المعادلة من طرفيها أو أحدهما، مع الردّ الذي يلجم المُضيّ قُدماً في الخرق، لا يعني بالضرورة استئناف القتال أو جولات قتالية جديدة.

القاهرة تعرّض آمالها: هدنة لعقدَين مقابل اعتراف دولي بـ «حماس»!

القاهرة ــ جلال خيرت

على رغم التحوّل الذي برز، أخيراً، في موقف القاهرة الناحية التعامل مع حركة «حماس»، إلّا أن النظام المصري لا يزال يعمل على صياغة طبيعة العلاقة وفق الشروط التي يراها مناسبة من جانبه، وشطّ شدّ وجذب مستمرّين، بحسب مصادر في الخارجية المصرية، التي تعمل بالتنسيق مع المخابرات العامّة على الملفّ، عبر عدّة مستويات من قنوات الاتصال الممتدّة والمنسّقة، والتي يشرف عليها ويقودها اللواء عباس كامل، مدير جهاز المخابرات، بنفسه، ويقدّم بها تقارير شبه يومية إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي.

صحيح أن هوامش الخلافات بين القاهرة و«حماس» تقلّصت بشكل كبير، لكن لا تزال هناك نقاط خلاف جوهرية دفعت الأولى إلى تعطيل بعض أدوات الدعم التي كان يُفترض أن تنطلق اعتباراً من اليوم التالي لدخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، وفي مقدّمتها عبور قوافل المساعدات والوفود الشعبية والحزبية من القاهرة إلى غزة، للإعلان عن الدعم المصري المقدّم للقطاع، على غرار ما حدث عام 2012، لكن هذه الوفود لم يتمّ السماح لها بالانطلاق، لأسباب عدّة في مقدّمتها الرغبة في الوصول إلى تفاهمات نهائية مع «حماس» حول مسائل لا تزال عالقة. ومن بين تلك المسائل عملية إعادة الإعمار التي لم يُعطَ الضوء الأخضر للشروع فيها بعد، بسبب تحفّظات مصرية على بعض الأمور التي طلبتها «حماس»، إلى جانب مخاوف الأطراف الدولية التي تحدّثت مع القاهرة عن ضرورة التأكّد من توظيف الأموال «بشكل صحيح»، وهو ما وعدت الأخيرة بالتحكّم به عبر قنوات رسمية ستقوم بالتنسيق والأميركية الراغبة في التواصل مع الحركة، بالاستعانة بوكلاء في جهاز المخابرات المصرية يحظون بثقة لدى صنّاع القرار. ومن أجل ذلك، تبدي القاهرة استعدادها لتقبُّل تولّي «حماس» القيادة خلال الفترة المقبلة عبر الانتخابات، ولدعم الحركة في المحافل الدولية، تمهيداً إمّا لرفع اسمها من «قوائم الإرهاب» الأوروبية والأميركية بشكل كامل، أو على الأقلّ توفير بيئة تُمكّنها على المدى الطويل من الانخراط في ما يُسمّى «المجتمع الدولي»، وفق ما تُروّجه الأوساط الرسمية المصرية حالياً.

بالنتيجة، ورؤية النظام المصري للتعامل مع الحركة قائمة على علاقة وظيفية مرتبطة بالمصالح وتبادل المنفعة بشكل رئيسي، وخاصة في ظلّ المكاسب التي جنتها القاهرة أخيراً، سواء في ما يتعلّق بإعادة فتح قنوات التواصل بشكل مباشر مع البيت الأبيض وإدارة جو بايدن، أو حتى على مستوى استعادة شيء من «مكانتها» بعدما أجبرت حليفتها أبو ظبي على الإصغاء إلى رؤيتها للتعامل مع الملفّ الفلسطيني، وخصوصاً في ظلّ فشل الإمارات في إدارة الملفّ عقب وضع كلّ رهاناتها على الجانب الإسرائيلي، حتى في أيّام الحرب. وفي هذا الإطار، تُعلّق مصر آمالاً على مؤتمر إعادة الإعمار الذي يُتوقّع أن تستضيفه شرم الشيخ في حال عدم الاكتفاء بالنقاشات الثنائية والثلاثية مع الأردن وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وأيضاً على الدفع باستئناف المفاوضات التي يُنتظر أن تجري صياغة خطة لتفعيلها بشكل نهائي في زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، للمنطقة نهاية الأسبوع الجاري.

> **ترى القاهرة أن «استقرار» غزة بات اليوم من أهمّ عوامل «تحصين الأمن القومي المصري»**

تقوم رؤية النظام المصري للتعامل مع الحركة على علاقة وظيفية مرتبطة بالمصالح (أ ف ب)

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

واشنطن تجهّز عروضها الماكرة: «الرفاهية» أو الصواريخ

هل يمثّل ما بعد وقف إطلاق النار بين العدو الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية فرصةً جديدة لإدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، من أجل ترويج رؤيتها لحلّ الصراع في الشرق الأوسط؟ هذا السؤال بدأ يُطرح على مستوى الخبراء والمحلّلين في الولايات المتحدة، منذ بدء جولة التصعيد الأخيرة، ليتعزّز مع دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، حيث انطلق الحديث في الولايات المتحدة عن كيفية استثمار الهدنة في سبيل عدم تكرار ما حدث، أوّلاً، ومن أجل تسهيل العودة إلى مقترح «حلّ الدولتين»، ثانياً.

بعد إعلان التهدئة، كرّر الرئيس الأميركي دعمه لـ«حلّ الدولتين». «لا يوجد تحوُّل في التزامي بأمن إسرائيل، نقطة انتهى»، قال بايدن للصحافيين في مؤتمر صحافي، عقب اجتماعه مع رئيس كوريا الجنوبية مون جاي إن. وعندما سُئل عن رسالته إلى الديموقراطيين الذين يريدون منه أن يكون أكثر حزماً تجاه إسرائيل، وأولئك الذين ينتقدون صفقة السلاح، قال: «التحوُّل هو أننا ما زلنا بحاجة إلى حلّ الدولتين. إنه الجواب الوحيد»، مضيفاً أنه ملتزم بالمساعدة في إعادة بناء البنية التحتية في غزة، بطريقة لا توفّر لـ«حماس» الفرصة لإعادة بناء أنظمة أسلحتها.

ومن هذا المنطلق، أفادت وسائل إعلام أميركية بأن الإدارة تدرس كيفية إعادة ضبط سياستها في المنطقة، في ضوء وقف إطلاق النار، من دون تشتيت الانتباه عن الأولويات الأخرى. وعلى المدى القصير، ستتّخذ بايدن خطوات لزيادة المشاركة الأميركية، حيث سيزور وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، المنطقة، كما ستقوم وزارة الخارجية بإيفاد دبلوماسي مخضرم، هو مايكل راتني، لقيادة سفارة الولايات المتحدة في القدس. ووفق «نيويورك تايمز»، يمكن راتني، نائب مساعد وزير الخارجية السابق للشؤون الإسرائيلية والفلسطينية، الذي شغل منصب القنصل العام في القدس خلال إدارة باراك أوباما، أن يكون بمثابة قناة واشنطن للفلسطينيين في هذه الأثناء. ويأتي اختيار راتني في وقت لا يزال فيه من غير الواضح توقيت اختيار بايدن سفيره، وهي المهمّة التي وصفها العديد من الخبراء الإقليميين بأنها عاجلة، إلا أن شخصين على اتصال بالبيت الأبيض توقّعا أن يختار توماس نيدس، الذي شغل، أيضاً، منصب نائب وزير الخارجية في

ستعيد الإدارة الأميركية التركيز على كيفية البناء على اتفاقات التطبيع الجديدة (أ ف ب)

إدارة أوباما. وعلى نطاق أوسع، يدرس مسؤولو إدارة بايدن الأساليب التي يجب اتّباعها لتهدئة الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد توصّلوا إلى إجماع مبكر على قيادة جهد إنساني دولي لغزة، وهو ما قال بايدن إن السلطة الفلسطينية ستقوده، وليس حركة «حماس».

في هذه الأثناء، أفادت «نيويورك تايمز» بأن «من المتوقّع أن ينظر بايدن في مبادرات أخرى». فبحسب مسؤول أميركي، سيلقي الدبلوماسيون الأميركيون «الذين وضعوا جانباً آفاق التوسّط في اتفاق سلام أوسع بين الجانبين»، نظرة جديدة على قضية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلّة. كذلك، ستعيد الإدارة الأميركية التركيز على كيفية البناء على اتفاقات التطبيع الجديدة. ومن جهة أخرى، تدرس الإدارة كيفية تعزيز العلاقات والتنسيق بين الفصائل السياسية الفلسطينية «المتنافسة» في غزة والضفة، على ما جاء في تحليل شارك في كتابته، عام 2018، هادي عمرو، نائب مساعد وزير الخارجية الحالي لشؤون إسرائيل وفلسطين.

أمّا الخطوة اللاحقة التي تتطلّع إليها إدارة بايدن، فهي إعادة بناء غزة. وبحسب مسؤول في إدارة بايدن، فإن «الولايات المتحدة تخطّط لتكون في صدارة استجابة دولية، تكلّف مليارات الدولارات، لتشمل استعادة الخدمات الصحية والتعليمية»، والتي تُعتبر «جزءاً ضرورياً من الدبلوماسية»، بمعنى أنك «تحتاج إلى وضع حماس في موقف يتعيّن عليها فيه الاختيار بين صواريخها ورفاهية غزة»، بحسب دينيس روس. وأشار روس إلى أن المانحين الدوليين قد يكونون حذرين، من دون تأكيدات قابلة للتنفيذ بأن أيّ استثمارات لن تذهب سدًى. وهو يبني، في هذا الإطار، على تحذيرات مماثلة كانت قد صدرت في عام 2014، عندما دمّرت الحرب الإسرائيلية على غزة أكثر من 170 ألف وحدة سكنية. حينها، تمّ إعلان وقف إطلاق النار، وأنشأ «المجتمع الدولي» نظام مراقبة يسمّى آلية إعادة إعمار غزة للإشراف على جهود إعادة الإعمار، و«ضمان عدم قدرة حماس على استيراد الإمدادات التي يمكن استخدامها كأسلحة». إلّا أنّ تحليلاً أجراه معهد «بروكينغز» خلص، في عام 2017، إلى أن جهود إعادة الإعمار فشلت إلى حدّ كبير بسبب «المعارضة السياسية المستعصية ضدّ حماس - ليس فقط من إسرائيل، ولكن أيضاً من مصر، التي تعارض علاقات مسلّحي حماس بالإخوان المسلمين». وخلص التحليل، أيضاً، إلى أن الوصول المقيّد إلى غزة - الذي فرضته مصر، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي، أدّيا إلى تقييد إمدادات البناء والمساعدات الإنسانية وغيرها من المعدّات إلى المنطقة. وفي الوقت نفسه، وجد التحليل أن المانحين الدوليين كانوا بطيئين في إرسال الأموال التي التزموا بها لجهود إعادة البناء في غزة، عام 2014. فالغالبية العظمى من التبرّعات التي لم يتمّ الوفاء بها، بعد ثلاث سنوات من وقف إطلاق النار، تعهّدت بها الدول العربية في الخليج، والتي عارضت أيضاً علاقات «حماس» بـ«الإخوان المسلمين».

(الأخبار)

> دينيس روس: تحتاج إلى وضع حماس في موقف يتعيّن عليها فيه الاختيار بين صواريخها ورفاهية غزة

جعبة المقاومة لم تفرغ: «سيف القدس» بعض بأسها

غزة - رجب المدهون

على مدار أحد عشر يوماً، لم تُخرج المقاومة الفلسطينية سوى جزء يسير ممّا في جعبتها في مواجهة الاحتلال، مُعتمِدةً على سلاح الصواريخ وقذائف «الهاون» بدرجة أساسية، مع استخدام محدود لأسلحة أخرى من مثل الطائرات والصواريخ المُوجّهة، فيما غابت الوحدات القتالية الباقية نتيجة اختفاء جيش العدو عن الأنظار. ويرجّح خبراء عسكريون أن المقاومة الفلسطينية أخذت بعين الاعتبار احتمال استطالة المعركة، ما جعلها تتنوّع في استخدام الأدوات العسكرية، ليكون لديها جديد كلّ يوم، وبما يشكّل ضغطاً متواصلاً على الكيان.

الصواريخ

برزت الصواريخ كسلاح أساسي واستراتيجي في معركة «سيف القدس»، إذ أطلقت المقاومة خلال هذه المواجهة قرابة 4500 صاروخ تجاه الأراضي المحتلة، وهو ما يعادل الصواريخ التي أطلقتها خلال حرب 2014، إلّا أن الفارق اليوم أن تطوّراً واضحاً ظهر في المنظومة التي باتت أكثر تركيزاً وقدرة على التدمير وإصابة الأهداف، إضافة إلى إدخال أنواع ومديات جديدة إلى الخدمة لأوّل مرّة. ولم تستخدم المقاومة، خلال الجولة الأخيرة، سوى تلك الصواريخ المصنّعة محلياً، والمخزّنة منذ فترة طويلة، والتي باتت لديها طرازات جديدة وأكثر تقدّماً منها، واضحت الحاجة ماسّة إلى استبدالها، وفق ما ذكره عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، صالح العاروري. كذلك، بدا واضحاً عدم إدخال المقاومة الصواريخ المتطوّرة التي كان يرسلها محور المقاومة إلى قطاع غزة طيلة السنوات الماضية، والتي أماطت اللثام عنها «كتائب القسام» خلال العام الماضي، ضمن برنامج «ما خفي أعظم» على قناة «الجزيرة» القطرية.

وكانت دولة الاحتلال، قبيل معركة «سيف القدس»، قدّرت امتلاك الفصائل الفلسطينية أكثر من 14 ألف صاروخ، إلّا أن حجم الكثافة النارية، وتوجيهها إلى مدن المركز، وتضاعُف القدرة النارية بأكثر من 400% عمّا كانت عليه في حرب 2014، كلّها عزّزت التكهّنات الإسرائيلية بأن المقاومة استطاعت مضاعفة ترسانتها عدّة أضعاف، وهو الأمر الذي دفع عدداً من الكتّاب، وأبرزهم بن كاسبيت، إلى التوقّع أن الفلسطينيين سيقدرون في الجولة المقبلة على ضرب تل أبيب بالحدّة نفسها التي «سحقوا بها عسقلان هذا الأسبوع».

وأمام الادّعاءات الإسرائيلية بتفوّق «القبّة الحديدية» في تحييد صواريخ المقاومة واعتراضها بنسبة عالية، خالفت إحصائيات الأضرار التي تعرّضت لها دولة الاحتلال تلك الادّعاءات، إذ أدّت الصواريخ إلى تدمير أكثر من 3400 منزل، إضافة إلى 1700 مركبة، ما يعني أنها كانت تصل إلى أهدافها وتُحقّق أضراراً بالغة، الأمر الذي يؤكد فعّاليتها العالية وعدم قدرة «القبّة» على التقاطها. وتميّزت صواريخ المقاومة، هذه المرّة، بعجز الاحتلال عن الوصول إلى منصّات إطلاقها التي تظهر فجأة وتختفي بسرعة فور إطلاق رشقاتها، وهو ما لم يُمكّن العدو من كشفها واستهدافها، سواء بشكل مسبق أو بعد الإطلاق، أو الوصول إلى العناصر التي تُفعّلها.

كُشف عن استخدام غوّاصات انتحارية قسيرة عن بعد لأوّل مرة في تاريخ المقاومة الفلسطينية (أ ف ب)

الصواريخ المُوجّهة

نفّذت المقاومة، خلال معركة «سيف القدس»، أربع عمليات استهداف لقوات الاحتلال عبر الصواريخ المُوجّهة من طراز «كورنيت»، ما أدى إلى مقتل 3 جنود وإصابة 7 آخرين، بحسب اعتراف المصادر العبرية؛ إذ استهدفت «كتائب القسام» و«سرايا القدس» «جيبين» عسكريَّين أحدهما تابع لمخابرات الاحتلال، فيما تمّ استهداف باص ينقل جنود العدو، وزورق حربي في عرْض بحر غزة.

الطائرات المُسيّرة

كذلك، برز خلال المواجهة الحالية طرازان من الطائرات المُسيَّرة، هما «شهاب الانتحارية»، و«الزواري» الاستطلاعية، إلى جانب طراز قديم من نوع «أبابيل»، إضافة إلى طائرات الاستطلاع (الدرونز) الصغيرة الحجم، والتي استولت المقاومة على عدد منها خلال السنوات الماضية بعد إسقاطها وإعادة إدخالها الخدمة لصالحها. ولأوّل مرّة، استهدف «شهاب» مصنعاً لإنتاج الكيماويات في مستوطنة «نتيف هعسّرا» شمال قطاع غزة، وتجمّعاً للجنود قرب القطاع، فيما شكّل استهداف منصة الغاز قبالة غزة مفاجأة للاحتلال الذي اعترف بأن إحدى الطائرات الانتحارية تمّ تطويرها لتحمل رأساً قتالياً مضادّاً للدبّابات، وأنها حاولت تدمير مركبة عسكرية شمال القطاع، وأن بإمكانها التغلّب على المصفّحات. وفي الإطار نفسه، ذكر محلّل الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أليكس فيشمان، أن «محاولة استهداف المركبة العسكرية فشلت، لكن حماس ستستخلص العبر وتستمرّ في تطوير هذا السلاح»، مضيفاً أن «التطوّر الجديد يشير إلى تقدّم في صناعة الأسلحة» لدى المقاومة، مشيراً إلى أن هدف هذه الطائرات ضرب منظومة «القبّة الحديدية»، واختراق المصفّحات في الجزء العلوي الأقلّ تصفيحاً.

أمّا طائرة «الزواري»، فقد برزت بعدما استطاعت جمع معلومات استخبارية عن تحرّكات جيش الاحتلال على بعد 5 كلم من حدود قطاع غزة، الأمر الذي سهّل على المقاومة توجيه إحداثيات الصواريخ القصيرة المدى وقذائف «الهاون»، واستهداف جنود العدو بها، ما أدّى إلى مقتل 4 منهم وإصابات العشرات بحسب الاعتراف الإسرائيلي، بينما تمثّلت المفاجأة في إعلان المقاومة أن هذه الطائرة عادت إلى قواعدها بسلام.

الغوّاصات المُسيّرة

ولأوّل مرة في تاريخ المقاومة الفلسطينية، كشفت صحف عبرية أن الفلسطينيين استخدموا غوّاصات انتحارية مُسيّرة عن بعد لضرب أهداف للاحتلال في عرْض بحر غزة، بما فيها منصة الغاز التي تبعد عن القطاع 20 كلم. وذكرت قناة «كان» العبرية أن حركة «حماس» تمتلك غوّاصات غير مأهولة تعمل بنظام «GPS»، قادرة على حمل مواد متفجّرة بزنة 50 كيلوغراماً، مدّعيةً أن «الجيش دمّرها بعدما أخطأت هدفها»، وعليه تمّ إيقاف نشاط المنصة بقرار من وزارة الطاقة في دولة الاحتلال.

أحد عشر يوماً هزّت إسرائيل

نجيب نصر الله

أحد عشر يوماً كانت كافية لهزّ إسرائيل ومعها كامل العالم الغربي، الذي سارع، كالعادة، إلى محاولة لملمة فضيحة العجز العسكري الإسرائيلي وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. فكان وقف النار الإسرائيلي غير المشروط، وهو وقْفٌ تماشى مع الفشل العسكري الواضح وعبّر عنه. وحتى الآن لا جديد، فهذا ممّا اعتدناه. أمّا الجديد الذي خلط الأوراق وعطّل الحسابات وفرمل الأوهام، كلّ الأوهام، التطبيعية والتسووية والالتحاقية، وقد لا يتأخّر في تبديدها تبديداً كاملاً، أن ما كان قبل التوثّب البطولي لغزة لن يكون كما بعده. وإشارات هذا الجديد واضحة وحاسمة وغير قابلة لأيّ نقاش، بدليل المعطيات السياسية الكبيرة التي نشأت والمعادلات العسكرية الاستراتيجية التي استقرّت. ففلسطين، كلّ فلسطين، من البحر إلى النهر، ومعها الشتات القريب والبعيد، قد توحّدت خلف المقاومة، ورفعت رايتها، وأعلنت تبنّيها الواضح والحاسم لهذا الخيار الوطني والقومي والأخلاقي والإنساني... وهذا إنجاز كبير وتحوُّل تأخّر بعض الشيء، لكنه، وهذا هو المهمّ، كفيره من الإنجازات «الغزّية»، لن يكون بلا نتائج، وأوّلها عزل مستعربي رام الله وتُرُّاشاتها تمهيداً لكنسهم مع رعاتهم في الإقليم وفي العالم... إنه واقع إسرائيل الجديدة الذي استولدته المقاومة، وكتبته عقول مبدعيها وإرادة مقاوميها وصبر شعبها وتضحياتهم، وهو واقع يشي بالمزيد والمزيد. المزيد الاستراتيجي الذي سيقطع مرّة وإلى الأبد مع استقرار الأفكار وثبات الموازين! ولو كان الأمر غير ذلك لربّما استمرّت الحرب ومعها «الصمم» (الدعم المفتوح!) الغربي، ولربّما توسّعت. فقرار وقف الحرب، وهو من القرارات الصعبة على قيادة الحرب الإسرائيلية، جاء كنتيجة حتمية لحال المراوحة والعجز عن الوصول إلى تحقيق الحدّ الأدنى من الأهداف المعلنة أو المخفيّة.

النتائج المباشرة الواضحة، وهي كثيرة وذات تداعيات تأسيسية على الصراع، لا يجب أن تحجب ما هو غير مباشر منها، وهي الأخرى لن تكون بلا تداعيات. وأوّلها أن الغلالة الرقيقة التي جرى أن تُخفّف من قباحة الوجه الاستعماري وبعضاً من مسؤوليّته التي لا لبس فيها عن أصل الكارثة، لم تصمد أمام نسمات الصواريخ التي ضربت العمق الإسرائيلي وطالت مراكز حيويّته السياسية والاجتماعية والاقتصادية جنوباً وشمالاً ووسطاً.

فالمواقف الشنيعة التي صدرت عن عواصم القهر والقتل الغربي، بدءاً من واشنطن وباريس وانتهاءً ببرلين، أكدت لِمَن يتعامى عن الحقائق أو يزوّرها حقيقة العلاقة القائمة والشراكة الوريدية التي يعمد ليبراليّو (أقرأ: سفهاء) العرب وليبراليّاته إلى تغييبها. فهذه الدول الساهرة على استمرارية الكيان وجرائمه لا تملك إلّا الإخلاص لتاريخها المشبع بالدماء. فكان أن أجمعت التصريحات وركّزت على منح العدو حق الاستمرار في القتل بذريعة الحق في الدفاع عن النفس، وتشريع استهداف المدنيين والبنى التحتية. أمّا التراجع اللاحق، الذي فرضه الصمود وما نجم عنه من تحوّلات أهمّها التفاعل الشعبي العربي والعالمي مع غزّة ومقاومتها، والذي تجلّى في الحديث عن ضغوط مورست على قادة العدو لوقْف الحرب، فهو في حقيقته جاء ليمنح قادة الكيان مخرجاً من المأزق الذي تعمّق في ظلّ المراوحة والعجز العسكريَّين، وكاد يفتح المنطقة على احتمالات «قيامية» ترسم نهاية هذا الكيان.

ضروري القول إن من المستبعد، بل من شبه المستحيل، من الآن وحتى إشعار آخر، أن تعمد قوى وحكومات الغرب، المسؤول الأول عن الكارثة المتمادية منذ مطالع القرن الماضي، إلى تعديل ولو لفظي في موقفها. ومن المستبعد أيضاً أن تسمع (مجرّد سمع) مواقف مختلفة طالما أن الكلفة المترتبة على هكذا مواقف غائبة. إن القوة وتدفيع الثمن وحدهما الكفيلان بجعل هذه القوى المتغطرسة تتردّد وتمتنع عن إصدار أيّ موقف معادٍ يصب في مصلحة العدو. أمّا حديث بعض الدول الرائج اليوم عن الاستعداد لتقديم المساعدات والعمل على تحسين شروط المعاش في غزة، وحتى المساهمة في إعمارها، فهو، في العمق والواقع، محاولة استدراكية خبيثة لتحسين شروط الاحتلال وجعلها أقلّ فجاجة، إنما أمتن وأصلب. وهو الفخّ الذي علينا التنبّه من الوقوع فيه. فالخبث الغربي بلا حدود، ونماذجه لا حصر لها، وهو لن يوفّر الفرصة لمحاولة احتواء النجاحات المسجّلة. فهذا الغرب هو الأب الشرعي لهذا الوجود الغريب ولكلّ ارتكاباته. وكلّ فصل بينه وبين الكيان هو من باب الوقوع في الفخ المنصوب. بل إن هذه الحكومات لن تتردّد في المبالغة في إظهار دعمها لإسرائيل طالما أن المردود هو المزيد من الصفقات والاتفاقات والمزيد من الأرباح التي تجنيها من مرتزقة الخليج الذين تجاسروا على فتح أبواب التطبيع، وهي الجريمة التي لا يجب أن تمرّ هي الأخرى من دون تدفيع تلك الرموز الخيانية ثمن فعلتها الاختراقية المعادية لمصالح المنطقة وشعوبها.

لقد نجحت المقاومة، من خلال صواريخها التي كسرت «الحرّمات» الأوسلوية والتطبيعية، في التأكيد مرّة جديدة أن الجذر الفعلي والوحيد لكلّ هذا الغلوّ الصهيوني وتمادي داعميه يكمن في التفريط والتهاون العربيَّين، وشيوع أوهام الحلول والرهانات على التسويات التي فاقمت من الوضع وهدّدت بضياع الهوية بعد الأرض.

وغير بعيد عن التطبيع وأهدافه، فرضت المواجهة، من جملة ما فرضت، تصحيح وتصويب معنى العروبة ومفهومها بوصفها صراعاً مع العدو الإسرائيلي ورعاته وأتباعه، وأفشلت محاولات الرجعية العربية وسعيها الحثيث المدجّج بالمال والعصبيات الظلامية إلى تشويه هذا المعنى باتجاه حرفه نحو إيران. فهذه العروبة المزوّرة كانت أوّل ما سقط. ولم يعد ممكناً بعد اليوم تسويقها أو الدفاع عنها، وخصوصاً بعد هذا الانتصار الواضح. كما أن من النتائج التي يبنى عليها سقوط أكذوبة الوقوف مع فلسطين ومعاداة المقاومة وتعرية مرتزقتها. المقاومة هي وجه فلسطين وهويّتها، وكلّ ابتعاد عن المقاومة هو في العمق والجوهر ابتعاد عن فلسطين ومعاداة لحقّها في الوجود الحرّ.

نحن، اليوم، قولاً وفعلاً، أمام واقع جديد. واقعٌ ما كان ممكناً لولا صلابة الإرادة وجسارة القرار وحسن التخطيط وعبقرية الإدارة. اليوم، سقط «أوسلو» نهجاً ومساراً. عادت فلسطين إلى أهلها، وعاد أهلها إلى المنطلقات النضالية التي جرى تغييبها طويلاً وأساسها المقاومة. لقد تصدّعت «الأسوار» السياسية وهلك حارسها العسكري. وانتصرت فلسطين من النهر إلى البحر. وكتبت بدماء أهلها وتضحياتهم. وتخطيط قادتها الميدانيين وجسارة قرارهم وعظيم صبرهم، صفحة مجيدة من صفحات الغد الذي ظهرت أول خيوطه مع تحرير لبنان وانتصار عام 2006.

> قد تكون مهام ما بعد الانتصار أشقّ من الانتصار بذاته

أمّا «مركبات النار» التي أُعدّت لتحاكي حرباً شاملة متعدّدة الجبهات، وبمشاركة أسلحة الجيش المختلفة، فقد احترقت قبل أن تنطلق، ورسالة الردع التي توخّتها انقلبت على أصحابها جميعاً. وأوّلهم أفيف كوخافي، رئيس الأركان البائس، الذي لم يوفّر فرصة منذ وصوله إلى منصبه للحديث عن تغييرات مفصلية وعن استعادة الردع والمبادرة وغيرها من زجليات وأهازيج القوة. ففي امتحان غزة البسيط مقارنة بالامتحان اللبناني المرتقب، سقط هو الآخر كما أسلافه من الذين تناوبوا على المناصب وعلى توجيه التهديدات الفارغة. قد تكون مهام ما بعد الانتصار أشقّ من الانتصار بذاته، لذلك، فالأولوية، اليوم، يجب أن تكون في السعي إلى خلق الأطر الجديدة، وتجاوُز تلك التي سقطت وفشلت، وفي المقدمة العمل الحثيث على خلق إطار جامع يعماده برنامج نضالي ذو مضمون ثوري واضح المعالم ودقيق الصياغات، أولويته المقاومة، من غير أن يلغي الهوامش التي تتكامل مع هذه الوجهة التي لا وجهة غيرها لتعزيز ما تمّ والبناء عليه، وصولاً إلى التحرير، الذي، بحسب خلاصات ما بعد غزة، لم يعد بعيداً، كما من الضروري فتح حساب المرحلة الماضية، ولا سيما أن الخسائر الناجمة عن سياسات مهزومة وقاصرة ومتهاونة وتفريطية، كبيرة وكبيرة جداً. صحيح أن اللحظة، وقد تأخّرت، سمحت بمحاصرتها والحدّ منها، إلا أن القضاء عليها وعلى آثارها يستلزم وقتاً كُنّا في غنى عن إهداره في رهانات عقيمة وسياسات مستحيلة... وهذا يقتضي ملاحقة زمرة رام الله ومحاسبتهم على ما سبّبوه لشعبنا من ويلات. المصلحة الوطنية والقومية تفترض نبش ملفات المرحلة السابقة، وتعيين المسؤوليات عن القطاعات التي أساءت ولا شكّ لمسيرة الكفاح الفلسطيني وشوّهت مساره البهي.

هنيئاً لك يا غزة، فمجدك قد عمّ فلسطين وأيقظ العالم العربي. وإنها لمقاومة حتى... النصر!

سوريا

الحسكة تستعد للتصويت: استفتاء على رفض الاحتلال

الحسكة - **أيهم مرعي**

توحي الاستعدادات الشعبية والرسمية للانتخابات الرئاسية في محافظة الحسكة باحتمال مشاركة السكّان بنسب كبيرة في الاستحقاق، في ظلّ دعوات عشائرية ورسمية غير مباشرة لـ«قسد»، تطلب منها عدم اتّخاذ أيّ إجراء يُعرقل وصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع. وعلى رغم الصعوبات في وصول مستلزمات الدعاية الانتخابية إلى المرشحين، كان النشاط الدعائي ظاهراً بوضوح في مناطق سيطرة الحكومة السورية، وسط دعم عشائري وشعبي ملحوظ لحملة الرئيس بشار الأسد. وتزدحم شوارع الأحياء والأرياف الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية في كلّ من القامشلي والحسكة وأريافها، بالخيم الدعائية العشائرية الداعمة لإجراء الانتخابات الرئاسية، والتي تحثّ الأهالي على التوجّه بزخم كبير إلى المراكز الانتخابية للإدلاء بأصواتهم. ويهدف النشاط الشعبي والعشائري، أساساً، إلى الردّ على الوجود غير الشرعي للاحتلالَين الأميركي والتركي في المنطقة، وإلى تأكيد الانتماء الشعبي للدولة السورية.

وتغيب مدينة رأس العين وريفها عن الانتخابات، بسبب احتلالها من قِبَل الجيش التركي. لكن في المقابل، يحضر نشاط أبنائها المهجّرين في مدينة الحسكة، من خلال خيمات انتخابية تؤكد المشاركة الواسعة لأبناء المدينة النازحين في الانتخابات. ومع غياب أيّ بيانات رسمية من «الإدارة الذاتية» الكردية بشأن موقفها من إجراء الانتخابات الرئاسية، فإن اللجنة القضائية الخاصة بالانتخابات في محافظة الحسكة لم تحدّد أيّ مركز انتخابي ضمن مناطق سيطرة «قسد»، فيما عبّر عدد من القيادات الكردية عن مقاطعته للانتخابات وعدم المشاركة فيها، وسط مخاوف شعبية وعشائرية من إقدام حواجز «قسد» على منع الأهالي القاطنين ضمن مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية» من التوجّه إلى المراكز الانتخابية. وفي هذا السياق، أمل محافظ الحسكة، غسان حليم خليل، أن «لا يجري منع أو مضايقة المواطنين الراغبين في المشاركة في الانتخابات، في كل أرجاء المحافظة»، كاشفاً عن «وجود مخاوف شعبية من منع ميليشيات قسد، أو إقرار حظر تجوال لعرقلة وصول الأهالي إلى المراكز الانتخابية». وقال المحافظ، في تصريح إلى «الأخبار»، إن «كل المؤشّرات توحي بإقبال شعبي كبير ستشهده المراكز الانتخابية، كرسالة من أهالي المحافظة تدلّ على تمسّكهم بسيادة بلادهم واستقلالها ووحدتها، ورفضهم لوجود الاحتلال والميليشيات المرتهنة له».

بدوره، كشف شيخ قبيلة «الجبور» في الحسكة، حسن المسلط، في حديث إلى «الأخبار»، أن شيوخ العشائر «تلقّوا وعوداً من قيادات قسد بعدم اعتراض أو مضايقة الأهالي الراغبين في المشاركة في الانتخابات الرئاسية»، متوقّعاً أن «تشهد الانتخابات إقبالاً كثيفاً من كل مكوّنات الحسكة». وبيّن المسلط أن «عشائر قبيلة الجبور الـ22، والمنتشرين من شمال المحافظة إلى جنوبها، سيتوجّهون يوم الانتخابات إلى صناديق الاقتراع، كحقّ وواجب دستوري»، متمنّياً «ألّا يجري اعتراض الأهالي أو مضايقتهم أثناء توجّههم من مناطقهم إلى مناطق سيطرة الحكومة للإدلاء بأصواتهم». من جهته، أكّد أحد شيوخ قبيلة «البكارة»، حبيب الطلاع، أن «التنسيق العالي بين مختلف المكوّنات الاجتماعية في المحافظة يهدف إلى تحقيق مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات»، متوقّعاً أن «يتحدّى أبناء المحافظة الظروف الأمنية، والبعد الجغرافي عن المراكز الانتخابية». وكشف أحد شيوخ قبيلة «الشرابيين» في الحسكة، علاء الدين الرزيكو، عن «نشاط عشائريّ لتنظيم وصول أهالي رأس العين المهجّرين في الحسكة وأريافها، إلى المراكز الانتخابية».

> تغيب مدينة رأس العين وريفها عن الانتخابات بسبب احتلالها من قبل الجيش التركي

في موازاة ذلك، قال رئيس اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات في الحسكة، إيلي ميرو، لـ«الأخبار»، إن اللجنة أنهت جميع الاستعدادات للعملية الانتخابية، من خلال تجهيز المراكز بالمستلزمات كافة، مع أداء اللجان الانتخابية في المراكز اليمين القانونية. وأشار ميرو إلى «تحديد اللجنة القضائية 157 مركزاً انتخابياً في محافظة الحسكة، منها 69 مركزاً انتخابياً في مدينة الحسكة، و88 مركزاً في القامشلي وريفها».

تغيب أي بيانات رسمية من «الإدارة الذاتية» الكردية بشأن موقفها من إجراء الانتخابات (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3744

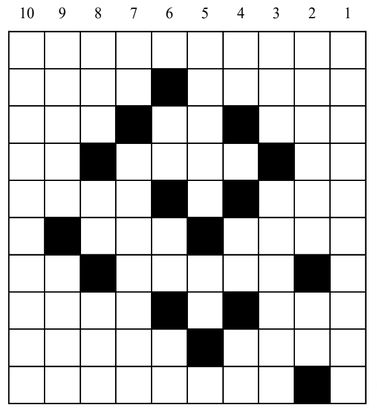

أفقيا

1- أمبراطور روماني – 2- أقدم كهف حضاري فرنسي في العالم – من أنبياء الله العرب – 3- سهاد – حرف جزم – أملك – 4- عاصفة بحرية – مشروب غازي – صوت الطفل اذا بكى – 5- ابتهاج وجذل – وكالة أنباء عربية – 6- كثير الظنّ بالناس – وحدة لقياس الطول – 7- دولة عربية – أذاع الخبر – 8- إلهي – بحر أندونيسي بين جزر ملوك وتيمور – 9- يدوّن – غرفة الهاتف بالأجنبية – 10- نهر لبناني

عمودياً

1- فرقة من الجيش النظامي العثماني إشتهرت بقوّتها وبطشها – 2- مدينة بريطانية – بواسطتك – 3- ظلمة أوّل الليل – عاصمة مالطا – 4- ضرب العملة – قلب الإناء على رأسه – للإستدراك – 5- مدينة فرنسية – بذر الأرض – 6- سئم وضجر – إسم موصول – حرف نصب – 7- نبات صغير يابس – إستخراج المعاني الأدبية من النصوص – 8- يمرض – مقياس مساحة – خبر عاجل – 9- الإسم الفينيقي لمدينة صيدا – سمين – 10- شهر هجري

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- غريس كيلي – 2- سفر برلك – آه – 3- أحش – سانا – 4- مدّ – جحا – 5- بر – إيبر – سل – 6- نات – ولوج – 7- جوبا – سنونو – 8- دبغ – جلست – 9- وي – البارد – 10- نهم – طريفة

عمودياً

1- غسان بن جدو – 2- رفح – راوبين – 3- يرسم – تبغ – 4- سب – دا – ام – 5- كرّس – ين – جل – 6- بلاعب – سليط – 7- لكنّ – رونسار – 8- اج – لوتري – 9- حسون – دف – 10- نهر الجوز

3744 sudoku

7		3		9		5		
8		9		6		4		7
	5		4		8			
	3	6		2		8	5	
			3		6			
9				5				1
3								8
	9		6		1			
	1	7	9		5	3	6	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3743

4	5	3	8	2	6	9	1	7
1	6	7	5	9	4	3	8	2
9	8	2	7	3	1	5	4	6
5	3	4	9	7	2	1	6	8
6	7	1	3	4	8	2	9	5
8	2	9	6	1	5	4	7	3
3	1	8	2	6	9	7	5	4
7	4	6	1	5	3	8	2	9
2	9	5	4	8	7	6	3	1

مشاهير 3744

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر مصري (1854-1923). أحد فرسان الأحياء والبعث في تاريخ الشعر العربي في العصر الحديث. تميّز شعره بالرقة والعاطفة ولقّب بشيخ الشعراء

1+8+7+5 = صفة فقدان شعر الرأس ■ 2+4+3+10 = حادث بالليل ■ 11+9+6+5 = ضد يشتري

حل الشبكة الماضية: **فرنسوا بوشيه**

إعداد
نعوم مسعود

حمص وحماة جاهزتان للاقتراع:

مخاوف أمنيّة لا توقف الاستحقاق

حمص ــ **حيدر رزوق**

تعود مناطق واسعة من محافظتَي حمص وحماة، للمشاركة في الانتخابات الرئاسية، بعد غياب قسري عن الانتخابات الأخيرة في عام 2014. ويبدو المشهد استثنائياً في ريفَي حمص وحماة، في ظلّ النشاطات الانتخابية الجارية في المناطق التي عادت إلى سيطرة الحكومة، وإن كانت الهواجس الأمنية لا تزال طاغية. ومع اقتراب الاستحقاق الرئاسي من موعده، بعد يومين، اتّمّت المحافظتان استعداداتهما لليوم الانتخابي، وذلك بعد تحديد كلّ المراكز الانتخابية، وتوزيع الصناديق، بما يسهّل على الأهالي الوصول إلى مراكز الاقتراع والإدلاء بأصواتهم. وما يميّز الانتخابات الرئاسية لهذا العام، مقارنةً مع الجولة السابقة، عودة ريفَي محافظة حمص الشمالي والشرقي، وغالبيّة قرى وبلدات ريف حماة الشمالي المتاخم لريف إدلب، للمشاركة في الاقتراع. وفي هذا السياق، شهدت مناطق الرستن وتلبيسة والفرحانية وتلدو وكفرلاها في ريف حمص الشمالي، وتدمر في ريفها الشرقي، بالإضافة إلى مورك واللطامنة وحلفايا في ريف حماة الشمالي، وقليب الثور في الريف الحموي الشرقي، تحضيرات للمراكز الانتخابية، وإطلاقاً للحملات الإعلانية وتعليق الصور واللافتات الخاصة بالمرشّحين الثلاثة. وفي مشهد يعيد السوريين إلى حقبة ما قبل الحرب، برزت الاحتفالات والتجمّعات والمهرجانات الخطابيّة، التي نظّمتها الفعاليات الأهلية والرسمية والحزبية، وعلى رأسها «حزب البعث»، في أنحاء المحافظتَين، دعماً للرئيس بشار الأسد.

ومع استمرار التحضيرات الشعبية والرسمية ليوم الانتخابات، تَظهر بعض الهواجس الأمنية لدى أبناء المناطق المحرّرة حديثاً، والمتاخمة لمناطق لا تزال تحت سيطرة المسلّحين، حيث تتبدّى خشية من ظهور خلايا نائمة مسلّحة تعمل على الإخلال بالعملية الانتخابية. وازدادت هذه الهواجس، بعد قيام شخصين يستقلّان دراجة نارية، بإطلاق الرصاص في اتّجاه تجمُّع انتخابي للمواطنين في قرية الفرحانية التابعة لناحية تلبيسة في ريف حمص الشمالي، ما أدّى إلى مقتل شخص وإصابة آخر. وفي هذا السياق، يعتبر محافظ حمص، بسام بارسيك، في تصريح لـ«الأخبار»، أن «هذا الخرق، حالة فردية تتمّ متابعتها والتحقيق في ملابساتها، وهي لن تشكّل خطراً على العملية الانتخابية»، مبيّناً أنه «تمّ توجيه مديري المناطق والنواحي وأقسام الشرطة في محافظة حمص، للعمل على تأمين الأجواء المناسبة وحفظ حالة الأمان في المراكز الانتخابية».

وفيات

انتقلت إلى رحمته تعالى
كلاديس سركيس
تاريخ الوفاة الأربعاء 19 أيار 2021
زوجها: المرحوم محمد شقير
أولادها: عليا شقير
علي زوجته سعاد قباني
لمياء أرملة المرحوم إبراهيم الدادا
رياض زوجته سيرين صمادي
شقيقاتها: المرحومة جيسي زوجة المرحوم ميشال جريديني
المرحومة هيلن زوجة المرحوم والتر الكي
الأسفون: عموم عائلات سركيس، شقير، جريديني، كاي، حسونة، قباني، الدادا، صمادي، ناصيف، شيبوب.
نظراً للظروف الصحية السائدة حالياً يرجى إرسال التعازي على الأرقام التالية:
علي 009617694344555
00966505625847
لمياء 0061451674522
رياض 009613655625

إعلانات رسمية

اعلان نقابة المهندسين –طرابلس
عملا بالمادة 24 من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمادة 4-4 من النظام الداخلي للنقابة والمواد 11-8و15 من قانون الصندوق التقاعدي، وعطفاً على قانون تعليق المهل رقم 160/2020 – 185/2020 و 199/2020 وتبعاً لقرارات التعبئة العامة، وعطفاً على الظروف الصحية القاهرة التي تمر بها البلاد تدعى هيئة المندوبين لعقد جلسة استثنائية في دار النقابة لبحث مايلي:
- التقرير السنوي الإداري والمالي لكل من مجلس النقابة ولجنة إدارة الصندوق التقاعدي عن عام 2020-2021
- التقرير المالي السنوي عن العام 2020-2021 للنقابة وصندوق التقديمات الاجتماعية والبرامج الملحقة به، والصندوق التقاعدي
جلسة أولى: الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه 3/6/2021
جلسة ثانية: الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه 10/6/2021 حيث يكون النصاب قانونيا بمن حضر

إعلان قضائي
تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة القاضي المكلف أحمد مزهر سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 المستدعى بوجهها: حسين نعمة حجيج وفاطمة ابراهيم حطاب وصاحب الحق العيني علي جميل حجازي المجهولي محل الاقامة كما وإبلاغ المستدعى ضده محمد ابراهيم حطاب خلاصة الاستدعاء سنداً لأحكام المادة 115 أ.م.م. معطوفة على المادة 3 من القانون 82/16 عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين وبعد مرور شهرين على آخر نشر تعين المحكمة ممثلاً خاصاً عنه يقوم مقام الممثل القانوني واذا لم يحضر ممثل قانوني عن الورثة يبقى الممثل الخاص محتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المحاكمة وأمام دوائر التنفيذ ريثما يتم تعيين الممثل القانوني أو تحديد الورثة، الحضور الى قلم المحكمة لاستلام النقيب بسام زيادة

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ الدامور
بالمعاملة التنفيذية رقم 2018/129 إلى المنفذ عليه خالد فهد حرب / مجهول محل الإقامة
تدعوك هذه الدائرة للحضور اليها بالذات او بواسطة وكيلك القانوني لتبلغ الإنذار التنفيذي ومرفقاته وذلك في المعاملة القائمة بوجهك في المنفذ بك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. بموضوع اتفاقية قرض سكني وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وضمن الدوام الرسمي وعليك اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وإلا عدّ قلمها مقاماً مختاراً لك وتعتبر مبلغاً وفق الاصول بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الاعتراض خمسة ايام.
مامور التنفيذ
فرح جرجور

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب فؤاد جوزيف كرم وكيل لينا قيصر تويني لموكلها أنور عبدالله أحمد عبدالله الحساوي (كويتي) سند تمليك بدل ضائع للعقار 11/919 بحمدون القرية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب جمال غانم زين الدين وكيل رشدان الياس لبان لمورثه الياس رشدان لبان سند تمليك بدل ضائع للعقار 1988 رشميا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب مازن سمير الدنا وكيل امال عارف جمال سند تمليك بدل ضائع عن حصتها في العقار 3232 القبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب بشاره الياس نجم بصفته الشخصية سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقارات 367 الجميلية.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

مطلوب

مطلوب تقني أشعة، ممرض ومساعد ممرض لبناني للعمل في مركز بحنس الطبي الرجاء إرسال السيرة الذاتية على البريد الإلكتروني: hr@bhannes.com أو الاتصال على الرقم 04983770 مقسّم 1122 (الرجاء الاتصال بين الـ7:30 والـ 14:30 من الاثنين إلى الجمعة وبين الـ8:00 و الـ13:00 نهار السبت).

حملة التبرّع الأبسط عبر الإنترنت. إبرع غمبيغ!
ccci.org.lb/easygiving
1. اضغطوا على ccci.org.lb/easygiving واختاروا العملة المفضلة عندكي فيكن التبرّع بمبلغ محدد مسبقاً بالليرة اللبنانية أو الدولار الأميركي.
2. اضغطوا أكثر من مرة على أشارة الزائد وضاعفوا المبلغ المراد التبرع فيه.
3. تبرعوا!
حملة سهلة، مريحة، وتساعد بإنقاذ حياة أطفال مصابين بالسرطان.
VISA

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

مبوب

سينما

يكتبها شفيق طبارة

أفلام متوافرة أونلاين: فلسطين الزيتون... والبندقية

صحيح أنّ طرح الأفلام أونلاين كان خطوة التفافية على كوفيد 19 وزمن الحجر المستمرّ منذ أكثر من عام. إلا أنّه مع أول أيام العدوان الإسرائيلي على غزة، أتيح للمشاهد أينما كان، متابعة آخر الإنتاجات الفلسطينية كما تلك التي تناولت القضية الفلسطينية، إلى جانب الاطلاع على أعمال قديمة، لتكوين فكرة عن هذا التراكم والاتجاهات الاسلوبية والمضمونية التي حواها. هنا نقدّم مجموعة من الأفلام المتاحة أونلاين ((روابط المشاهدة على موقعنا

«المخدوعون» (1972)
توفيق صالح

لا يمكن لأي شخص قرأ رواية غسان كنفاني «رجال في الشمس» (1963)، وشاهد فيلم «المخدوعون» (يقال بأنه أول فيلم روائي فلسطيني - 1972) للمخرج المصري توفيق صالح (1926 – 2013) عدم ملاحظة الفروقات بينهما. هذه الفروقات لم تكن صغيرة، إنما في حيثيات القصة الرئيسية. كانت لتوفيق صالح رؤية أوسع لنقل الرواية إلى الشاشة الكبيرة، والأهم فهم أكبر ورؤية متطورة لروايات غسان كنفاني مثل «ما تبقى لكم» (1966)، «عائد إلى حيفا» (1969). لذلك لا يمكن فصل الفيلم عن هذه الروايات الثلاث ولو أنه مقتبس من واحدة منها. أسئلة الفيلم والرواية والفروقات بينهما والأجوبة موجودة في روايات غسان كنفاني المذكورة. مثلاً، مشهد الطرق على الخزان في نهاية الفيلم غير موجود في «رجال في الشمس» أو موجود لكن بطريقة معاكسة، ففي الرواية لا يطرقون على الخزّان. جواب هذا التغيير الأساسي والأسئلة المتعلّقة بالمقاومة وجدوى الطرق على الخزّان (الاستنجاد بالأنظمة العربية) لا يمكن حصره بالفيلم نفسه أو الرواية نفسها. يحكي الفيلم قصة ثلاثة لاجئين فلسطينيين، يحاولون السفر إلى الكويت بحثاً عن مستقبل أفضل. وكل واحد من جيل مختلف عن الآخر. في هذا العمل، يحاول صالح توسيع نطاق رواية كنفاني، التي تركّز على تبعات النكبة والخلفية السياسية المعاصرة. يقدم فيلماً يوجّه الاتهام إلى الأنظمة العربية المتخاذلة والمنافقة، وحث الشعب على الانتفاض على الظلم السياسي والاقتصادي. «المخدوعون»، من أول الأفلام العربية التي تناولت مباشرة القضية الفلسطينية، فالسيناريو فلسطيني، والإنتاج سوري، والتمويل فلسطيني (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) والإخراج مصري. أما التصوير فكان في العراق.

«ليس لهم وجود» (1974)
مصطفى أبو علي

«اعتدنا أن نقول الفن من أجل النضال، الآن أصبحت، النضال من أجل الفن» قالها المخرج الفلسطيني مصطفى أبو علي (1940 ـ 2009) عندما سافر في رحلة سرّية لمشاهدة فيلمه «ليس لهم وجود» في عرضه الأول في فلسطين عام 2003. يومها، قام بعض الفنانين في فلسطين بـ «تهريب» أبو علي إلى صالة سينمائية في مسقط رأسه في القدس للمشاهدة. مصطفى أبو علي، يعدّ أب السينما الفلسطينية النضالية، أسّس قسم الأفلام في «منظمة التحرير الفلسطينية»، وكان الحجر الأساس في تطوير السينما الفلسطينية. «ليس لهم وجود» فيلم تسجيلي أنقذ من تحت الأنقاض في بيروت عام 1982، ويقارب الأوضاع في مخيمات النبطية وعين الحلوة والرشيدية والبرج الشمالي في جنوب لبنان، وآثار القصف الإسرائيلي، وحياة المقاتلين في التدريب. الفيلم نفسه هو بيان ثورة لا يتعلّق بفلسطين فقط، بل يربط القضية الفلسطينية بالنضالات الأخرى ضد الإمبريالية، «إنهم يستخدمون الأسلحة من أجل الجريمة، ونحن نستخدمها لتحقيق الحرية» يقولها أحد المقاومين في الفيلم. «ليس لهم وجود» هو رفض للادعاء الصهيوني بأن فلسطين كانت «أرضاً بلا شعب».

«جنين جنين» (2002)
محمد بكري

في نسيان (أبريل) 2020، اجتاح الجيش الإسرائيلي مخيم اللاجئين الفلسطينيين في مدينة جنين في الضفة الغربية، ودمّروه كلياً. استشهد أكثر من 70 شخصاً، ودُفن مدنيون أحياء تحت منازلهم المهدمة. خلال هذه العملية التي أسمتها إسرائيل «عملية الردع الواقي»، رفضت قوات الاحتلال السماح للصحافيين ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية بدخول المخيم. ظلت جنين مطوقة لأيام بعد الغزو. الممثل والمخرج الفلسطيني محمد بكري كان من أوائل الذين دخلوا المخيّم بعد المجزرة وجمعوا شهادات شفوية من السكان. فيلمه «جنين جنين» يحكي قصة المخيم المدمر والناجين من المجزرة. للفيلم قصة طويلة مع المنع والرقابة في «إسرائيل». في مقدمة الفيلم، إهداء إلى المنتج المنفذ الذي اغتالته قوات الاحتلال في 23 حزيران (يونيو) بعد الانتهاء من تصوير الفيلم. بيدا الوثائقي برجل أبكم يصف بالإشارات ما حدث، ثم بمناجاة رجل آخر «كل ما نبني عش بخربولنا إياه، كل ما نبني بيت بهدمولنا إياه، كل ما نخلّف ولد بيقتلولنا إياه، شو ضللنا؟ قتلو الامل، قتلو زهرة الحب يلي بقلبنا. ليش قرارات العالم كلها بتنطبق علينا وعلى إسرائيل لا؟ وبنك يا الله؟». صوّر الفيلم أحد أكثر فصول الانتفاضة الثانية إيلاماً، وهو وثيقة صلبة للإدانة. صرخة اتهام ضد وحشية محتل، فيلم يصرخ صراخ بطولة الفلسطينيين تحت الإنقاض وغضب الناجين. شريط ليس اتهاماً لإسرائيل وحدها، بل لكل العالم وكل من شارك في السكوت عن هذه المجزرة. المشهد الأخير يصوّر الحالة المضحكة المبكية عندما يتظاهر رجل بالتحدث عبر هاتفه (شبشب بلاستيكي) مع جورج بوش، ويسأل لماذا رفض مجلس الأمن الدولي اقتراح تشكيل لجنة تحقيق في الهجوم الإسرائيلي على مخيم جنين للاجئين؟ ينقطع الاتصال بسبب نفاد الرصيد!

«عيد ميلاد ليلى» (2008)
رشيد مشهراوي

إيقاع بسيط، مقنع، واقعي تسهل مشاهدته ويصل بإنسانيته المفرطة مباشرةً إلى القلب. «عيد ميلاد ليلى» للمخرج الفلسطيني رشيد مشهراوي يعكس تماماً الشكل الذي يكون عليه يومك في فلسطين. يصوّر تعقيدات الحياة فيها، والواقع اليومي للسكان المحاصرين من قبل الاحتلال. أبو ليلى (محمد بكري) قاضٍ سابق، يعمل الآن كسائق سيارة أجرة في رام الله. يأخذنا الفيلم في رحلة معه في يوم واحد مميز هو يوم عيد ميلاد ابنته ليلى. ليلى اليوم تبلغ السابعة، وقد وعدها والدها بالعودة إلى المنزل عند الثامنة للاحتفال. ولكن يوم أبو ليلى معقّد، كما هي الحال كل يوم في مدينة رام الله. يقدم مشهراوي العديد من المشاكل التي تجعل الحياة تحت الاحتلال لا تطاق. يقدمها بروح دعابة ولكن من دون إغفال الواقع المرير، وبدون ادعاءات كبيرة. المسار اليومي لسائق التاكسي هو خيط مشترك لتصوير ثقل الإرهاق الذي ينوء تحته الشعب الفلسطيني. يُظهر مشهراوي التحديات ويصوّر الإعجاز الاجتماعي في كيفية مواصلة الحياة رغم أنّ كل ما يحيط بهذا الشعب هو ضد الحياة نفسها. «عيد ميلاد ليلى» فيلم ذكي حيوي مع لمحة درامية وكوميدية، سريع ومتواضع وإنساني. أبو ليلى هو فلسطين ينضح بالكرامة ولا يتزعزع رغم التعب الواضح في ملامحه.

«أصبح عندي الآن بندقية» (2011)
بلال خريس

النقيبة أم ياسر، العقيد البحري أبو ربيع، المقدم أبو الهوى، العقيد أبو حرب. أربع شخصيات فدائية يدور حولها فيلم «أصبح عندي الآن بندقية». امرأة وثلاثة رجال يحكون تجربتهم الفدائية وكيف كانت الأيام وقتها. هؤلاء الفدائيون يعيشون اليوم في المخيمات، نضالهم انتهى ولكن أخبارهم لم تنتهِ ولا قضيتهم. نراهم في الوثائقي يتكلمون بحماس وشغف وحب عن قضيتهم، وإن أعطيتهم الآن بندقية سوف يكملون النضال. نسافر في الفيلم إلى الأماكن التي كانت مسرحاً لنضالهم وقتالهم، ونشاهد كيف كانوا يقومون بالتحضيرات لأجل عملياتهم البحرية.

«غزة تناضل من أجل الحرية» (2019)
أبي مارتن

لم توافق السلطات الإسرائيلية على أن تذهب الصحافية أبي مارتن إلى غزة، أثناء وجودها في فلسطين، لأنها ينظرهم «تروّج للدعاية الفلسطينية». لذا، عمدت الصحافية إلى تصوير فيلم عابر للحدود بمساعدة صحافيين فلسطينيين داخل غزة. صوّر «غزة تناضل من أجل الحرية» في ذروة احتجاجات مسيرة العودة الكبرى. ماذا نعرف عن واقع غزة؟ هذا الوثائقي ينقلنا إليها وإلى ناسها ويخبرنا ماضيها وحاضرها، بمشاهد أرشيفية نادرة تشرح تاريخ فلسطين، ومقابلات مع ضحايا المجزرة المستمرة. تكبر أبي مارتن الصورة ثم تصغرها ثم تكبرها لإظهار حقيقة ونضال السكان الذي يقيمون في أكبر سجن على الكوكب، معزول عن العالم متعرّضاً لإبادة جماعية. «غزة تناضل من أجل الحرية» هو لائحة اتهام شاملة لقوات الاحتلال بارتكاب جرائم حرب، وتصوير للمقاومة البطولية التي يخطّها الفلسطينيون كل يوم.

توثيق

مي المصري... لقطة مقرّبة عن الحبّ والمقاومة

زياد منى

لا شك في الدور المهم الذي تؤدّيه السينما في النضال التحرري، والدور الاستثنائي للأفلام النضالية الجيدة، الوثائقية والروائية، في تحقيق تواصل مع شعوب العالم وشرح قضايانا. نحن، الفلسطينيين، في حاجة دائمة لمنع سقوط قضيتنا في غياهب النسيان بسبب حماقة قيادة أوسلو في المناحي كافة، وتحويلها النضال الوطني الفلسطيني التحرري إلى نزاع عقاري مع كيان العدو الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري.

كتاب «الحبّ والمقاومة في أفلام مي المصري» (منشورات بالغريف . 2020) لفيكتوريا بريتن، يقارب أفلام السينمائية الفلسطينية مي المصري، القيمة في بيروت، هي التي شكّلت مع زوجها الراحل جان شمعون ثنائياً نضالياً في مجال الفن؛ فكيف ننسى «بعدنا طيبين، قول الله» الذي كان يؤديه الراحل الكبير مع الفنان الاستثنائي زياد الرحباني.

أخرجت المصري مجموعة من الأفلام الوثائقية يتعلق أكثرها بمختلف جوانب نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية وتجلياته. وظلت هويتها الوطنية مثل الفلسطينيين، بوصلتها. فقد كان الطرد والنفي والبعد عن العائلة القريبة تجارب أساس لطفولتها وشبابها، كما تقول الكاتبة الإنكليزية التي عملت مراسلة أجنبية ومحررة خارجية مساعدة لصحيفة «غارديان» اللندنية، وكرّست أعمالها لسرد القصص الإنسانية للنساء والأطفال والفنانين والصحافيين والممثلين والمزارعين الذين عاشوا حياة الفرح والكرامة في سياق الحروب والسجون ومخيمات اللاجئين.

الكتاب رواية حميمة عن مي المصري فنانة وامرأة وصديقة للكاتبة وناشطة تطورت أعمالها مع الوقت، لكنها لم تتعثر في سرد قصة الفلسطينيين الذين يتجاهلهم التاريخ. هنا لا بد من تذكر كلمات الشاعر الفلسطيني الكبير تميم البرغوثي في أجمل ما قاله الشعر عن القدس «صرة فلسطين» «أراتيها ضاقت علينا وحدنا.. يا كاتب التاريخ .ماذا جد فاستثنيتنا.. يا شيخ فالتعد القراءة والكتابة مرة أخرى أراك لحنت». تضيء الكاتبة على الطموحات والنضالات وتجذر واحدة من أهم صانعات الأفلام المعاصرات في العالم العربي، اعتماداً على التحليل العميق لبعض أعمالها وأبحاثها، إضافة إلى المقابلات المكثفة، وهو مورد مهم وملائم للمهتمين بالثقافة والسينما وكذلك للباحثين من العالم العربي كما رأى ذلك نقاد عديدون. إنه مؤلف يثني على السينمائية الفلسطينية التي تروي أفلامها عبر فلسطين ولبنان قصصاً عن أناس لم يُسمع بهم من قبل في البلدين. تحدثت المخرجة الفلسطينية في الكتاب عما دفعها إلى ميدان السينما عندما كانت تدرس في الولايات المتحدة. تقول: «بالصدفة دخلت صف الأستاذ الفرنسي برترند أوغست الذي كان يدرّس التحليل الفكري للفيلم لأعمال هيتشكوك وغودار والآن رينيه على أساس السّميولوجيا والتحليل النفسي (لاكان وفوكو). هذا ما كنت أبحث عنه، من دون أن أعرف ذلك. أصبحت مهووسةً بالسينما وجرفتني فصولي الدراسية والمكتبة والأفلام. لقد كان وقتاً غنياً بالفرص لمشاهدة أوسع عوالم السينما»، في بيركلي، التي كانت مقر أرشيف أفلام المحيط الهادئ الذي خُصص لعرض الأفلام الدولية والأرشيفية والتجريبية، واجَهَت بعض التأثيرات السينمائية الرائعة التي تحبها من الواقعية الإيطالية الجديدة إلى كوستا غافراس وبونتيكورفو والإيرانيين وسينمائيي أميركا اللاتينية... أفلامها المفضلة تضم الشريط الوثائقي The Battle for Chile من إخراج باتريسيو غوزمَن، وMan with a Camera للسينمائي السوفيتي دزيغا فيرتوف، وفيلم Z لكوستا غرافراس... أفلام منحتها الاتجاه الذي ستتبنّاه في صناعة الأفلام المكرسة للأصالة التاريخية. وتضيف: «كانت مايا ديرين سينمائية الأفلام التجريبية والشاعرة ومصممة الرقصات الأميركية في الأربعينيات مصدر إلهام مباشراً لي كونها امرأة لها صوتها الخاص في عالم سينمائي يهيمن عليه الذكور». تتحدث الكاتبة بعمق عن أعمال المصري كرونولوجياً إلى حد ما، عبر عشرة فصول يبدأ أوّلها بأحدث أعمال مي وأول أفلامها الروائية الطويلة «3000 ليلة – قصة حقيقية». كتبت المخرجة أحداث الشريط استناداً إلى القصص الحميمة للسجينات الفلسطينيات وله خلفيته في أكثر الأحداث الواقعية دراماتيكية التي عاشتها خلال 30 عاماً كصانعة أفلام وثائقية. يحمل الفيلم خيال المشاهد بعمق إلى عالم مجهول. إنه التعبير الأكثر طموحاً واكتمالاً عن انشغالات مي مدى الحياة بموضوعين أساسين للتجربة الفلسطينية هما: السجن ودور النساء، أمهات وناشطات سياسيات ومقاتلات. يشرّع «3000 ليلة» نافذة واسعة للنظر في سنوات عملها في صناعة الأفلام التسجيلية التي تم عرضها وتحليلها ترتيباً زمنياً في الفصول اللاحقة. جاءتها خلفية «3000 ليلة» في لقاء مع أسيرة سابقة في منتصف الثمانينيات في نابلس عندما كانت تصوّر «أطفال النار» (1990)، أول أفلامها الوثائقية الثلاثة عن الأطفال في الحرب الذين تعرضوا لتجارب التهجير والاحتلال، وهو موضوع رئيس في الفصل الثاني «الإسرائيليون وبيتي - نابلس وشاتيلا: «تحت الأنقاض» (1983)؛ «أطفال النار» (1990)». تقول الكاتبة إن الصور الافتتاحية العنيفة لهذا الفصل، تظهر معمودية الشخصية للنار في تصوير قصف العدو الصهيوني وحصار بيروت عام 1982. هذه، مثل الصور من مخيم شاتيلا الفلسطيني المدمر، تتكرر في الأفلام تقريباً ذاكرةً جماعيةً، بما في ذلك الجيل الأصغر الذي يعرفها بوضوح حتى من القصص المتكررة لكبار السن. وتضيف الكاتبة إن أفلام مي جميعاً ترتبط ارتباطاً أساساً، وغالباً ما يظهر الأشخاص أنفسهم والأحداث التاريخية في الأفلام التي تفصل بينها سنوات، كما هي الحال في الفصل الثالث «التعذيب والحب في جنوب لبنان: «الزهور البرية - نساء جنوبي لبنان» (1986)، و«نساء خلف الحدود» (2004)». يستكشف هذا الفصل موضوع مركزية المرأة في النضال عبر ثلاث نساء، في كلا الفيلمين، وتجاربهن في السجن. إلماماً بأن تجاربهن الحيّة كانت أساساً لصنع «3000 ليلة» في نهاية المطاف. في الفصلين الرابع «الخط الأخضر: «جيل الحرب - بيروت» (1989)» والخامس «المفقودون: «أحلام معلقة» (1992)»؛ «فوانيس الذاكرة (2009)»، نرى تركيز المخرجة على الحرب الأهلية في لبنان والعبثية في سنوات الحرب تلك، ثم الصمود من أجل إعادة البناء. يركز الفيلم الثاني على الجرح المفتوح لـ 17000 مختفٍ وكيف تجد عائلاتهم القوة في تصميمهم المشترك على التذكر، والعثور على إجابات لما حدث لأفراد أسرهم.

الفصل السادس «فلسطيني، شاتيلا: «أطفال شاتيلا» (1998)» هو الفيلم الثاني لثلاثية الأطفال في الحرب، وهذه المرة يدور في لبنان، في مخيم شاتيلا الفلسطيني، وتحمله أحلام طفلتين مركزيتين ومخيلتهما. تم فحص الجزء الثالث من الثلاثية في الفصل السابع «إنها بلادي: «حدود الأحلام والمخاوف» (2001)»، الذي يجمع الأطفال من مخيمات اللاجئين في كل من «الضفة الغربية» وبيروت. لقطات تاريخية فريدة التُقطت عام 2000 على الحدود مع اندحار جيش العدو الصهيوني، وهي تفحص حياة الأطفال لجهة علاقتها بالتاريخ والذاكرة. الفصل الثامن «متحف الذاكرة، «يوميات بيروت» 2006» تدور أحداثه في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. أما الفصل التاسع «فليرَ العرب «33 يوماً» (2007)، فتدرس مي تأثير الحرب في المدنيين خلال صيف عام 2006 وتدور أحداث الفيلم في مكانين في بيروت: داخل مسرح حيث يجد عشرات الأطفال النازحين منزلاً، وداخل محطة تلفزيونية حيث يشكل الصحافيون قصة الحرب من زملائهم في الخطوط الأمامية ويرسلون تقارير عن الرعب الذي يصعب نقله. الفصل العاشر والأخير «واصلي السير: «حنان عشراوي - امرأة عصرها» (1995)» هو مثال غير عادي على صناعة أفلام مي من خلال التركيز على قصة شخص واحد، الناشطة الأكاديمية حنان عشراوي. تكشف عن صورتها الملمّة بالفروق الدقيقة والتعقيد بعيداً من الصورة القياسية لامرأة أصبحت لفترة وجيزة الوجه العام الجديد لفلسطين [!] وفق الكاتبة.

Love and Resistance in the Films of Mai Masri - PALGRAVE 2020

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 24 أيار 2021 العدد 4347

(اسامة الزين ـ الولايات المتحدة)

«بينالي البندقية»: لبنان «سقف للصمت»

«لماذا لا نفكّر في الأماكن من منظار أنّها مساحات فارغة بدلاً من التفكير في كيفية ملئها؟ كيف يمكننا القضاء على الخوف من الفراغ في مجال العمارة؟ وكيف نستطيع أن نتخيّل أشكالاً تنبعث منها أماكن للصمت والتأمّل؟». هذا ما قالته المعمارية والقيّمة هلا وردة في إطار التعريف عن مشروعها «سقف للصمت» (A Roof for Silence) الذي يحضر لبنان من خلاله هذه السنة في «المعرض العالمي السابع عشر للعمارة ـ بينالي البندقية». افتتح الجناح يوم السبت الماضي، ويستمرّ لغاية 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 في «ماغازينو ديل سالي» (زاتر)، فيما أُنجز بالتعاون مع الشاعر والتشكيلية المعروفة إيتيل عدنان والفنان الفوتوغرافي فؤاد الخوري بمشاركة «آلان فلايشر استديو» وSoundwalk Collective، تكريماً لبول فيريليو.

ردّاً على إشكاليّة «كيف سنعيش سوياً؟» التي طرحها هاشم سركيس، منسّق عام المعرض، تطرّقت وردة إلى مفهوم التعايش من خلال تصميم متخيّل لمساحات صمت تتداخل فيها العمارة والرسم والموسيقى والشعر والفيديو والفوتوغرافيا.

بناءً على هذه القاعدة، أُعدّ الجناح اللبناني مثل مدوّنة موسيقيّة يتردّد صداها في التخصّصات والأشكال والعصور لخلق التجربة الحسيّة للفكر الذي يتمحور حول مفاهيم الفراغ والصمت كظروف زمنيّة ومكانيّة في العمارة، وكمنشأة ملهمة.

أما المفوّض العام للمعرض، المهندس جاد تابت، فأكّد أنّ الجناح اللبناني لعام 2021 يُعتبر «ثمرة رحلة طويلة تتسم بالتناقضات والشكوك. ومع انتفاضة الشباب اللبناني، اكتسب موضوع البينالي معنى جديداً... فهذه الصورة المجازية عن السقف الذي يؤوي الجميع... باتت وجيهة أكثر فأكثر».

يضم مبنى المشروع المعماري للجناح اللبناني، أربع مراحل: على الجدار الأوّل في المدخل، هناك مقارنة إلى جانب لوحات بول فيريليو Antiformes، تستكشف المساحات والمادة الغائبة، فضلاً عن التصوير المساحي الضوئي لأشجار الزيتون القديمة، وصور فوتوغرافيّة بالأبيض والأسود لأشجار الزيتون في بشعلي في لبنان التي التقطها المصوّر اللبناني فؤاد الخوري.

أما على الأرض، فتوجد Métamorphoses (تحوّلات). إنّه خطّ من الزجاج المحطّم. بصمات أو آثار مجزّأة لأشكال مختلفة كناية عن آثار انفجار مرفأ بيروت في 4 آب (أغسطس) 2020، أو محوّلة من قبل نافخ الزجاج جيريمي ماكس ويل وينتريبرت.

عندما يتقدّم الزائر قليلاً، سيقع على عرض ضوئي ثلاثي الأقسام (Les Oliviers, Piliers du Temps)، كناية عن 16 شجرة زيتون لبنانية عمرها آلاف السنين. صوّر آلان فلايشر هذه الأشجار ليلاً، مقدّماً تجربة حسيّة لفكرة الفراغ والضوء، مصحوبة بمقطوعة Falling into Time الموسيقية من تأليف فناني Soundwalk Collective.

هنا، يصل الزائر إلى الغرفة المركزيّة. صحيح أنّها في الظاهر مؤلفة من ثمانية أضلاع، غير أنّها داخلياً على شكل أسطوانة، حيث تظهر 16 لوحة تجريدية بعنوان Olivéa : Hommage à la déesse de l'olivier بريشة إيتيل عدنان. وعبرها، توحي الفنانة والشاعرة اللبنانية بعراقة شجرة الزيتون التي كانت جزءاً مهماً من حضارات المتوسط. كما تجسّد هذه المساحة التي توّجت بسقفٍ شبه كروي محاط بضوء، هذا المكان «الجوهري»، أو «سقف للصمت».

A Roof for Silence: **بين 22 أيار (مايو) و21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 . «المعرض العالمي السابع عشر للعمارة ـ بينالي البندقية» ـ «ماغازينو ديل سالي» (زاتر).**

أمل كعوش والرفاق: تحية «لفلسطين»

«تضامناً مع أطفال فلسطين وشعبها»، يحتضن «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية ـ بيروت) حفلة بعنوان «لفلسطين» ستبثّ مباشرة من بيروت، بعد غدٍ الأربعاء، عبر صفحة Beirut Music Initiative على فايسبوك. تشارك في الأمسية الفنانة الفلسطينية أمل كعوش (الصورة) غناءً، إلى جانب فرح قدّور (بزق)، لمى قاسم (إيقاع) وخالد علاف (عود). ويتخلّل السهرة نفسها عرض لأسامة عبد الفتاح (عود وغناء) وغسّان سحاب (قانون)، وآخر تقدّمه «فرقة المنفيين» المؤلّفة من بهاء الجمعة ومحمد الخليل ومحمد العاصي ومحمود عبد الله ووائل فرغاوي ويوسف ابراغيث.

حفلة «لفلسطين»: الأربعاء 26 أيار (مايو) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً ـ مباشرةً على صفحة Beirut Music Initiative على فايسبوك.

«مركز مينا للصورة»: «انبِعاث» بيروت

يدعو «مركز مينا للصورة»، في 27 و28 أيار (مايو) الحالي، لحضور عرض «انبعاث» (إنتاج جيرالدين بلاش) المُرتجل. ستجتمع فريما برنجي (الصورة ـ رقص صوفي) وحنان حلواني (موسيقى)، على أن تنضم إليهما على المسرح نيكول فرح لتلقي مختارات من أرشيف بعض كبار الشعراء الصّوفيين، من بينهم جلال الدين الرومي وحافظ الشيرازي. العرض الذي ستشكّل لوحة «الباقي» للفنّان أيمن بعلبكي خلفيةً له، هو جزء من معرض «مينا» المستمر حتى الرابع من حزيران (يونيو) المقبل بعنوان «بيروت منكسِرة؟» للقيّم ستيفان سيسكو.

«انبعاث»: الخميس 27 والجمعة 28 أيار ـ من الساعة الخامسة إلى السادسة والنصف بعد الظهر ومن السابعة والنصف حتى التاسعة مساءً ـ «مركز مينا للصورة» (بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: info@minaimagecentre.org

«لا شالوم» في «مترو المدينة»: نقاوم بحناجرنا!

في ضوء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزّة وحملات التهجير في القدس المحتلة، يقدّم «مترو المدينة»، يوم السبت المقبل، عرض «لا شالوم» الذي يؤكد من خلاله أنّ «لا سلام مع الظالم ولو بحناجرنا... سنقاوم». إنّها حفلة موسيقية تستعرض بعض الأغاني الثورية لعدّة فرق وفنانين، من بينهم الشيخ إمام، و«اسكندريلا»، و«صابرين»، و«ولعت» وآخرون. يشارك في العرض المُهدى إلى كل «الثورات والانتفاضات في هذا العالم»، كلّ من: سلوى جرادات (الصورة ـ غناء)، فرح قدّور (بزق)، عمر مار (عود)، فراس عنداري (كمنجة)، سام دبّول (قانون)، زاهر حمادة (باص)، نضال أبو سمرة (ساكسوفون)، أحمد الخطيب (إيقاع) ولمى قاسم (إيقاع). علماً بأنّ السهرة ستقام في الفضاء البيروتي الذي يفتح أبوابه مجدداً يوم الجمعة المقبل بعد الإغلاق الذي فرضته جائحة كورونا، على أن تُنقل مباشرة على قناة MetroAlMadina الرسمية على موقع يوتيوب.

«لا شالوم»: السبت 29 أيار (مايو) الحالي ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت) وموقع يوتيوب. الدخول مجاني. للاستعلام: 01/753021 أو 76/309363

الإبداع والصمود في زمن كورونا

ضمن سلسلة Les Jeudis de l'InfoCom، تدعو «الجامعة الأنطونية»، الخميس المقبل، للمشاركة في لقائها الثامن الذي يضم أكاديميين وطلاباً. يحمل النشاط المرتقب عنوان Creativity and Resilience in Times of Covid-19 (الإبداع والصمود في أوقات كوفيد ـ 19)، وسيُعقد عبر منصة «مايكروسوفت تيمز». بالنسبة إلى المنظمين، يكتسب هذا اللقاء أهمية بالغة، كونه يركّز على مشاريع مختارة أنجزت خلال فترة الإقفال التي فرضتها جائحة كورونا على يد طلاب في أقسام المرئي والمسموع، الصحافة، التصميم الغرافيكي والإعلان. أما الهدف منه، فهو إبراز صمود الطلاب ومرونتهم وإبداعهم وقدرتهم على التغلّب على التحديات بدعم من الأساتذة والأقران.

الخميس 27 أيار ـ الساعة 14:15 ـ «مايكروسوفت تيمز» (الرابط متوافر على موقعنا)

الإثنين 24 آيار 2021 العدد 149
Lundi 24 Mai 2021 no149

الأخبار

رأس المال

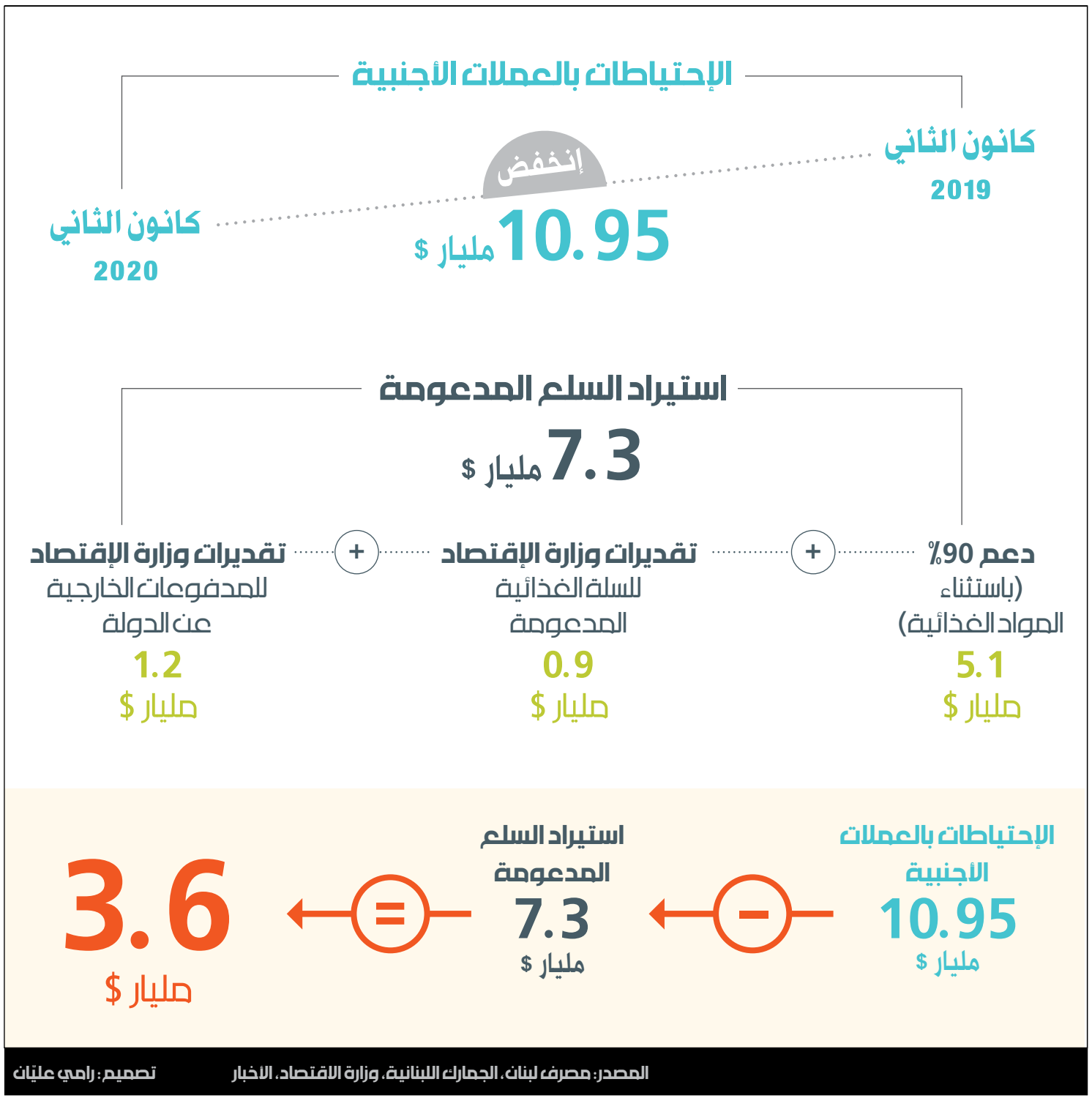

في العدد

02
محمد وهبة
كهرباء لبنان: لا استثمار لاتمويه

04
إحصاءات
28,7% العجز التجاري بلا السلع المدعومة

05
ماهر سلامة
العملات المشفّرة تهتز ولا تسقط

06
جوزيف ستيغليتز، لوري والش
الأرباح أم الأرواح؟

08
الأمجد سلامة
سكّة حديد بين إيران والعراق: أي مستقبل؟

لمن أهدى الحاكم 3.6 مليارات دولار؟

ليس هناك دعم بلا هدر. الدعم يتسرّب بشكل ما في سوق تطغى عليها البنية الاحتكارية. زاد استيراد البنزين والدواء والمستلزمات الطبية والغاز والقمح... لو دققنا أيضاً في المواد الغذائية المدعومة والكميات التي كان يوردها التجار أنفسهم في السنة السابقة لتبيّن أيضاً أن هناك زيادة فيها. المفاجئ أن السلطة تتعامل مع الأمر ببرود؛ أشهر من الدعم تهدر مليارات الدولارات وحتى الآن ليس هناك قرار للتوقف عن تبديد الأموال التي يمكن استعمالها من أجل النهوض، وليس هناك أي مسائلة عن صرف الأموال. فالاحتياطات تراجعت بقيمة 10,95 مليارات دولار في 2020، بما بلغت كلفة الدعم نحو 7,88 مليارات دولار. من يسأل الحاكم أين ذهبت الـ 3مليارات دولار؟ هل تدخّل الحاكم بالسوق بائعاً للدولار؟ هل منح هذه الدولارات للمصارف؟ هل منحها للصرافين؟ لمن أهداها الحاكم؟

باستثناء المواد الغذائية المدعومة التي لا يمكن إحصاؤها بدقة لكثرة التعديلات التي طرأت على لوائحها، فقد دفع لبنان في 2020 مبلغ 5720 مليون دولار لتمويل استيراد: البنزين، المازوت، الفيول، الغاز المنزلي، الأدوية، المستزمات الطبية، القمح (مصرف لبنان يموّل 90% منها بدولاراته على أساس سعر صرف يبلغ 1520 ليرة). وإذا صحّت تقديرات وزارة الاقتصاد، فإن قيمة السلع الغذائية المدعومة تبلغ 960 مليون دولار (يموّلها مصرف لبنان بنسبة 100% على أساس سعر صرف يبلغ 3900 ليرة)، وفوقها هناك مدفوعات مصرف لبنان عن الدولة اللبنانية المقدّرة بنحو 1200 مليون دولار، أي أن مجمل قيمة الدعم عبر احتياطات مصرف لبنان كلّف 7308 ملايين دولار مقارنة مع تراجع في الإحتياطات بقيمة 10,950 مليون دولار أي أنه هناك 3,642 مليون دولار مجهولة المصير.

بحسب إحصاءات الجمارك اللبنانية، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- البنزين سجّل زيادة في الكميات المستوردة بنسبة 13% من 2472 مليون ليتر (قيمة استيرادها 1092 مليون دولار) في نهاية 2019 إلى 2798 مليون ليتر (قيمة استيرادها 1331 مليون دولار) في نهاية 2020، أي بزيادة حجمها 326 مليون ليتر، علماً بأن ثمن الاستيراد انخفض بسبب انخفاض الأسعار العالمية. في الواقع، إن حجم الاستهلاكي اليومي من البنزين البالغ 7 ملايين ليتر قياساً إلى استيراد 2019، يوازي 343 ألف صفيحة، وبالتالي فإن الزيادة المستوردة في 2020 توازي استهلاك 47 يوماً. لا شكّ بأن الحديث عن التهريب واسع جداً إلى جانب التخزين بشكل واسع. ولا يمكن إنكار حقيقة أن الاستهلاك الفعلي للبنزين تراجع خلال السنة الماضية وخصوصاً بسبب جائحة «كورونا» ومواجهتها عبر إقفالات متعددة، فضلاً عن تقلص القدرة الشرائية بنسبة كبيرة بعدما خسرت الليرة اللبنانية أكثر من نحو 85% من قيمتها. هذا يعني أن استهلاك البنزين يجب أن يكون أقلّ، وأنه يجب التعامل مع هذه المسألة بجديّة أكبر. طالما أن الدعم موجود سيكون الهدر دائماً موجوداً. فقد أثبتت التجارب أن قنوات الدعم مهما كانت صارمة، إلا أن فاعليتها في بنية النموذج اللبناني ستكون منخفضة لأنها تفيد الميسورين أكثر من الفقراء ذوي الحاجة، ولأنها تتيح تسرّب جزء من الدعم لزيادة أرباح السوق التي تعاني من بنية احتكارية واسعة.

- انخفضت كميات المازوت المستوردة بنسبة 1,3% من 6123 مليون ليتر مازوت مستوردة في 2019 إلى 6039 مليون ليتر في 2020. كلفة استيراد المازوت تراجعت أيضاً من 3197 مليون دولار في 2019 إلى 2180 مليون دولار في 2020. تراجع كميات المازوت المستوردة كان لافتاً جداً؛ فهناك فترات شهدت فيها السوق انقطاع مادة المازوت وضغوطاً عالية على مولدات الأحياء بسبب زيادة التقنين في مؤسسة كهرباء لبنان، ما يثير الكثير من الشكوك حول أسباب هذا التراجع وإذا كان يبرّر حصول التقنين في السوق. لكن التفسير الوحيد المتاح حالياً، هو أن المازوت المستورد لحساب مؤسّسة كهرباء لبنان وتشغيل معامل الكهرباء تقلّص جداً، وهو ما أدّى إلى تراجع التغذية بالتيار، وزيادة الطلب على المازوت الذي تستعمله مولدات الكهرباء لتعويض النقص الناتج عن التقنين.

- استورد لبنان 1841 مليون ليتر من الفيول في 2020 مقارنة مع 3913 مليون ليتر في 2019. كانت قيمة الكميات المستوردة في 2019 تبلغ 1722 مليون دولار وانخفضت قيمتها في 2020 إلى 667 مليون دولار. هذا التراجع يتماشى مع الفكرة السابقة عن تراجع التغذية بالتيار الكهربائي واضطرار مؤسسة كهرباء لبنان إلى التوقف عن تشغيل وحدات معينة لأسباب تتعلق بالصيانة أو بعدم توافر الأموال لشراء الفيول والمازوت اللازمين لتشغيل المعامل.

- استورد لبنان 294 طن غاز بوتان (الغاز المنزلي) بقيمة 153,6 مليون دولار مقارنة مع استيراد كمية 231,6 طن بقيمة 123,5 مليون دولار في عام 2019.

- استورد لبنان أدوية بقيمة 862,3 مليون دولار في نهاية 2020 مقارنة مع 792,8 مليوناً في 2019، أي بزيادة نسبتها 8,7%، أو ما قيمته 70 مليون دولار. هذه قيمة استيراد الأدوية، أما قيمة مبيعاتها في السوق المحلية فالأرجح أن تكون قد بلغت 1240 مليون دولار إذا أضفنا إليها هوامش أرباح المستوردين والتجار والصيدليات. أما إذا احتسبنا البنود الصيدلانية كاملة، فإن قيمة مستورداتها (من دون احتساب أرباح التجار) تبلغ 1440 مليون دولار.

- استورد لبنان نحو 800 ألف طن قمح في 2020 بقيمة استيراد مصرّح عنها للجمارك اللبنانية تبلغ 188,6 مليون دولار. أما في عام 2019 فقد استورد لبنان 535 ألف طن قمح بقيمة 123,2 مليون دولار.

تحقيق

كهرباء لبنان لا استثمار لا تمويل

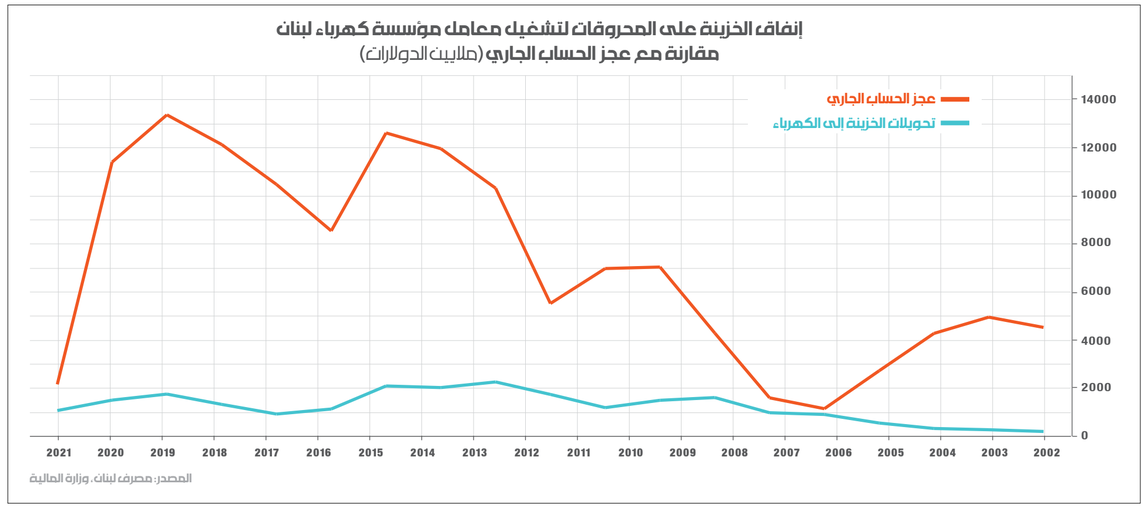

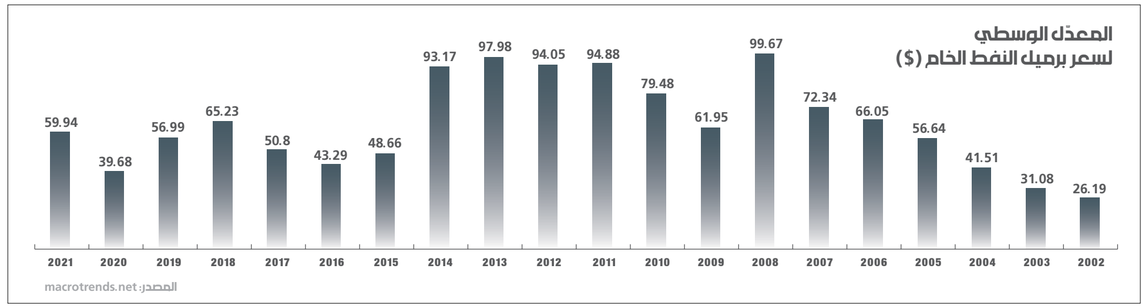

أهدرت السلطة أكثر من عقدين ونصف على السجال بشأن زيادة القدرة الإنتاجية للكهرباء. كانت الأموال متوافرة، نسبياً، لكنهم اختلفوا على إنفاقها. اليوم، بعد الانهيار، وصلنا إلى مرحلة ليس فيها أي استثمار جديد في معامل الكهرباء، باستثناء 270 ميغاوات في الذوق، وبلا قدرات تمويلية محليّة أيضاً

محمد وهبة

ليس هناك ما يدلّ على عجز السلطة في لبنان، أكثر من تعاطيها في ملف الكهرباء. بين 1998 و2021 لم تنفّذ إلا زيادة واحدة على القدرة الإنتاجية لمعامل الكهرباء بقدرة 270 ميغاوات وبكلفة 300 مليون دولار، إلى جانب حلّ مؤقت عبر المعامل العائمة بقدرة 390 ميغاوات وبكلفة إجمالية بلغت 1,2 مليار دولار، وتكريس مولّدات الأحياء بكلفة مليار دولار على الأسر المقيمة في لبنان لكل 1000 ميغاوات لا تنتجها مؤسّسة كهرباء لبنان.

المعامل العائمة أُطفئت وسترحَل قريباً قبل انتهاء العقد معها، وستحمل معها فواتير تحصيل متراكمة بقيمة تفوق 170 مليون دولار لا يمكن تسديدها إلا بواسطة احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. أما القدرة الإنتاجية المتوافرة لمعامل مؤسسة كهرباء لبنان القائمة، فلن تكون قادرة على تغطية أكثر من 30% من الطلب الاستهلاكي في وقت الذروة، ما يعني زيادة الاعتماد على مولّدات الأحياء لتغطية التغذية بالتيار الكهربائي إلى 70% من الطلب مقارنة مع 45% سابقاً. هذا يعني مزيداً من استيراد المازوت لتشغيل هذه المولدات مقابل تراجع استيراد الفيول لتشغيل معامل الكهرباء. وبالتالي ستنتقل الكلفة من الخزينة إلى جيوب المستهلك مباشرة.

هذا كله قبل بدء الحديث عن وقف الدعم أو تقليصه. فهذه التطورات تأتي وسط انهيار نقديّ يستنزف احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. ومنذ أكثر من سنة ونصف، تستخدم هذه الاحتياطات لتمويل استيراد الفيول والمازوت لزوم إنتاج الكهرباء في المعامل ومولدات الأحياء، ما يعني أنه في الأيام المقبلة سنكون أمام خيارات محدودة:

- تقليص الاعتماد على الاحتياطات لتمويل استيراد الفيول والمازوت، وبالتالي زيادة التعرفات في مؤسسة كهرباء لبنان، وزيادة تعرفة المولدات أيضاً بحسب تطورات سعر الصرف في السوق الحرّة. في هذه الحال، سيترتب على أصحاب المولدات شراء الدولارات من السوق المحلية من أجل تسديد ثمن المازوت لأن المستوردين لن يوافقوا على بيعهم بالليرة خوفاً من اهتزاز سعر الصرف في المسافة الزمنية الفاصلة بين استيراد الكميات وتسديد ثمنها في الخارج بالدولار، وتحصيل قيمة مبيعاتهم في الداخل.
- تقليص إنتاج الكهرباء قسراً أو طوعاً. مؤسسة كهرباء لبنان قد تعمد إلى إطفاء بعض وحدات الإنتاج كما اعتادت أن تفعل في الأشهر الماضية من أجل تقليص استهلاك الفيول وتقليص الأعباء على خزينة الدولة التي تمنحها سلفاً لتمويل شراء الفيول. ورغم أن القدرة الإنتاجية المتاحة لدى مؤسسة كهرباء متدنية بعد خروج المعامل العائمة من الخدمة، إلا أن إطفاء الوحدات في المعامل القديمة لأسباب تتعلق بالصيانة وبعقود التشغيل المنتهية وبغيرها من الأمور كلّها واردة وستطغى على الإنتاج الفعلي.

كذلك، قد يعمد أصحاب المولدات إلى تقليص ساعات إنتاج الكهرباء بواسطة مولداتهم من أجل تقليص استهلاك المازوت وتقليص كلفة الصيانة التي صارت باهظة بسبب ارتفاع سعر الصرف، أو بسبب سلوك مصرف لبنان الرامي إلى فرض تقليص الإنتاج عبر تقنين الموافقات المسبقة على الكميات اللازمة لتشغيل المولدات. بهذا المعنى، فإن مصرف لبنان يعمل على إدارة سيولته بالعملات الأجنبية في إطار تقنين منح المستوردين الموافقات بالسرعة اللازمة لتأمين استقرار في وصول المازت إلى المولّدات، أي أنه يمارس تقنيناً التفافياً على استيراد الكميات اللازمة لإشباع حاجة السوق. عملياً، سنكون أمام مشهد غير مسبوق مكوّن من مزيج بين انعدام القدرة الإنتاجية عبر معامل الدولة، وارتفاع كلفة الإنتاج بواسطة مولّدات الأحياء بالإضافة إلى تقنين توزيع الكهرباء عبرها.

- ثمة خيار آخر يكمن في استمرار تمويل استيراد الفيول والمازوت لزوم إنتاج المعامل والمولدات إلى حين نفاد الاحتياطات. وهذا الخيار يتعلق بشراء المزيد من الوقت من دون أي أفق لزيادة القدرة الإنتاجية بما يمكن أن تسهم به لجهة تحريك الاقتصاد، أو لتقليص كلفة الإنتاج في المعامل عبر الانتقال إلى الإنتاج بواسطة الغاز الأرخص والأكثر فعالية في الإنتاج الكهربائي، بدلاً من الفيول الباهظ الثمن والسيئ السمعة بيئياً. هذا الخيار يعني الحاجة إلى دولارات أكثر من أجل

> **قد نضطر قريباً إلى المفاضلة بين خيار تقليص الاعتماد على الاحتياطات لتمويل استيراد الفيول والمازوت او تقليص إنتاج الكهرباء قسراً أو طوعاً**

مؤسسة كهرباء لبنان أنفقت ملايين الدولارات على صيانة المعامل، بينما كان يمكن إجراء إعادة تأهيل شاملة لبعضها. أُنفقت هذه الملايين على معامل انتهى عمرها الافتراضي أو كاد أن ينتهي.

- الكلفة البيئية من الإنتاج بواسطة الفيول والمازوت هائلة جداً. قبل بضع سنوات كان استيراد الفيول الأحمر الذي يحتوي على نسبة كبريت مرتفعة جداً، مسموحاً وكان يُستعمل في إنتاج الكهرباء بواسطة المولدات كونه يحتمل فعالية أكبر في الإنتاج، لكنه حتماً يؤدي إلى أمراض سرطانية.
- بشكل شبه دائم، ولأسباب تتعلق بالمناكفات السياسية المحلية حول تمويل شراء الفيول أويل من اعتمادات الخزينة العامة، كان هناك فرق واسع بين القدرة الإنتاجية المتاحة وبين الإنتاج الفعلي. في الأسبوع الماضي بلغ الإنتاج الفعلي في معامل مؤسسة كهرباء لبنان نحو 950 ميغاوات فيما تشير خطّة الكهرباء بعد تحديثها في آذار 2019 إلى أن حجم القدرة الإنتاجية لمعامل المؤسسة لا يقل عن 1700 ميغاوات، أي أن الإنتاج الفعلي لا يزيد عن 55% من القدرة المتاحة، يضاف إليها هدر فني وهدر غير فني في الإنتاج الفعلي قدّرتهما الخطّة بنحو 36%. المشكلة الفعلية اليوم، هو أن ما كان متاحاً في السابق لم يعُد خياراً اليوم. فمع انهيار سعر الصرف، وإفلاس المصارف، وتهريب الأموال إلى الخارج، لم يعُد ممكناً البحث في خيارات التمويل المحلية للاستثمار في زيادة القدرة الإنتاجية للكهرباء بمعزل عن الاقتراض من الخارج. الاقتراض سيكون بالدولار، ولا يرجّح أن يكون خارج صندوق النقد الدولي الذي سيفرض استيفاء أمواله سريعاً، وتحقيق المؤسّسة بالحدّ الأدنى اكتفاء مادياً ذاتياً، إن لم يفرض خصخصتها أيضاً، وبالتالي سترتفع التعرفات المحدّدة اليوم على أساس 20 دولاراً لبرميل النفط إلى ما معدله 40 دولاراً في 2020 و59 دولاراً لغاية أيار 2021.

> **احتقان الخيارات المتاحة، على الأقل في المدى القصير، هو انعكاس لسلوك السلطة في التعامل مع ملف الكهرباء من أساسه**

بالأرقام

1.2
مليار دولار هو المبلغ الذي بدّدنا على استثمار موقّت في معامل كهرباء عائمة كجزء من استثمار دائم لم نقُم به

23.5
مليار دولار انفقت من الخزينة اللبنانية بين 2000 و2020 على استيراد الفيول أويل والمازوت اللازم لتشغيل معامل الكهرباء

رسم بياني

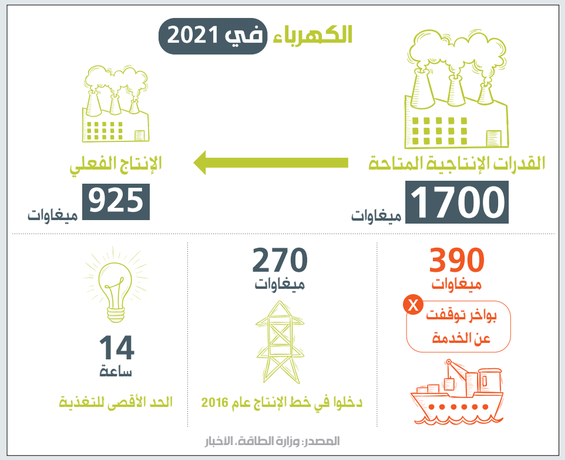

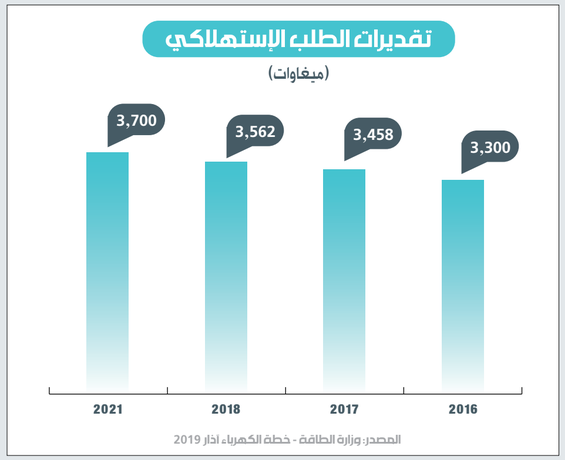

الحدّ الأقصى المتاح لمعامل توليد الطاقة لدى مؤسسة كهرباء لبنان يبلغ اليوم نحو 1700 ميغاوات كمعدل وسطي. وهذه القدرة المتاحة تمثّل نحو 90% من القدرة الحقيقية للمحرّكات. رغم ذلك، لم تكن مؤسسة كهرباء لبنان تنتج أكثر من 925 ميغاوات في الأسبوع الماضي، وقبلها بأسابيع أيضاً لم يكن الإنتاج الفعلي يزيد عن 1400 ميغاوات. السبب يكمن في التقنين الذي تمارسه الدولة اللبنانية لشراء الفيول أويل اللازم لتشغيل المعامل، والثاني يتعلق بأوضاع المعامل لجهة الصيانة وتوافر قطع الغيار... إلا أن الأمرين مرتبطان بالتمويل، فما سيُدفع ثمناً لقطع الغيار أو للفيول أو للصيانة، هو بالدولار الحقيقي الذي لا يتوافر إلا لدى مصرف لبنان الذي يبيعه مدعوماً بسعر 1507,5 ليرات وسطي، أو في السوق الحرّة حيث يباع الدولار الواحد بقيمة وصلت الأسبوع الماضي إلى 13000 ليرة. هذا يعني أن الأزمة تدفع الدولة إلى تقنين شراء الفيول وتقنين عمليات الصيانة لتقليص استنزاف احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. وبالتوازي، إن تقليص التمويل، يعني أيضاً تقليصاً لعدد ساعات التغذية بالتيار الكهربائي. لذا، على الأرجح أنه لن يكون هناك استقرار في التغذية بالتيار الكهربائي خلال السنة الجارية أو حتى في السنة التي تليها أيضاً. فبعدما خرجت بواخر الكهرباء من الخدمة قبل انتهاء العقد معها، خسرت القدرة الإنتاجية أكثر من 390 ميغاوات، أو أكثر من أربع ساعات تغذية بالتيار الكهربائي على أقل تقدير (في الأيام الأخيرة لم تكن البواخر تصل إلى طاقتها الإنتاجية القصوى ولم تكن تصل إلى 300 ميغاوات أي ما لا يتجاوز 3 ساعات تغذية بالتيار). وبما أن الأمر مرتبط بالتمويل، فإن المشكلة ستُراوح بين صعوبة توافر الأموال وبين صعوبات القدرة الإنتاجية.

إحصاءات

9,78 مليارات دولار العجز التجاري في 2020

بدأت تظهر نتائج الأزمة على الميزان التجاري في السنة الماضية، وبحسب إحصاءات الجمارك اللبنانية، انخفض العجز التجاري بنسبة 37% ليبلغ 9780 مليون دولار مقارنة مع 15508 ملايين دولار في 2019. وقد نجم ذلك عن تراجع في الاستيراد بنسبة 25,9%، وارتفاع في التصدير بنسبة 19,4%، لكن اللافت أن حصّة السلع المدعومة من مجمل الواردات تبلغ 46,9%، وبالتالي فإن باقي السلع لم تنخفض بأكثر من 27,8% في عزّ الانهيار المصرفي والنقدي والاقتصادي.

وتشير الإحصاءات إلى أن واردات لبنان بلغت 14240 مليون دولار في نهاية 2020 مقارنة مع 19239 مليوناً في 2019، في مقابل صادرات بقيمة 4458 مليون دولار في 2020 وبقيمة 3731 مليوناً في 2019.

التراجع الذي طرأ على الاستيراد بدأ يظهر اعتباراً من الشهر الثالث من السنة الماضية، واستمر بوتيرة متراجعة إلى أكثر من النصف حتى شهر تشرين الثاني الذي كاد أن يبلغ مستوى الاستيراد المسجّل في الأشهر نفسها من 2019. وهذا الأمر مرتبط إلى حدّ ما بالانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب، فقد تلت الانفجار موجة هائلة من ضخّ الأموال إلى المقيمين في بيروت سواء من المتضررين مباشرة أو الذين تضرروا جزئياً. مصدر هذه الأموال كان من الدول والمنظمات الدولية مباشرة أو عبر مؤسسات المجتمع المدني، وبعضها لا يزال قائماً إلى اليوم. هذه الأموال حفّزت حركة الاستهلاك والاستيراد قليلاً من أجل تغطية بعض الأضرار أو لمساعدة السكان على الصمود.

يمثّل عجز الميزان التجاري الجزء الأهم من عجز ميزان المدفوعات. لذا، فإن تراجع عجز الميزان التجاري ضروري ومهم باعتباره يفسّر جانباً أساسياً في ميزان المدفوعات يتعلق بخروج العملات الأجنبية من لبنان. التراجع في العجز التجاري بنسبة 37% لا يمكن التعويل عليه كثيراً، صحيح أن العجز تقلص بقيمة 5728 مليون دولار، إلا أن حجم العجز ما زال كبيراً ويبلغ 9780 مليون دولار. العجز يمثّل حاجة لبنان إلى حجم كبير من الدولارات يوازي أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي المقدر من صندوق النقد الدولي بنحو 18,6 مليار دولار.

اللافت أن كمية السلع المدعومة المستوردة إلى لبنان في 2020 تبلغ 6680 مليون دولار (مدعومة بنسبة 90% للبنزين والدواء والقمح والمستلزمات الطبية والغاز والمازوت والفيول، أي باستثناء 960 مليون دولار مواد غذائية مدعومة بنسبة 100% على أساس 3900 ليرة لكل دولار، وتموّل من احتياطات مصرف لبنان بما قيمته 5148 مليون دولار)، أي ما يوازي 68,3% من العجز التجاري، ونحو 46,9% من مجمل الواردات.

وبالتالي فإنه بعد استثناء الكميات المدعومة من فاتورة الاستيراد، يتبيّن أن الاستيراد تراجع في عام 2020 بنسبة لا تزيد عن 28,7%. فبحسب أرقام الجمارك، إن لبنان استورد بقيمة 7,7 مليارات دولار من السلع غير المشمولة بدعم الاحتياطات بالعملات الأجنبية، وفي عام 2019 استورد من هذه السلع بقيمة 10,7 مليارات دولار، ما يعني أن التراجع قيمته 3 مليارات دولار فقط.

تراجع بهذا المستوى مستغرب جداً في ظل تطورات سعر صرف الليرة. سعر الليرة انخفض بنسبة 85%، بينما تضاعف سعر الدولار مقابل الليرة بنحو 8,6 مرات. كل هذه الخسائر لم تحتّم تراجعاً كبيراً في الاستيراد والاستهلاك. فمن فاعيل الأزمات أنها تضرب القدرة الشرائية ما ينعكس سلباً على الاستهلاك، وبما أن الجزء الأكبر من استهلاكنا مستورد، فإنه ينعكس سلباً على الاستيراد.

المثير أن الأمر لا يبدو كذلك عند النظر إلى إحصاءات الاستيراد لعام 2020. هناك سلعة أو أكثر تراجع استيرادها من أبرزها استيراد السيارات الجديدة والمستعملة، وبعض السلع المعمّرة الأخرى، بينما لا يزال استيراد اللبنانيين من باقي السلع شبه مستقر. اللافت أيضاً أن السوق قادر على تمويل هذه الواردات. فالدولارات التي تدفقت إلى لبنان خلال الفترة الماضية، سواء من تحويلات المغتربين، أو باقي التحويلات الرأسمالية بما فيها الأموال التي دخلت إلى لبنان نقداً في جيوب الزوّار - المغتربين، صبّت بشكل مباشر في أيدي الجهات التي استعملتها من أجل تمويل الحركة الاستهلاكية. لم يستفِد لبنان من هذه الأموال سوى في تحريك الاستهلاك وإسباغ نوع من الاستقرار على الاستيراد. هل سنرى المشهد نفسه يتكرّر في عام 2021؟

> بعد استثناء الكميات المدعومة من فاتورة الاستيراد، يتبيّن ان الاستيراد تراجع في عام 2020 بنسبة لا تزيد عن 28,8%

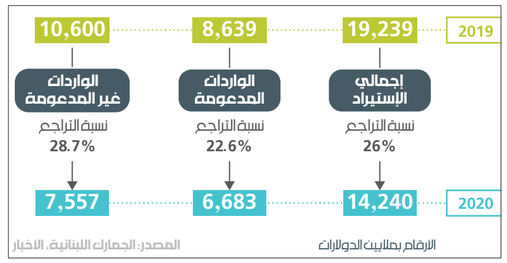

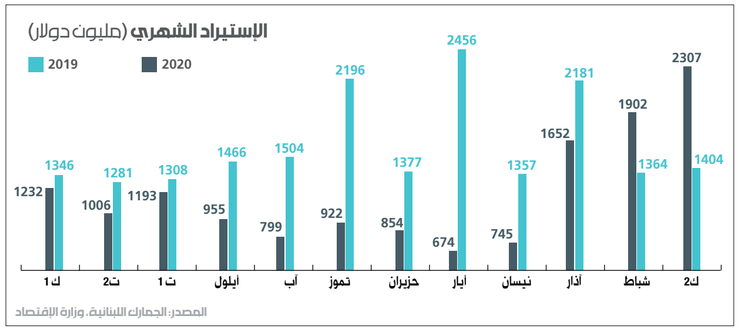

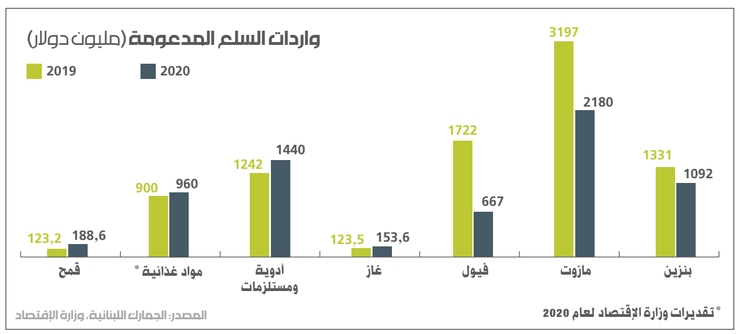

انتكاس قطاع العقارات

هل يعبّر ارتفاع عدد وقيمة عمليات انتقال ملكية العقارات في لبنان عن انتعاش أم نكسة؟ صحيح أن عدد عمليات نقل الملكية ازداد بنسبة كبيرة، إلا أن هذا المؤشر يعبّر عن النتائج بشكل لا يتناسب مع حقيقة ما يحصل. فالعمليات التي حصلت في الأشهر العشرين الأخيرة، كانت ممولّة بـ«المدخرات» وهو أمر يندر أن يحصل عندما يكون حافز المبيعات بهدف السكن أو الاستثمار. استعمال المدخرات في ظل الانهيار الحاصل ليس أمراً عادياً، بل يأتي مدفوعاً بحافز «تهريب» الودائع من المصارف لإنقاذها. هذا هو المحرّك الرئيسي لعمليات انتقال الملكية التي نشهدها حالياً في السوق.

في العادة تكون عمليات انتقال الملكية محفّزة بهدف السكن أو الاستثمار:

إذا كان السكن هو الهدف، فهذا يعني أن الشقق المبيعة في السوق لن تكون شاغرة خلافاً للواقع الحالي، إذ تشير تقديرات وسطاء عقاريين إلى أن النسبة الكبرى من الشقق المبيعة في بيروت وجبل لبنان بقيت شاغرة رغم انتقال ملكيتها. ويأتي ذلك بعد شغور كان يُقدر في عام 2019 بأكثر من 100 ألف شقة في بيروت وحدها.

أما إذا كان الاستثمار هو الهدف من عمليات انتقال الملكية، فإن ذلك سيكون مدفوعاً بتوقعات متصلة بارتفاع الأسعار مستقبلاً. لكن السوق مشوبة بانعدام اليقين وسط توقعات بانحسار المبيعات في الفترة المقبلة وانخفاض الأسعار أكثر من الانخفاضات التي حصلت لغاية اليوم.

أما أسعار المبيعات العقارية، فهي لا تعبّر عن انتعاش بمقدار ما تعبّر عن انتكاسة. فمنذ انهيار العملة اللبنانية وتعديدية أسعار الصرف، انخفضت الأسعار بشكل واضح للعيان بأكثر من الثلث، وذلك من خلال تسعيرها بالشيكات المصرفية بالدولار، رغم أن كل دولار شيك مصرفي قيمته باتت أقل بنحو 75% من قيمة الدولار النقدي.

في الواقع، إن تعدد أسعار الصرف أتاح لتجار العقارات التكيّف مع طلب مصدره المودعون. وقد استفاد تجار العقارات من هذا الطلب من أجل تسديد ديونهم المصرفية، فباعوا عقاراتهم بدولارات مصرفية تبلغ قيمة الواحد منها نحو 3900 ليرة، وسدّدوا الأقساط المتوجبة عليهم للمصارف على أساس 1520 ليرة، أي أن كل دولار مقبوض بواسطة الشيكات المصرفية أتاح لهم تسديد 2,5 دولار من الدين. هكذا انتقلت مخاطر امتلاك العقارات من التجار إلى الأفراد. وسيواجه مالكو العقارات مشكلة حقيقية في الفترة المقبلة تكمن في أرجحية انحسار الطلب على العقارات مستقبلاً وزيادة عرض الشقق للإيجار. لذا، ستكون هذه الشقق أمام الاحتمالات التالية:

- تأجيرها وسط منافسة كبيرة في السوق بسبب وجود شقق شاغرة كثيرة معروضة للإيجار، وبالتالي ستكون قيمة الإيجارات تنافسية ولن يكون بالإمكان تحصيل عائد مناسب عليها. بحسب عاملين في تجارة العقارات، كان إيجار الشقة يصل سنوياً إلى 5% من قيمتها، إلا أنه انخفض إلى ما دون الـ2%.

- سيكون صعباً تسييل الشقق في الفترة المقبلة، وخصوصاً في ظل توقعات انخفاض الأسعار ووجود عدد كبير من الشقق الشاغرة في بيروت وجبل لبنان.

- شغور الشقق لفترة طويلة، ما يعني عدم تحصيل أي عائد عليها وتدهور قيمتها بمرور الزمن.

- إن استمرار تعددية أسعار الصرف خلال الأشهر المقبلة يعيق عملية تسعير الشقق بشكل مستقرّ في السوق. ففي الفترة الماضية كان التسعير بواسطة الشيكات المصرفية مقبولاً. إلا أن هذه الموجة انحسرت أخيراً أيل محلها التسعير بواسطة الدولار النّقدي من دون أن تكون هناك عمليات كبيرة جارية.

إذاً، هل تكون عمليات انتقال الملكية التي بدأت في السنة الماضية واستمرّت لغاية اليوم، هي انتعاشة في القطاع العقاري كما يحاول أن يصفها تجار العقارات؟ التجّار سيقدّمون التفسيرات التي تنسجم مع مصالحهم، حتى إن بعضهم يحاول الترويج لارتفاع الأسعار مستقبلاً آملاً بذلك أن يخلق نمطاً وهمياً من الارتفاع الذي يؤدي إلى بيع ما تبقى من عقارات لديه وتسديد ديونه في المقابل، لكن ما لا يدركه أصحاب المدخرات العالقة في المصارف، أن الهروب من إفلاس المصارف نحو العقارات قد يكون خياراً خاطئاً في كثير من الأحيان، لأنه في الفترة المقبلة يُرجح أن تنخفض قيمة العقارات المشتراة بواسطة شيكات مصرفية بالدولار، تزامناً مع انخفاض قيمة الدولار المصرفي أو ما يُسمى الدولار اللبناني. فالأصول المحليّة تتماهى مع قيمة الليرة، أما ما يماثلها وفي هذه الحالة فهو الدولار اللبناني، وهي لا يمكن أن تتماهى، على الأقل في المستقبل القريب، مع قيمة الدولار النقدي الذي لا تزال السيطرة على ارتفاعاته تصعب.

العملات المشفّرة تهتز ولا تسقط

تلقت العملات المشفّرة (Cryptocurrencies) ضربتين قويتين خلال فترة تفصل بينهما أيام معدودة. ففيما أعلن إيلون ماسك تخليه عن قبول تسديد ثمن فواتير سيارات «تيسلا» بواسطة «بيتكوين»، منعت الصين التعامل بواسطة العملات المشفّرة. أدّى ذلك إلى تراجع حادّ في أسعار العملات المشفّرة تاركاً هواجس في السوق الدولية عن مستقبل التعامل بهذه العملات

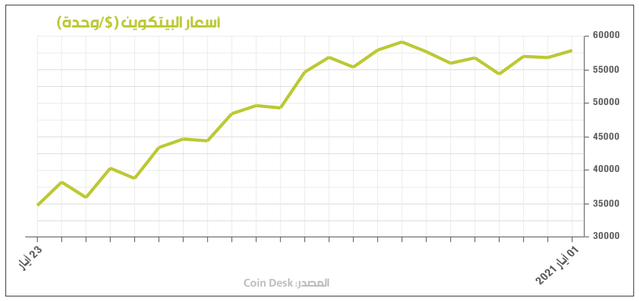

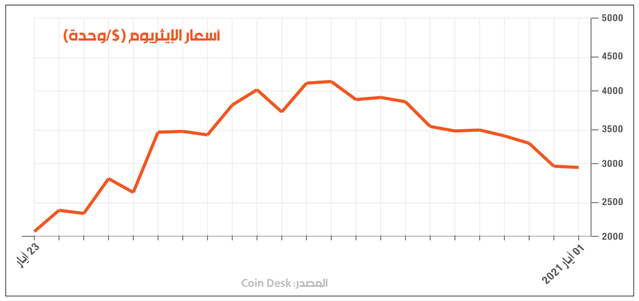

ماهر سلامة

منذ بدأت أزمة كورونا، توجّه المستثمرون في الأسواق المالية العالمية إلى العملات المشفّرة وخصوصاً شراء عملة الـ«بيتكوين». اعتبرت هذه العملات ملاذاً في مواجهة المخاوف من تراجع قيمة الدولار. مصدر هذه المخاوف يتعلّق بطباعة كميات هائلة من الدولارات أثناء جائحة «كورونا». فقد خلقت عملية الطباعة قلقاً من تضخّم كبير في أميركا، إذ ارتفعت الكتلة النقدية M1 من 4 تريليونات دولار في شهر آذار 2020 إلى 18 تريليون دولار في أول شباط الماضي 2021، بحسب أرقام الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. وكان من أبرز داعمي الـ«بيتكوين» رجل الأعمال الشهير إيلون ماسك، المدير التنفيذي لشركة «تيسلا». في وقت سابق من السنة الجارية، أعلن ثلاث مؤسسات صينية، تشرف على القطاع المالي، أن المصارف ومؤسّسات الدفع لا يمكنها إجراء المعاملات المتعلقة بالعملات المشفرة، الأمر الذي أدى تحديداً إلى حظر عدد كبير من الأنشطة بما فيها تسجيل العملات المشفّرة، والتداول بها، وعمليات المقاصة والتسوية المتعلّقة بها. هذه المؤسسات الثلاث هي الرابطة الوطنية المختصة بالعمليات المالية عبر الإنترنت في الصين، والجمعية المصرفية الصينية، وجمعية الدفع والمقاصة في الصين. بعد هذا الإعلان انخفض سعر الـ«بيتكوين» من 44 ألف دولار في صباح 18 آيار إلى 34 ألف دولار في اليوم التالي قبل أن يحصل تصحيح طفيف وتعود هذه العملة إلى الارتفاع لتبلغ 41 ألف دولار في نهاية التعاملات في 21 آيار. انعكس هذا الانخفاض في سعر «بيتكوين» على باقي العملات المشفّرة، التي تبعتها في المسار الانحداري للأسعار. «إيثريوم»، وهي العملة التي تحظى بثاني أكبر حصة في سوق العملات المشفّرة بعد «بيتكوين»، انخفض سعرها من 4300 دولار في 12 آيار إلى نحو 2300 دولار في 22 منه، أي بانخفاض نسبته 47%. كذلك انخفض سعر عملة «دوجكوين» التي دعمها سابقاً إيلون ماسك، من نصف دولار إلى 35 سنتاً أي بنسبة 40%. وبحسب مقال نشر على موقع مجلة «فوربز»، خسر سوق العملات المشفّرة نحو 700 مليار دولار خلال هذين الأسبوعين المذكورين.

> رغم تصريحات ماسك والقوانين الصينية ضد «بيتكوين»، بقي التداول بها قائماً واستمرّت عمليات «التعدين» التي تنتج عنها وحدات الـ«بيتكوين»

في نهاية يوم 12 آيار إلى 43 ألفاً في 18 منه، أي بتراجع نسبته 20% خلال بضعة أيام فقط.

وفي 18 آيار تلقت الـ«بيتكوين» ضربة ثانية. هذه المرّة أتت من المارد الصيني. فقد أعلن مسؤولون ماليون صينيون أن البلاد ستتخذ إجراءات صارمة ضدّ المؤسسات المالية التي تجري أعمالاً بواسطة العملات المشفرة أو تلك التي تقدّم خدمات ذات صلة بهذه العملات. وفي بيان مشترك يوم 18 آيار الحالي، أعلنت ثلاث مؤسسات صينية، تشرف على القطاع المالي، أن المصارف ومؤسّسات الدفع لا يمكنها إجراء المعاملات المتعلقة بالعملات المشفرة، الأمر الذي أدى تحديداً إلى حظر عدد كبير من الأنشطة بما فيها تسجيل العملات المشفّرة، والتداول بها، وعمليات المقاصة والتسوية المتعلّقة بها. هذه المؤسسات الثلاث هي الرابطة الوطنية المختصة بالعمليات المالية عبر الإنترنت في الصين، والجمعية المصرفية الصينية، وجمعية الدفع والمقاصة في الصين. بعد هذا الإعلان انخفض سعر الـ«بيتكوين» من 44 ألف دولار في صباح 18 آيار إلى 34 ألف دولار في اليوم التالي قبل أن يحصل تصحيح طفيف وتعود هذه العملة إلى الارتفاع لتبلغ 41 ألف دولار في نهاية التعاملات في 21 آيار. انعكس هذا الانخفاض في سعر «بيتكوين» على باقي العملات المشفّرة، التي تبعتها في المسار الانحداري للأسعار. «إيثريوم»، وهي العملة التي تحظى بثاني أكبر حصة في سوق العملات المشفّرة بعد «بيتكوين»، انخفض سعرها من 4300 دولار في 12 آيار إلى نحو 2300 دولار في 22 منه، أي بانخفاض نسبته 47%. كذلك انخفض سعر عملة «دوجكوين» التي دعمها سابقاً إيلون ماسك، من نصف دولار إلى 35 سنتاً أي بنسبة 40%. وبحسب مقال نشر على موقع مجلة «فوربز»، خسر سوق العملات المشفّرة نحو 700 مليار دولار خلال هذين الأسبوعين المذكورين.

> رغم تصريحات ماسك والقوانين الصينية ضد «بيتكوين»، بقي التداول بها قائماً واستمرّت عمليات «التعدين» التي تنتج عنها وحدات الـ«بيتكوين»

تثير هذه الخضّة في سوق العملات المشفّرة الشكوك حول استمرار هذه العملات مستقبلاً، ولا سيما مع التحديات المماثلة التي قد تواجهها. الإشكالية الأولى تتعلق بدور هذه العملات في السوق الحالية. فهي لا تلعب دور «العملة» بالمعنى التقني للكلمة رغم أنها معتمدة في الكثير من عمليات البيع والشراء عالمياً، إلا أن التقلّب الكبير في سعرها يجعل مخاطر التعامل بها كبيرة، فيصبح اعتمادها في المعاملات التجارية أمراً غير محبّذ بشكل عام. بل تلعب هذه العملات دوراً آخر في السوق العالمية الآن، وهو دور أداة المضاربة للمستثمرين الذين يبحثون عن جني الأرباح في الأسواق المالية. أما التقلّب الكبير في سعر هذه العملات، فهو يجعل منها قناة مناسبة لتحقيق الأرباح السريعة، لكن هذه الخاصية عادة ما تأتي مع مخاطر، وهو أمر طبيعي بحسب ما يعرف في العالم المالي بعلاقة المخاطر بالعائدات (risk-return).

قد يصب هذا التقلّب الكبير في الأسعار، في كفّة الرأي القائل بأن هذه العملات غير مسندة بموجودات مادية تدعم قيمتها، فتحديد هذه القيمة متروك فقط لعملية العرض والطلب في السوق وهو ما يجعلها عرضة لأحداث مثل تصريحات إيلون ماسك وتضييق الصين عليها. وقد تكون هذه العملات عرضة لأحداث أخرى، مثل التلاعب بالأسعار (market manipulation)، وما يجعلها عرضة لهذه الأحداث هو عدم وجود قوانين تنظّم عمليات التجارة بها، مثل تلك القوانين التي تنظم المعاملات التجارية بالأسهم والأوراق المالية.

لكن التعافي الطفيف الذي شهده سعر «بيتكوين» بعد هذه الأحداث يظهر أنها قد تكون عصيّة على عقبات كهذه. فرغم تصريحات ماسك والقوانين الصينية، بقي التداول بها قائماً، وبقيت عمليات «التعدين» التي تنتج عنها وحدات الـ«بيتكوين» قائمة، وعادت حركة العرض والطلب عليها في السوق لترفع سعرها مرة أخرى، كما هو الحال مع باقي العملات المشفّرة. وفي حال استقرّ سعرها مستقبلاً، ومع الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العالمي حيث الدولار مهدد بفقدان سيطرته على المعاملات التجارية العالمية، في خضمّ كل هذا قد يكون لهذه العملات فرصة لتثبيت مكانها كعملات حقيقية. فتتخلى عن دورها كأداة مضاربة ونحقق الهدف الذي خُلقت من أجله وهو خلق نظام مالي عالمي لامركزي.

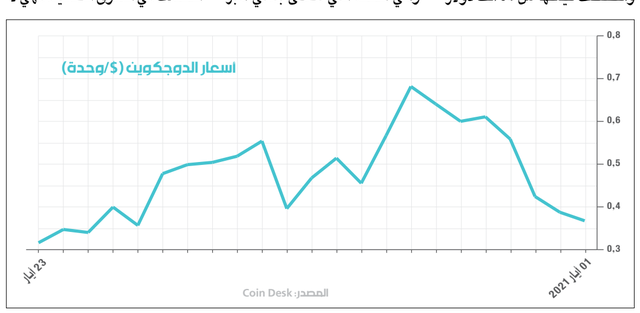

قراءات

مقال

الشركات ترفض تعميم تكنولوجيا اللقاح
الأرباح أم الأرواح؟

يمكن تعويض النقص في الإنتاج العالمي للقاحات كوفيد-19. إذا جرى تعميم تكنولوجيا إنتاج اللقاحات على الشركات المصنعة للأدوية في جميع انحاء العالم بحيث تشارك هذه الشركات في صناعة وإنتاج اللقاحات. لكن أولاً، يجب على حكومة الولايات المتحدة الأميركية وحكومات الدول الكبرى الأخرى أن تدرك معارضة شركات الأدوية صاحبة براءات اختراع اللقاحات لهذا الحل. بسبب اندفاعها القاتل خلف الربح

جوزيف ستيغليتز، لوري والش

تكمن الطريقة الوحيدة لإنهاء جائحة كوفيد-19 من خلال تحصين عدد كاف من الناس ضدّ الفيروس حول العالم. شعار «لا أحد في أمان إلى أن نكون جميعاً آمنين» يجسّد الواقع الوبائي الذي نواجهه. يمكن أن يؤدي تفشي فيروس «كورونا» في أي مكان في العالم إلى ظهور متحوّر جديد مقاوم للقاحات الموجودة، ما يجبرنا جميعاً على العودة إلى الإغلاقات التامة أو الجزئية. ونظراً لظهور طفرات جديدة في الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة وأماكن أخرى، فإن هذا التهديد ليس مجرّد تهديد نظري. الأسوأ من ذلك، أن إنتاج اللقاحات بعيد كثيراً عن توفير وتقديم الكمّ المطلوب لوقف انتشار هذا الفيروس والمقدّر بما بين 10 مليارات إلى 15 مليار جرعة. بحلول نهاية نيسان الماضي، أنتج 1,2 مليار جرعة فقط في جميع أنحاء العالم. وبهذا المعدل، سيظلّ مئات الملايين من الأشخاص في البلدان النامية غير محصنين حتى عام 2023 على أقلّ تقدير. لذا، إن إعلان إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، انضمامها إلى جانب 100 دولة أخرى تريد تحقيق إعفاء طارئ من الالتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، التي أتاحت للشركات احتكار اللقاحات، هو خبر مهم جداً. فالمفاوضات حول اتفاقية منظمة التجارة العالمية، لإزالة هذه الحواجز بشكل مؤقت، تخلق المسار القانوني الذي تحتاج له الحكومات والشركات المصنعة في جميع أنحاء العالم لتوسيع نطاق إنتاج اللقاحات.

في الخريف الماضي، جنّد الرئيس السابق دونالد ترامب مجموعة من حلفائه من الدول الغنية، لعرقلة أي مفاوضات من هذا القبيل. لكن الضغط على إدارة بايدن لفكّ هذا الحصار الذاتي المدمّر إلى تزايد، فقد حصل على دعم 200 حائز على جائزة نوبل، بالإضافة إلى رؤساء دول وحكومات سابقين (بما في ذلك البابا رئ)، و110 أعضاء في مجلس النواب الأميركي، و10 أعضاء من مجلس الشيوخ، و400 مجموعة من مجموعات المجتمع المدني في أميركا، و400 برلماني أوروبي، وغيرهم الكثير.

مشكلة يمكن تفاديها

السبب الأساسي وراء ندرة لقاحات كوفيد-19 في العالم النامي يعود إلى جهود مصنّعي اللقاحات للحفاظ على سيطرتهم الاحتكارية لزيادة أرباحهم. فقد رفضت شركتا Pfizer وModerna، صانعتا هذين اللقاحين بتقنية الـ«mRNA» الفعّالة للغاية، الاستجابة لطلبات عديدة من قبل مصنعي الأدوية المؤهّلين الذين يسعون إلى إنتاج لقاحات هاتين الشركتين. ولم تشارك أي شركة منتجة للقاح، تقنياتها مع البلدان الفقيرة عبر تجمّع الوصول إلى تكنولوجيا COVID-19 الطوعي التابع لمنظمة الصحة العالمية.

أما تعهدات الشركات بإعطاء عدد من جرعات اللقاح إلى منظمة COVAX، والتي بدورها ستوجّهها إلى السكان الأكثر عرضة للخطر في البلدان الفقيرة، ليست بديلاً فعالاً. فقيما قد تخفّف هذه الوعود من شعور شركات الأدوية بالذنب، إلا أنها لن تكون ذات تأثير مهم على الإنتاج والعرض العالمي للقاحات.

وتركّز شركات الأدوية، بصفتها كيانات تهدف إلى الربح، على جني الأرباح في المقام الأول، وليس على الصحّة العالمية؛ هدفها ببساط: الحفاظ على أكبر قدر ممكن من القوّة السوقية لأطول فترة ممكنة من أجل تعظيم الأرباح. وفي ظل هذه الظروف، يتعيّن على الحكومات التدخل بشكل مباشر لحل مشكلة العرض والإنتاج المحدود من اللقاحات.

حلّ منطقي

في الأسابيع الأخيرة، اجتاحت واشنطن جحافل من «لوبي» شركات الأدوية للضغط على القادة السياسيين لعرقلة تنازل منظمة التجارة العالمية المؤقّت عن قوانين الملكية الفكرية. فلو كان هذا القطاع ملتزماً بإنتاج المزيد من جرعات اللقاح بقدر التزامه بإنتاج حجج مضلّلة، لكانت مشكلة النقص في اللقاحات قد حُلّت الآن.

وبدلاً من ذلك، تعتمد شركات الأدوية على عدد من الادعاءات المتناقضة. وتصرّ على عدم الحاجة إلى التنازل عن حقوق الملكية الفكرية، لأن إطار منظمة التجارة العالمية الحالي مرن بدرجة كافية ليسمح بالوصول إلى التكنولوجيا. كما تجادل بأن التنازل سيكون غير فعال، لأن المصنعين في البلدان النامية يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لإنتاج اللقاح.

وفي الوقت نفسه تشير شركات الأدوية أيضاً، إلى أن هذا الإعفاء المطلوب من منظمة التجارة العالمية، سيكون فعالاً، لكن بشكل مفرط.

> **حتى مع وجود إعفاء عن حقوق الملكية من منظمة التجارة العالمية، فإن صانعي اللقاحات قادرون على جني أموال طائلة إذ يتوقع أن تصل عائدات Modernaو Pfizer في 2021 إلى 15 مليار دولار و18,4 مليار دولار لكل منها على التوالي**

فكيف نفهم غير هذا من تحذيراتهم بأن التنازل المؤقّت عن قوانين الملكية الفكرية سيقوّض حوافز البحث، ويقلل من أرباح الشركات الغربية، ويساعد الصين وروسيا على هزيمة الغرب جيوسياسياً؟

من الواضح أن إعفاء الشركات من التزام قوانين الملكية الفكرية سيُحدث فرقاً حقيقياً، لهذا السبب تعارضه شركات الأدوية بشدة. كما يؤكد السوق هذا الرأي، وهو ما يتضح من الانخفاض الحادّ في أسعار أسهم الشركات المصنعة للقاحات بعد إعلان إدارة بايدن التفاوض على الإعفاء المؤقت من الالتزام بقوانين حقوق الملكية الفكرية.

كذب الـ«بيغ فارما»

بعد سنوات من حملات التوعية وملايين الوفيات بسبب وباء HIV، وافقت دول منظمة التجارة العالمية على الحاجة إلى ترخيص الملكية الفكرية الإلزامي (وهو عندما تسمح الحكومات للشركات المحلية بإنتاج منتج دوائي حاصل على براءة اختراع دون موافقة مالك براءة الاختراع) لضمان أوسع وصول إلى الأدوية. لكن شركات الأدوية الكبرى لم تتخلَّ أبداً عن بذل كل ما في وسعها لتقويض هذا الأمر. ويعود موقف شركات الأدوية هذا إلى معارضتها الشديدة لفكرة التنازل عن حقوق الملكية الفكرية. ولو كان نظام الملكية الفكرية السائد في قطاع الدواء أكثر ملاءمة للمصلحة العامّة للبشرية، لكان قد تم بالفعل تكثيف إنتاج اللقاحات والعلاجات.

إن الحجّة القائلة بأن البلدان النامية تفتقر إلى المهارات اللازمة لتصنيع لقاحات كوفيد-19 على أساس التقنيات الجديدة (مثل تقنية الـ mRNA) هي حجة زائفة. فعندما اتفق صانعو اللقاحات في الولايات المتحدة واوروبا على شراكات مع منتجين أجانب، مثل معهد سيروم في الهند (أكبر منتج للقاحات في العالم) وAspen Pharmacare في جنوب إفريقيا، لم تواجه هذه الأطراف مشاكل تصنيع ملحوظة. هناك العديد من الشركات والمنظمات حول العالم، التي تمتلك نفس الإمكانات للمساعدة في تعزيز إنتاج اللقاح، وهي تحتاج فقط إلى الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة الخاصتين بتصنيع هذا اللقاح.

ومن جهته، حدّد «تحالف ابتكارات التأهب في مواجهة الأوبئة» نحو 250 شركة يمكنها تصنيع اللقاحات. وقال مندوب جنوب إفريقيا في منظمة التجارة العالمية: «تتمتع البلدان النامية بقدرات علمية وتقنية متقدمة... ويعود سبب النقص في إنتاج وتوريد اللقاحات إلى أصحاب الحقوق أنفسهم، الذين يدخلون في اتفاقيات تقييدية تخدم أغراضهم الاحتكارية الضيقة، فيضعون أرباحهم قبل حياة الناس».

وفي حين أنه قد تكون عملية تطوير تقنية لقاح mRNA أمراً صعباً ومكلفاً، إلا أن هذا لا يعني أن عملية إنتاج الجرعات هي أمر خارج عن قدرة الشركات الأخرى حول العالم. فبحسب مدير الكيمياء السابق في شركة موديرنا، صهيب صديقي، أنه عبر المشاركة الكافية للتكنولوجيا والمعرفة، يجب أن يكون العديد من المصانع الحديثة قادراً على البدء في تصنيع لقاحات mRNA في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر.

ويتمثل موقف شركات الأدوية الكبرى في الادعاء بعدم الحاجة إلى التنازل عن حقوق الملكية الفكرية في ضوء «المرونة» الحالية لمنظمة التجارة العالمية. ويشير إلى أن الشركات في البلدان النامية لم تسعَ للحصول على التراخيص الإلزامية لإنتاج اللقاحات. لكن قلّة اهتمام هذه الشركات بالحصول على التراخيص، تعكس حقيقة أن شركات الأدوية الغربية بذلت كل ما في وسعها لخلق عقبات قانونية بخصوص براءات الاختراع وحقوق النشر والتصميم الصناعي الخاص و«حصريات» الأسرار التجارية التي قد لا يغطيها مدى المرونة الموجود في النظام الحالي.

بالإضافة إلى ذلك، وبموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، يُعتبر الترخيص الإلزامي لتصدير اللقاحات أكثر تعقيداً من ترخيص الإنتاج، رغم أن هذه التجارة ضرورية لزيادة إمدادات اللقاحات عالمياً. فعلى سبيل المثال، لا يُسمح لشركة Biolyse الكندية لصناعة الأدوية بتصدير نسخ عامة من لقاح Johnson & Johnson إلى البلدان النامية، بعدما رُفض طلبها للحصول على ترخيص لهذا الأمر.

ويعتبر الخوف عاملاً آخر يساهم في نقص إمدادات اللقاح، سواء كان على مستوى الشركات أو على مستوى الدول. العديد من هذه الدول تشعر بالقلق من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد تقطعان المساعدات عنها أو تفرضان عقوبات عليها، إذا أصدرت تراخيص لإنتاج اللقاحات، ويأتي هذا الخوف بعد عقود من التهديدات التي تمارسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بحقّ هذه الدول. لكن مع وجود تنازل مؤقّت عن قانون حماية الملكية الفكرية من منظمة التجارة العالمية، ستكون هذه الحكومات والشركات محمية من أي دعاوى قضائية قد تلجأ إليها شركات الأدوية الكبرى.

لقاح الشعوب

نصل الآن إلى الحجة الثالثة التي تقدمها شركات الأدوية الكبرى وهي أن التنازل عن الملكية الفكرية من شأنه أن يقلل الأرباح وبالتالي يثبط عمليات البحث والتطوير في المستقبل. هذا الادعاء أيضاً خاطئ. فلن يؤدي التنازل عن الملكية الفكرية إلى إلغاء المتطلبات القانونية على الصعيد المحلّي لكل شركة، والتي تقضي بدفع أتاوات لأصحاب الملكية الفكرية أو غيرها من أشكال التعويض. كما أنه من خلال إزالة خيار الاحتكار المتمثل في منع المزيد من الإنتاج ببساطة، فإن تنازلاً كهذا يزيد حوافز شركات الأدوية للدخول في ترتيبات طوعية مع الشركات المحتكرة.

وحتى مع وجود إعفاء عن حقوق الملكية من منظمة التجارة العالمية، فإن صانعي اللقاحات قادرون على جني أموال طائلة. فمن المتوقع أن تصل عائدات لقاحي شركتي Pfizer و Moderna في عام 2021 إلى 15 مليار دولار و18,4 مليار دولار لكل منها على التوالي، رغم أن الحكومات موّلت الكثير من الأبحاث الأساسية وقدمت أموالاً طائلة مقدماً من أجل طرح اللقاحات في السوق.

ومن أجل الوضوح، لا تكمن مشكلة شركات الأدوية في حرمانها من عائدات عالية على استثماراتها، بل إن هذه الشركات ستفقد أرباحها الاحتكارية، بما في ذلك تلك التي ستحصل عليها من الجرعات السنوية المستقبلية التي ستُباع بلا شك بأسعار مرتفعة في البلدان الغنية.

وأخيراً، عندما تسقط جميع حججها السابقة، فإن الملاذ الأخير لشركات الأدوية هو القول بأن التنازل من شأنه أن يساعد الصين وروسيا في الوصول إلى التكنولوجيا الأميركية. لكن هذا الادعاء كاذب، لأن اللقاحات ليست من صنع الولايات المتحدة في المقام الأول. فيجري البحث التعاوني حول تقنية mRNA وتطبيقاتها الطبية عبر البلاد منذ عقود. فقد حقق العالم الهنغاري كاتالين كاريكو الاختراق الأولي في هذا المجال عام 1978، واستمر العمل منذ ذلك الحين في تركيا وتايلاند وجنوب إفريقيا وألهند والبرازيل والأرجنتين وماليزيا وبنغلاديش ودول أخرى بما فيها المعاهد الوطنية الأميركية للصحة.

أضف على ذلك أن تقنية mRNA في اللقاح الذي تنتجه شركة Pfizer هي ملك لشركة BioNTech (شركة ألمانية أسسها مهاجر تركي وزوجته)، وهي قد منحت المنتج الصيني Fosun Pharma ترخيصاً لتصنيع لقاحها. إلى جانب ذلك، فإن الصين في طريقها لتطوير وإنتاج لقاحات mRNA الخاصة بها. وأحد هذه اللقاحات في المرحلة الثالثة من التجارب السريرية، وآخر يمكن تخزينه في درجة حرارة الثلاجة، ما يلغي الحاجة إلى الحرارة المنخفضة.

في أي حالة يمكن أن تخسر الولايات المتحدة؟

بالنسبة إلى الذين يركزون على القضايا الجيوسياسية، يجب أن يكون مصدر القلق الأكبر هو فشل أميركا حتى الآن في الانخراط في دبلوماسية بنّاءة خاصّة بجائحة كوفيد-19. فهي تمنع تصدير اللقاحات التي لا تستخدمها حتى. وفقط عندما بدأت موجة ثانية من العدوى بتدمير الهند، رأت أنه من المناسب تحرير جرعات AstraZeneca التي لم تستخدمها. في هذا الوقت، لم تكتفِ روسيا والصين بتوفير لقاحاتهما، بل شاركتا في نقل التكنولوجيا والمعرفة أيضاً، وأقامتا شراكات حول العالم، وساعدتا في تسريع جهود التلقيح العالمية.

مع استمرار وصول الإصابات اليومية إلى مستويات عالية جديدة في بعض أنحاء العالم، إن فرصة ظهور متحوّرات جديدة من الفيروس تشكّل خطراً متزايداً علينا جميعاً. وسيتذكر العالم الدول التي ساعدت، وفي المقابل سيتذكر الدول التي وضعت العقبات خلال هذه اللحظة المصيريّة.

تم تطوير لقاحات كوفيد-19 من قبل علماء من جميع أنحاء العالم، وذلك بفضل العلوم الأساسية التي تدعمها العديد من الحكومات. ومن العدل أن تجني شعوب العالم فوائد هذه الجهود والاستثمارات. هذه مسألة أخلاقية ومصلحة ذاتية. يجب ألا ندع شركات الأدوية تضع الأرباح قبل الأرواح.

* نُشر هذا المقال على موقع Project-syndicate في 6 أيار 2021 بعنوان «هل يطيل جشع الشركات مدّة الوباء؟»

احمد رحمة - تركيا

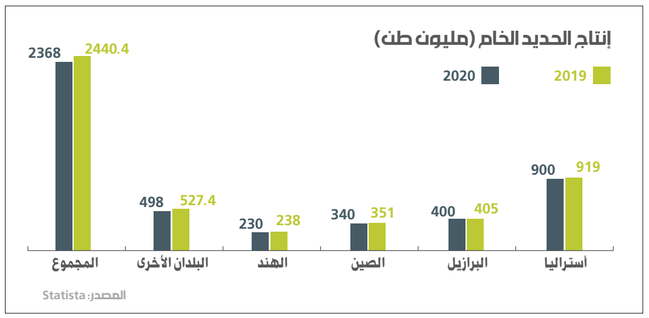

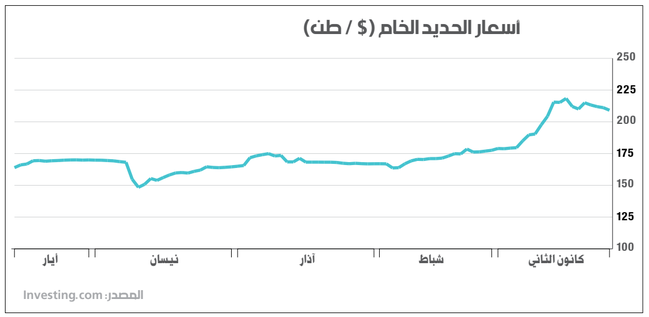

الصين وأستراليا
مواجهة على الحديد الخام

ماهر سلامة

في خضمّ الصراعات الجارية في العالم على المواد الأولية، التي تعدّ الحلقة الأولى في سلاسل الإنتاج الصناعية، استحوذ الارتفاع الكبير الذي سجّلته أسعار الحديد الخام في الأشهر الأخيرة على اهتمام الدول المنتجة والمستوردة. أستراليا، أكبر منتج في العالم، والصين أكبر مستورد في العالم. هما اللاعبان الأساسيان في هذه السوق. المشكلة أن سعر الحديد الخام تشابك مع أزمة دبلوماسية بينهما. ففي السنة الماضية، لُمحت تصريحات رسمية أسترالية إلى مسؤولية الصين عن انتشار فيروس «كورونا»، ثم كاد يتحوّل الأمر إلى حرب تجارية بينهما. أدّى تردّي العلاقات بين البلدين إلى زيادة الطلب على الحديد الخام بهدف التخزين، في مقابل مخاوف المستثمرين الصينيين من انخفاض العرض الذي قد ينتج عن تضييق ما تقوم به الدولة الصينية على واردات الحديد الخام من أستراليا. في الواقع، يمثّل استيراد حديد الخام الأسترالي أكثر من نصف استيراد الصين لهذا المعدن، وهو يمثّل حاجة أساسية للشركات الصينية من أجل إنتاج الحديد الصناعي. أما في أستراليا، فإن ارتفاع الأسعار مكسب لشركات التعدين الأسترالية، لكن في الوقت نفسه تبلغ حصّة الشركات الصينية أكثر من نصف صادرات الحديد الخام الأسترالية. فأستراليا هي أكبر منتج للحديد الخام في العالم بحصّة تقارب 38% من الإنتاج العالمي، ما يعني أن أي ارتفاع في الأسعار ينعكس زيادة في أرباح الشركات الأسترالية.

خلقت توقعات العرض والطلب، وسط أزمة دبلوماسية بين البلدين، بيئة مناسبة لارتفاع الأسعار. بين مطلع السنة الجارية والنصف الثاني من أيار، ازدادت الأسعار بنسبة 29%. كان سعر الطن يبلغ 164 دولاراً في مطلع السنة، ثم ارتفع إلى 211 دولاراً. وخلال هذه الفترة، بلغ إنتاج الصين من الحديد الصناعي أعلى مستوياته. في نيسان أنتجت الصناعات الصينية 97,85 مليون طن بحسب مكتب الإحصاء المركزي في الصين. وهذا المستوى الانتاجي المرتفع نسبياً، يأتي رغم قرار الحكومة الصينية خفض الانتاج هذه السنة تماشياً مع خطّتها الخاصة بخفض التلوّث.

الصين حاولت السيطرة على ارتفاع الاسعار وتقلباته. يوم الاربعاء الماضي، ناقش مجلس الوزراء الصيني سياسات الصين الاقتصادية، ومن ضمنها استيعاب الزيادة السريعة في أسعار السلع الأساسية، وبينها سعر الحديد الخام. كذلك، أعربت الحكومة المحلية في تانغشان، وهي

> **بين مطلع السنة الجارية و20 أيار الحالي، سجّلت اسعار الحديد الخام ارتفاعاً باكثر من 29٪ ليبلغ 211 دولارا للطن الواحد**

مركز صناعة الحديد في الصين، أنها ستنظر في السلوك غير القانوني الذي يشمل التلاعب بالسوق ونشر الشائعات والاحتكار، وستعاقب وتعلّق التعامل مع الشركات التي تثبت إدانتها بذلك. وفي السياق نفسه، قالت وكالة التخطيط الاقتصادي الحكومية الصينية إنها تتطلع إلى تنويع إمدادات الصين من خام الحديد، بينما أعلنت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في مؤتمرها الشهري «إن على الشركات الصينية تعزيز الاستكشاف المحلي للمواد الأولية لصناعة الحديد، وتوسيع مصادر وارداتها، واستكشاف موارد خام في الخارج».

أدّت هذه الخطوات إلى انخفاض الاسعار لمدّة يومين بين 12 أيار و14 منه، إلا أنها عادت إلى مسار الارتفاع لاحقاً. وانعكس ارتفاع الأسعار على قطاع البناء في الصين. فقد خفّفت شركات الإنشاءات شراء الحديد المصنّع، ما أدّى إلى تعليق بعض المشاريع تجنباً لزيادة الأكلاف.

عوامل العرض والطلب الحالية تعمل حالياً لمصلحة شركات التعدين الاسترالية، وخصوصاً في ضوء تعطّل شحنات الخام من مصادر أخرى بسبب جائحة «كورونا». قد تتغيّر بسرعة هذه العوامل، إلا أنها في الأسابيع الماضية مثّلت فرصة لزيادة أرباح شركتي BHP وRio Tinto الاستراليتين. وبحسب مائيو هودج، المحلل في شركة الخدمات المالية Morningstar، فإن BHP وRio Tinto تحقّقان عوائد تزيد على 100% على رأس مالهما المستثمر في خام الحديد في الوقت الحالي. أيضاً انعكس الأمر إيجاباً على أسعار أسهم هاتين الشركتين.

مستقبلاً، يبدو أن إنتاج الحديد الخام إلى ارتفاع، خلافاً للسنوات الخمس الأخيرة التي سجّلت تراجعاً في الانتاج بمعدل انكماش بلغ 2% سنوياً. ويتوقع تقرير لشركة «فينش» أن يرتفع الإنتاج العالمي لحديد الخام على مدى السنوات الخمس المقبلة، بمعدّل 2,4% سنوياً، ما يعني أن الإنتاج العالمي سيزيد بنحو 378 مليون طن في السنة بحلول عام 2025. هذا الارتفاع سيكون مدفوعاً بزيادة الإنتاج في البرازيل وفي أستراليا. وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج البرازيلي للحديد الخام سيرتفع من نحو 400 مليون طن سنوياً في عام 2020 إلى نحو 529 مليون طن في عام 2025، أي بمعدل نموّ يبلغ 5,9% سنوياً. وأسترالياً، يتوقع أن يبلغ معدّل النمو السنوي 1,7%، ما سيرفع حجم الانتاج بنحو 84 مليون طن سنوياً.

مقال

سكّة حديد بين إيران والعراق: أي مستقبل؟

الأمجد سلامة

منذ مطلع أيار الجاري، يشير المسؤولون الإيرانيون والعراقيون إلى قرب توقيع اتفاق إنشاء خطّ سكة حديد يربط البلدين. المشروع سيمتدّ على مسافة 30 كيلومتراً فقط، إلا أنه سيربط مدينة البصرة العراقية مع بلدة شلمجة الإيرانية. رغم قصر المسافة، يكتسي المشروع أهمية تاريخية كبرى انطلاقاً من تمويله إيرانياً عبر «مؤسسة مستضعفي الثورة الإسلامية»، وهي واحدة من أكبر الشركات القابضة في الشرق الأوسط، إن لم تكن أكبرها.

هذا المشروع، بما هو تكملة لخطط شبكة السكك الحديدية الإيرانية التي تربطها بكل دول الجوار من دون استثناء، قد يشكّل نقلة نوعية للعراق لم يشهد لها مثيلاً منذ اكتشاف النفط في عام 1927. فما أثبتته السنوات الماضية هو أن نموذج دول مجلس التعاون الخليجي، القائم على الاعتماد على ريع النفط، لا يمكن تطبيقه في العراق ذي الكتلة السكانية الكبيرة، بالأخص إذا انخفض سعر برميل النفط. فحصّة قطاع الطاقة من الناتج الإجمالي المحليّ غالبة على حصص باقي القطاعات، وتبلغ 65% (بحسب البنك الدولي)، بينما يساهم هذا القطاع في 90% من الدخل الحكومي. وفي المقابل يحمل هذا المشروع قدرات كامنة يمكن أن تحوّل مستقبل العراق وتفتحه على أفق أوسع. فخطط شبكة سكك الحديد الإيرانية (بعضها دخل في الخدمة وبعضها قيد الإنشاء) تربط إيران بأرمينيا وتركيا وتركمانستان وأوزباكستان وأفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى الموانئ الإيرانية على سواحل الخليج. وإذا وضعنا هذه الشبكة في إطار مبادرة الحزمة والطريق الصينية (طريق الحرير الجديد)، يمكن أن نقول إن مشروع خط البصرة - شلمجة سيُدخل العراق ضمن هذا الفضاء الواسع. فضاء يمتد من الصين إلى سواحل المتوسط وأوروبا، ولا سيما أن الجانب الإيراني يعلن، منذ بداية التخطيط لهذا المشروع، بأن الهدف النهائي هو ربط إيران بسوريا. وبالإضافة الى ربط العراق بالصين، عبر طريق الحرير الجديد، وتحويل العراق إلى مركز نقل إقليمي نحو الأسواق الأوروبية، حيث مثلاً سيصبح تطوير ميناء البصرة ذا جدوى كبيرة. ويمكن أن تفتح شبكة خطوط السكك الحديد الإيرانية الباب أمام تطوير قطاعات شبه ميتة في العراق، مثل قطاع الزراعة أو الصناعات التحويلية وسترتفع جدوى الاستثمار فيهما (بالأخص الزراعة) بسبب إمكانية النقل الرخيص للبضائع عبر هذه الشبكة إلى أسواق بعيدة وجديدة. وقطاع الزراعة في العراق يحمل قدرة كامنة كبيرة، ولكنّه تاريخياً بحاجة إلى استثمارات ضخمة لإطلاق عجلة الإنتاج فيه.

خطّ الصين - بغداد

تاريخياً، كانت أكثر فترات ازدهار العراق في العصر الذهبي للدولة العباسية، حين كان العراق مربوطاً مباشرة بالفضاء الآسيوي، إن كان إلى وسط آسيا والصين عبر إيران، أو إلى الهند عبر المحيط الهندي من شواطئ الخليج والموانئ الإيرانية. وفي تلك الفترة اعتمد الاقتصاد العراقي على قطاعين أساسيين، هما الزراعة والتجارة؛ رغم وجود حرف محدّدة أتقنتها بعض المدن العراقية (مثل صناعة الورق والمنسوجات).

كان الإنتاج الزارعي في بلاد ما بين النهرين كبيراً جداً، لكنّ الزراعة لم تكن بسيطة كما في باقي مناطق غرب آسيا. فالزراعة في العراق كانت عملية ضخمة، تشتمل على مجموعة مهامّ وأنظمة تشكّل سلسلة إنتاج واحدة. فالإنتاج الغزير، للحبوب بشكل خاص، كان يعتمد على كفاءة الري الاصطناعي، إذ أن كفاءة صيانة نظام الري تؤثّر بشكل مباشر وكبير على نسبة إنتاج المحاصيل (يقدّر بعض الباحثين نسبة المحصول للبذور المزروعة بـ13 ضعفاً للحبوب - وبالمقارنة كانت أوروبا تنتج ما بين ثلاثة إلى خمسة أضعاف). وأنظمة الري في العراق، بالأخص في الوسط والجنوب، كانت معقّدة، حيث إنّها كانت تشمل شبكات من القنوات والخنادق والسدود وسدود الانضباب (سدّ الإنضباب، الذي يُطلق عليه أيضاً السدّ المؤقّت، عبارة عن تطويق يُبنى داخل مسطّح مائي للسماح بضخّ المياه خارجه). ومن الطبيعي، أنه كان بناء وصيانة شكبة بهذا الحجم مكلفيْن للغاية، فكانت نفقات تصريف المستنقعات وتشغيل المحركات الهيدروليكية (دواليب المياه) تحتاج إلى نظام زراعة في حيازات زراعية ضخمة لتكثيف الإنتاج، وتحتاج أيضاً إلى حكم قويّ لتمويل هذه الشبكة الضخمة. هذا ما كان فعلاً خلال حكم الأمويين وبداية العصر العباسي، حين استثمرت الدولة في بناء وصيانة أنظمة الري، وشجّعت على استثمار الأراضي القاحلة والمستنقعات عبر توزيع الإقطاعات على الحلفاء السياسيين للدولة*.

وفي المقابل كانت بغداد قلب المنظومة التجارية التي بناها المسلمون، والتي ربطت الصين بالبحر المتوسط عبر عدة طرق بريّة وبحرية، ومنها طريق وسط آسيا عبر شمال إيران وطريق الهند عبر إيران أيضاً، وطريق جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي عبر الخليج الفارسي وسوريا من جهة والبحر الأحمر ومصر من جهة أخرى، بالإضافة إلى الطريق البحرية المحاذية لشمال أفريقيا التي تعبر في الأندلس. فكانت المدينة مرتبطة بطريق الخليج الفارسي عبر المحيط الهندي ببحر الصين الجنوبي وكذلك بحر الصين الشرقي من دون أي عوائق تُذكر، لدرجة أنّ معاصري تلك الفترة كانوا يعتبرون أن بغداد مرتبطة بالصين مباشرة**.

لكن بذور تشكّل الاقتصاد السياسي في العراق الحديث، تكمن في العصر الذهبي للخلافة العباسية، وتحديداً مع نهاية فترة حكم هارون الرشيد. فالركيزتان الأساسيتان اللتان بني عليهما الاقتصاد في بلاد ما بين النهرين، وهما الزراعة والتجارة، بدأتا بالضمور بشكل متسارع خلال القرنين التاليين لحكمه، في الفترة الزمنية الممتدة بين بداية القرن التاسع ميلادي إلى منتصف القرن الحادي عشر. فالحرب الأهلية بين المأمون والأمين (809-813 م.)، والحرب الأهلية بين الخليفة المستعين والخليفة المعتز (865-866) ساهمتا بشكل كبير في تدمير الأرياف الزراعية الخصبة في وسط العراق. بالإضافة إلى هذا، أدّى نشوء طبقة العيّارين من الرعاع واللصوص والمجرمين، على أثر الحرب الأولى، إلى دور تدميري في العاصمة بغداد، خلال هاتين الحربين وما بعدهما***. كذلك، كان لثورة الزنج (869 م.) التي استمرت 14 عاماً، دور كبير جداً في تدمير سلاسل الإنتاج الزراعي في الأرياف العراقية، بالأخص الجنوبية منها، وذلك بسبب الرقعة الواسعة التي امتدت عليها الثورة والدور الذي كان يؤديه الزنج في سلسلة الإنتاج الزراعي. فهؤلاء كانوا يعملون بشكل أساسي في إزالة التربة السطحية النيتروجينية، وهي وظيفة ضرورية للإنتاج في الأراضي المجفّفة من الأهوار (جنوب العراق اليوم). وحتى بعد إخماد الثورة، لم يعد الاستصلاح والإنتاج الزراعيان إلى المستوى الذي كانا عليه قبل الثورة****.

نتيجة لتتالي هذه الأحداث أُهملت شبكة الري والتصريف الضخمة وتوسّعت رقعة الأراضي القاحلة. فدُمرت القنوات بسبب نقص الصيانة وتوقفت الزراعة وألغيت الجهات الحكومية التي كانت مهمتها رعاية الأراضي. وتلا صعودُ القرامطة (899-1077م.) ثورةَ الزنج، وكان تأثير القرامطة تدميرياً على طرق التجارة من وإلى العراق بالأخص تجارة شرق آسيا نحو البحر المتوسط، والتي كان يمر جزء أساسي منها في البحر (في زمن سلالة تانغ) عبر المحيط الهندي إلى الخليج. وكانت مدينة البصرة هي المحطة الأساسية في هذا الطريق نحو بغداد. وبسبب غزوات القرامطة الدائمة في جنوب العراق وغربه وصولاً إلى شمال سوريا، انقطع الطريق الذي يربط تجارة الخليج وجزيرة العرب بالعراق، فتحوّل إلى موانئ جنوب غرب إيران. وبالإضافة إلى الخراب الذي حلّ جنوباً، ساهم صعود طبقة العيّارين، ومشاركتهم في القلاقل السياسية المتتالية في بغداد، في إشعال اضطرابات في أسواق المدينة نتيجة النهب والتدمير وفي هروب الكثير من تجّارها. ولكنّ التطور الأخطر، بالنسبة إلى العراق، في التجارة الدولية كان تحوّل الجزء الأكبر من تجارة شرق آسيا لتمر عبر البحر الأحمر إلى مصر ومن ثم إلى أوروبا، وساعد في ذلك الاستقرار الذي أمّنه الفاطميون في البحر الأحمر ومصر***. وبلغت الحال من السوء في العراق لدرجة أن سلاسل توريد المواد الغذائية عبر العراق أصبحت تتقطّع بشكل متكرّر، ما تسبّب بمجاعات على فترات متفرقة.

هامش في الإقليم

كانت فترة حكم السلالات العسكرية الديلمية والتركية للعراق من العوامل الأساسية لإهمال البنية التحتية الزراعية في بلاد ما بين النهرين. ففي بداية فترة حكمهم، انتهج البويهيون (الديلم) سياسة توزيع الإقطاعات الزراعية على أمراء العسكر والجنود، ما أدى إلى تفتّت الكثير من الحيازات الزراعية الضخمة وتصغير فعالية الزراعة فيها، ما كان يعني المزيد من التدهور في مداخيل الخزينة****. واستمر السلاجقة الأتراك على هذا النهج من توزيع الإقطاعات وإهمال البنية التحتية الزراعية*. حتى إنّهم، مثل البويهيين، لم ينقلوا عاصمتهم إلى بغداد، بل يمكن توصيف أدائهم تجاه العراق بأنه إهمال ولا مبالاة، حيث تحوّل العراق إلى منطقة راكدة سياسياً واقتصادياً*****.

هذا المسار الذي استمر لأكثر من أربعة قرون أدى، بالإضافة إلى تحول العراق إلى منطقة هامشية اقتصادياً وسياسياً في العالم الإسلامي، إلى التناقص التدريجي لعدد سكان بلاد ما بين النهرين، ما أفقدها العنصر البشري الذي تحتاج إليه لإعادة تفعيل الدورة الاقتصادية. هذا التدهور البطيء سرعان ما أخذ منحى أكثر سرعة مع اجتياح هولاكو لبغداد وسقوط العراق كله تحت سلطة دولته الوليدة، الدولة الإلخانية. فالدمار الذي ألحقه الاجتياح المغولي كان غير مسبوق، ولكنّ الخسارة في السكان جعلت العراق إقليماً شبه مهجور. ومع أنه شهد استقراراً نسبياً بعد استتباب السلطة الإلخانية، لم ينعكس ذلك باستعادة الدور العراقي على المدى الطويل. وهذا ما ظهر جلياً في حقبة حكم السلالات المغولية - التركمانية للعراق، بعد انهيار سلطة الدولة الإلخانية فيه. بالأخص في فترة حكم السلالتين التركمانيتين (قارا قوينولو وآق قيونلو)، حيث تدهور الوضع في جنوب العراق مع اشتداد عود القبائل العربية وثورتها على الحكم التركماني وما تبعه من غزوات ودمار. فاستمر تراجع التجارة الداخلية والخارجية للعراق، الذي كان أحد أسبابه الرئيسية الدمار الاقتصادي الذي لحق بالبلاد، حيث إن الاقتصاد كان قد أصبح اقتصاد المقايضة. وبدلاً من اتخاذ تدابير لإصلاح المنحى الانحداري للتجارة الداخلية والخارجية، زاد الحكام التركمان الضرائب على التجارة. أما بالنسبة إلى القطاع الزراعي فقد تغوّل التركمان في تطبيق نظام الإقطاع، حيث تحوّلت الإقطاعات إلى وراثية. فبينما كان نظام الإقطاع في الدولة الإلخانية، وما قبلها، عبارة عن منح مشروطة بالالتزام بمردود معيّن، تحوّل في أيام حكم التركمان إلى نظام وراثي تصغر الحيازات الزراعية من خلاله جيلاً بعد جيل، بينما حصل أصحاب الإقطاعيات على حصانة إدارية وقضائية*. وفي المحصّلة تحول العراق إلى إقليم راكد منغلق على الأفق الآسيوية، بينما الجزء الأكبر من سكّانه هجروا الحياة الحضرية. أصبحت تكمن أهميته الكبرى في تحوّله إلى أرض معركة بين الصفويين والعثمانيين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وهذا أدى إلى صقل الكثير من عوامل تشكيل الاقتصاد السياسي في العراق الحديث.

> خطط شبكة سكك الحديد الإيرانية تربط إيران بأرمينيا وتركيا وتركمانستان وأوزباكستان وأفغانستان وباكستان، وفي إطار مبادرة الحزمة والطريق الصينية يمكن القول إن مشروع خط البصرة - شلمجة سيُدخل العراق ضمن فضاء واسع يمتدّ من الصين إلى سواحل المتوسط وأوروبا فيما إيران تعلن أن الهدف النهائي هو ربط إيران بسوريا

أنجل بوليغان ـ المكسيك

المراجع

* «تاريخ اجتماعي واقتصادي للشرق الأدنى في العصور الوسطى»، الياهو أشتور
** «الأصول الشرقية للحضارة الغربية»، جون هوبسون
*** «النبي وعصور الخلافة»، هيو كينيدي
**** «العوامل الاقتصادية للانحدار العباسي خلال الحكم البويهي في القرن العاشر»، يودجانغ ثوليب
***** «تاريخ العراق»، جون روبرتسون